الأستثمار

العدد الرابع - سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠١ تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

عالم

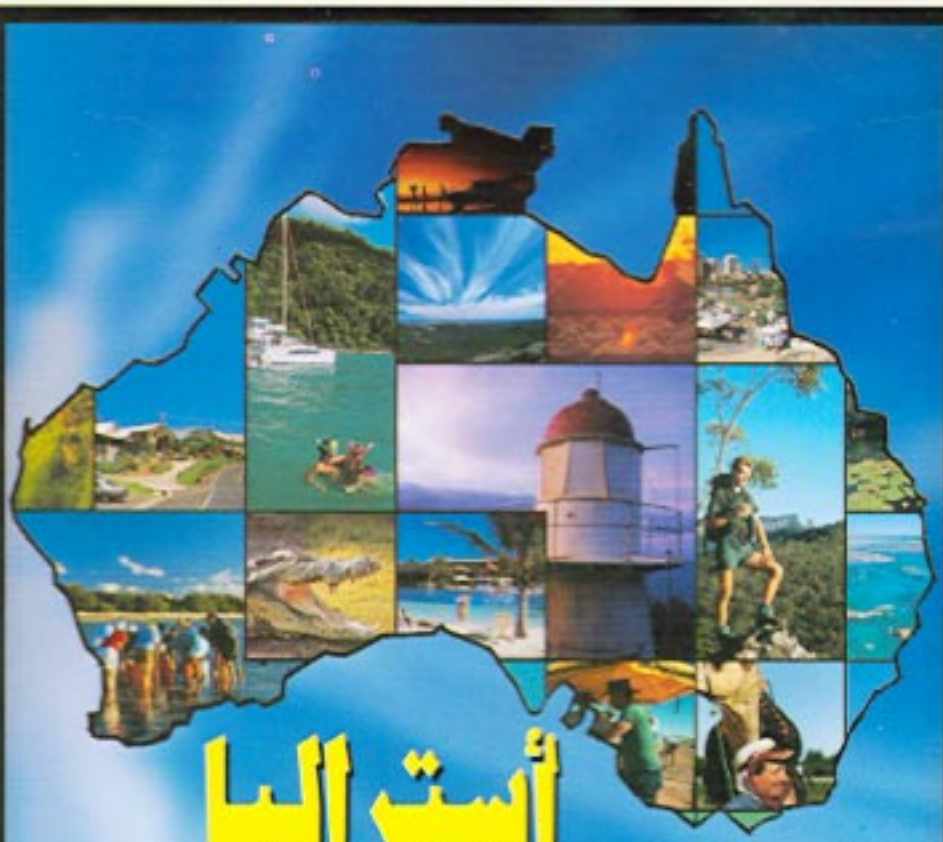

أستراليا

تفتح ذراعيها للمنتجات المصرية

منظومة تحديث الصناعة المصرية

الإستثمار اليوم

تراجيديا البنوك ورجال الأعمال

الاتحاد العام للغرف التجارية
العدد الرابع ـ سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠١
تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

بقلم
د.م. نادر رياض

أكد خبراء البنوك والاقتصاد على ان التعديلات التى اجرتها الحكومة على سعر الصرف تمثل خطوة متأخرة نحو الاتجاه الصحيح والتى من شانها انتظام حركة التعاملات، وضبط اسواق النقد بشرط استمرار المرونة والشفافية لتجنب عودة السوق السوداء. وبغض النظر عن موجة التفاؤل الحذر وحالة الترقب من قبل البعض إلا ان هذا القرار خلف وراءه العديد من التساؤلات والاستفسارات من ابرزها، هل تخفيض الجنيه نهاية المطاف ام بدايته؟ وهل هو مقدمة لفك الربط الحديدى بين الجنيه والدولار؟

وماهى الضمانات التى تكفل استمرار النجاح فى ظل الدخول فى مرحلة التسعير الحقيقى للجنيه المصرى؟

وان كان القرار خطوة فما هى الخطوات التالية التى تعمل على إنعاش السوق دون الدخول فى مرحلة الخطر؟ .. تؤكد المؤشرات الرسمية للجهاز المصرفى خلال الأيام الأخيرة ان التدفقات النقدية بالدولار والموجهة للبنوك العاملة فى مصر قد زادت بنسبة ١٥٠٪ مقارنة بالفترة السابقة على تطبيق النظام الجديد، كما انخفضت الطلبات على العملة الأجنبية بنسبة ٤٠٪ وان كان هذا المؤشر لايعول عليه بصورة مطلقة اذ انه يقارن بين الأزمة قبل وبعد انفراجها مما يعطى مؤشرا غير دقيق. هذا ما اكده تقرير صادر عن مجموعة «هيرمس» ان القرار الأخير بخفض قيمة الجنيه بنسبة ٦٪ امام الدولار سوف يؤدى إلى تحسن فى ميزان المدفوعات بحوالى ٩٥٤ مليون دولار هذا العام، وزيادة معدلات النمو بنسب اكبر من معدل ٤.٥٪ المحقق خلال العام الماضى. وغنى عن البيان ان النظام النقدى العالمى كان يعتمد على الدولار ونتيجة لكثير من التغيرات الاقتصادية المتلاحقة تراجع الاعتماد عليه خاصة فى الدول الصناعية الكبرى، اما الدول النامية ومن بينها مصر فمازال اغلبها يعتمد على الدولار بصورة اساسية وهو السبب فى حدوث ازمات من وقت لآخر مما ابدى بعض الآراء تحفظا حول ضمانات عدم تكرار الأزمة الماضية والحاجة إلى سعر صرف جديد آخر.

لذا ان كان ربط الجنيه بسلة العملات التى تتناسب مع تنوع التجارة العالمية بصورة اكثر توازنا اختيار ناجح فإن الخروج من مصيدة الدولار يحتاج إلى حزمة من الاجراءات والقرارات الاقتصادية من بينها اتباع سياسة نقدية واقعية والانفتاح على سلة العملات الأخرى. على أية حال اذا كانت الية سعر الصرف الجديدة خطوة اولى فمات من الضرورى ان يتبعها حزمة من الاجراءات المتوازنة وغير المتحازة والخطوات تعد بمثابة ضمانات فعلية لنجاح الية الصرف الجديدة أهمها:

- الاهتمام بتحليل الشكاوى اليومية وسرعة ايجاد حلول لها لقطع الطريق امام اى محاولات زرع عدم الثقة فى السوق.
- رفع الكفاءة فى ادارة سوق الصرف والتى تمثل العنصر الحاسم فى نجاح الأهداف التى جرى من أجلها تطوير نظام الصرف.
- توفير الشفافية والمرونة فى التعامل بما يقضى على التكهنات والاجتهادات.
- مبادرة البنك المركزى بتوظيف جانب من احتياطات النقد الأجنبى بصورة اكثر جراة لتوفير التوازنات المطلوبة طبقا لسياسته النقدية بما يقطع الطريق على المتلاعبين والمستفيدين من المضاربات الضارة.

رئيس التحرير

من إنجازات الشعبة العامة للمستثمرين خلال الفترة السابقة

تسعى الشعبة العامة للمستثمرين واتحاد عام الغرف التجارية منذ نشأتها إلى العمل على تنمية استثمارات القطاع الخاص في مصر في مختلف مجالات الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية .. وذلك من خلال فلسفة تحكم أدائها ورؤية شاملة تحدد خطواتها في هذا الشأن تستند إلى ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة هي:

محمد أبو العينين
رئيس الشعبة العامة للمستثمرين

١- ان الاستثمار وتنميته هو مدخل أى مجتمع لتحقيق النمو والتنمية وتوفير فرص العمل ، ونشر ربوع التنمية وبناء القدرة الذاتية للاقتصاد القومي ورفع قدرته التنافسية.

٢- ان تحسين مناخ الاستثمار بكافة مكوناته هو العنصر الذى يستقطب الاستثمارات وطنية كانت أم أجنبية.

٣- ان بحث ودراسة المشكلات التى تعترض المستثمرين وتنال من مناخ الاستثمار والتعاون مع الاجهزة المسئولة فى ايجاد الحلول الملائمة لها هو السبيل الاوفق لتنمية الاستثمارات ورفع انتاجها.

واستنادا الى تلك الرؤية التى تحكم عمل الشعبة والتى تؤكد عليه باستمرار هيئة المكتب ومجلس الادارة ورئيس الشعبة الاستاذ / محمد ابو العين .. فقد حققت العديد من الانجازات التى قامت بها الشعبة العامة للمستثمرين خلال الفترة الاخيرة .. نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

اولاً :- مناقشة قانون التمويل العقارى .
ثانياً :- مناقشة قانون المناطق الاقتصادية الخاصة .
ثالثاً :- تقييم سياسات وتشريعات وممارسات الاستثمار
رابعاً :- دراسة البدائل الممكنة للتنبؤ وتنظيم وتنشيط حركة السوق .
خامساً :- مناقشة موضوع سعر الصرف.
سادساً :-عقد لقاء مع السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية لمناقشة تنشيط السوق المحلى وتوفير احتياجات المستهلكين لا سيما محدودى الدخل.
سابعاً :- دراسة الاساليب والتدابير اللازمة لدفع حركة الصادرات المصرية .
ثامناً :- دراسة مناهج واساليب اعادة جدولة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفى وتنظيم عمليات الائتمان .
تاسعاً :- دراسة المقترحات المتعلقة باحكام عمليات منع التهرب الجمركى والضريبى .
عاشراً :- تقديم دراسة بشأن اعادة النظر فى اسعار الاعلانات عن المنتجات الوطنية فى وسائل الاعلام لا سيما التليفزيون والاذاعة لتيسير الترويج عنها والعمل على خفض ضرائب الدمغة على الاعلانات وقد استجابت السيد وزير الاعلام لمذكرة الشعبة وتم اعادة النظر فى رفع قيمة الاعلانات فى التليفزيون والاذاعة بنسبة ٥٠٪ اعتبارا من ٢٠٠٠/٣/٥.

حادى عشر :- دراسة اساليب وضوابط التحريك الآمن لمؤشرات الاقتصاد الكلى بما يسمح بزيادة معدل السيولة المحلية.
اثنى عشر :-دراسة الحاجة الى وضع رؤية شاملة وبرنامج عمل الاقتصاد القومى خلال السنوات العشر القادمة .
ثالث عشر :- اعداد دراسة متكاملة عن مشكلات الاستثمار فى مصر واساليب رفع انتاجها .. وتقديمها الى الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء الذى تفضل بارسال خطاب شكر عنها الى السيد رئيس الشعبة.
رابع عشر :- مناقشة ودراسة اساليب التصرف فى المخزون السلعى الراكد .. وكذلك عمليات حرق البضاعة .
خامس عشر :- دراسة خريطة الاستثمار للمشروعات التى تحتاج اليها وانشاء شبكة معلومات بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية ومركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مما يتيح للمستثمرين بيانات ومعلومات تساعدهم فى اتخاذ قرار الاستثمار فى مجالات التجارة والصناعة .
خامس عشر :- دراسة خريطة الاستثمار للمشروعات التى تحتاج اليها وانشاء شبكة معلومات بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية ومركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مما يتيح للمستثمرين بيانات ومعلومات تساعدهم فى اتخاذ قرار الاستثمار فى مجالات التجارة والصناعة .
سادس عشر :- دراسة موضوع اتفاقية المشاركة الاوروبية المصرية وبرنامج تحديث الصناعة .
سابع عشر :- دراسة الحاجة الى الاصلاح الضريبى وتقديم رؤية بشأن عناصر هذا الاصلاح فى مجال الشرائح الضريبية والاعفاءات والتهرب الضريبى والادارة الضريبية .

تلك بعض الامثلة عن انجازات الشعبة العامة للمستثمرين خلال الفترة الاخيرة .. وسوف تقوم الشعبة خلال الاسابيع القادمة باعداد ورقة عمل بشأن رؤية مستقبلية لتنمية الاستثمارات الوطنية والاجنبية تطرحها للنقاش من خلال ندوة تعقدها لمدة يومين يمكن من خلالها بلورة المقترحات ووضع برامج لتنمية الاستثمارات فى مختلف محافظات مصر .. وفى اطار رؤية تسعى الى تحديث المجتمع المصرى نادت بها القيادة السياسية واصبحت احد اهم متطلبات المرحلة القادمة .

37

26

10

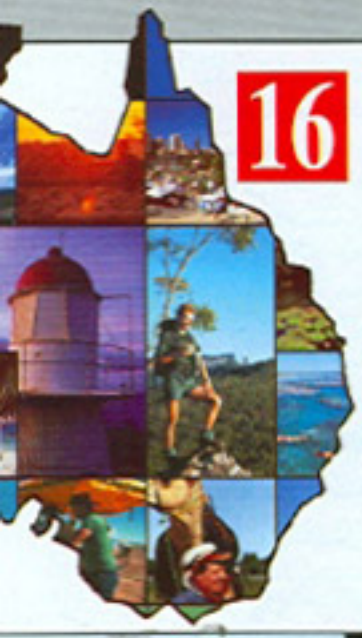

16

44

6

تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

رئيس مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين

محمد أبو العينين

رئيس التحرير

د.م. نادر رياض

المشرف العام

د. محمد الباز

المنسق العام

أ. حسن باطه

سكرتير التحرير

عصمت دربالة

المستشار الفنى

م. محمد العتر

الفنيون

م. عمرو العتر
محمد عبد الرحمن
عماد أنور

المراسلات

٥ عمارات العبور - صلاح سالم - الدور السابع شقة ٤ - مدينة نصر - القاهرة
تليفون - فاكس: ٢٦٣٠٩١٣

مطابع الاهرام التجارية - قليوب

أخبار رجال الأعمال

ابو القمصان رئيسا لرقابة الصادرات

تقرر تعيين السيد ابو القمصان رئيسا للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بجانب عمله كرئيس لقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد بينما تم تعيين فخرى أبو العز رئيس لمجلس التجارة الخارجية ، الجدير بالذكر ان أبو القمصان وابو العز يمثلان اهم القيادات البارزة وذات الخبرة فى مجال التجارة الخارجية .

جراحة فى القلب لإسماعيل عثمان

الدكتور اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة المقاولون العرب ورئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى أجرى عملية ناجحة فى القلب بباريس فى النصف الأخير من شهر أغسطس حيث قضى بعدها فترة نقاهة وعاد بسلامة الله .

الجدير بالذكر ان الدكتور اسماعيل عثمان يمثل أحد أبرز القيادات والخبرات الاقتصادية فى مصر حالياً .

نشاط لغرف مجموعة الـ١٥

ينظم اتحاد غرف مجموعة الـ١٥ برئاسة محمد فريد خميس يومى ١٨ و ١٩ سبتمبر اجتماعات دولية يشارك فيها مجموعة كبيرة من خبراء الاقتصاد والمفكرين المهتمين بقضايا العولمة بجانب مشاركة مجموعة كبيرة من الخبراء المصريين وممثلى المنظمات والدول الاعضاء فى هذا الاتحاد لصياغة ورقد عمل تحدد رؤية دول العالم النامى حول تحديات العولمة وتحرير التجارة العالمية بحيث يتم عرض وتوزيع هذه الورقة على المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى الدوحة خلال نوفمبر القادم.

تخفيض تكلفة الانتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى ندوة بالعاشر

نظمت جمعية مستثمرى مدينة العاشر من رمضان ندوة حول استخدام التقنيات الحديثة فى التصنيع الرفيع .

وصرح الدكتور محمود سليمان رئيس الجمعية انه تم دعوة معظم الشركات المنتجة بالمدينة والتى تستخدم تقنيات انتاج حديثة للمشاركة فى الندوة مشيراً الى ان الخبير الامريكى «نون الان» المختص فى هذه التكنولوجيا كان المتحدث الرئيسى فى هذه الندوة . وقد تحدث فى موضوع التقنيات الحديثة للتصنيع الرفيع خاصة وانها تؤدى لتخفيض تكلفة الانتاج للمصانع .

« شارك اللواء احمد عرفه نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والرئيس الشرفي لشعبة المستثمرين ممثلا عن مصر فى اجتماعات الدورة الخامسة والثلاثون للجنة التنفيذية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة .

التشكيل الجديد لمجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية

أصدر الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والثروة المعدنية قرارا بتعيين الدكتور عبد المنعم سعودى رئيسا لمجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية وذلك للدورة الجديدة التى ستبدأ اليوم وتستمر لمدة ٣ سنوات وعقد الوزير مؤتمرا صحفيا اعلن خلاله تفاصيل القرار والسياسات الصناعية المستهدفة فى الفترة المقبلة تضمن القرار ايضا تعيين المهندس عادل الموزى وكيلا لاتحاد عن قطاع الاعمال العام وشفيق بغدادى وكيلا للاتحاد عن القطاع الخاص .

كما تم تعيين الدكتور بهاء الدين حلمى والمهندس زهير حسن التب وعصام رفعت والدكتور محمود منير سليمان أعضاء فى مجلس ادارة الاتحاد ، كما اصدر وزير الصناعة قراراً اخذ بتعيين خمسة أعضاء مجلس ادارة فى كل من الغرف الصناعية الـ١٥ وذلك للدورة الجديدة وهم :

لغرفة الصناعة النسيجية:
المهندس احمد فرحات مسلم وحسين سعيد مبارك وخالد السيد ابو المكارم الزغل ود . رافت نوتو وعادل العزبى .

غرفة الصناعات الغذائية :
مهندس اسماعيل بليغ صبرى وطارق توفيق عبد الفتاح ود . عبد الرحمن سمير النجار ومعتز الالفى ونبيه عبد الحميد .

غرفة صناعة الحبوب :
مهندس امين عبد الخالق حسين ومهندس حسين عبد الحميد سلام ومهندس محمد عبد الفضيل ومهندس محمد اسعد خليل ومهندس مجدى عيسى مصطفى .

غرفة الصناعات الهندسية :
المهندس بريقع توفيق محمد والمهندس فاروق محمود شلش والمهندس محمد حمدى عبد العزيز ومحمد مختار سلطان ونيازى عبد السلام سلام .

غرفة الصناعات المعدنية :
د . احمد امين ورافت توفيق حسين والمهندس زكى بسيونى والمهندس عبد الجواد على عمد والمهندس محمود عجاج .

غرفة الصناعات الكيماوية :
المهندس أحمد محمود لاشين والمهندس اسامة السيد الجنايني وحسن الحسينى ود . شريف مصطفى الجبلى ومحمد عبد الفتاح المصرى .

غرفة صناعة مواد البناء :
المهندس حازم عبد الرحمن العبد وعلاء الدين منير محمد محمد ابو العنين ود . محمد وليد محمود جمال الدين ونور الدين محمد محمود .

غرفة صناعة الاخشاب:
المهندس اسماعيل محمود صلاحالدين فايق والمهندس بهجت محمود توفيق والربان رضال الله حلمى وعمرو حلمى ومحمد فاروق عبد المنعم .

غرفة صناعة البترول والتعدين :
د . أحمد حمدى سويدان ود . حامد حسين عامر والمهندس سيد عبد القادر الشيشينى والمهندس عبد المنعم جلال كرار والمهندس عبد الواحد جوهر .

غرفة صناعة الالوية : ومستحضرات التجميل :
د . أحمد أبو العينين ود . أحمد العدوى ود . سمير ثابت ود . محمد رؤوف حامد ود . محمود عادل فؤاد.

غرفة صناعة الدباغة والفراء :
حافظ حافظ عباسى محسن على حسن وصبحى عثمان ومحمد مصطفى عمار ويحيى المقدم .

غرفة صناعة الجلود :
احمد عبد الفتاح شلبى والمهندس أحمد محمد لاشين وعمر حنفى الدرينى وسامية أحمد زكى والمهندس يحيى مسعود .

غرفة صناعة الطباعة والتجليد والورق :
ابراهيم محمد المعلم والمهندس زهير حسب النبى والمهندس محمود حمدى القبيسى والمهندس محمد تيمور عبد الحسيب والمهندس محمود عبد السلام البطوطى .

غرفة صناعة البرمجيات :
المهندس رافت رضوان والمهندس عاطف حلمى وعلى الفرماوى وعلى مصيلحى ومدحت خليل .

غرفة صناعة السينما:
حسين فهمى والمهندس عبد الرحمن حافظ وياسر الملوانى ويسرا محمد نسيم ،محمد توفيق محمد العدل

رجال الأعمال مصطلح شاع عندنا وعند غيرنا .. ولكنه عندنا يكتسب خصائص قد ينفرد بها فى بعض جوانبه وأبعاده .. وتدفع تلك الخصائص الأمور إلى طريق تختلط فيه الحقيقة بالخيال .. والخاص بالعام .. نتوقف هنا عند بعض تلك الخصائص وتداعياتها

١- إنه مصطلح غامض فماذا نقصد برجل الاعمال ؟ هل هو صاحب أية شركة أو منشأة ؟ هل هو الصانع أم المستورد أم التاجر ؟ .. هل هو كل من يمتلك شركة من شركات القطاع الخاص

تراجيديا

البنوك ورجال الأعمال

بقلم
الدكتور
محمد
الباز

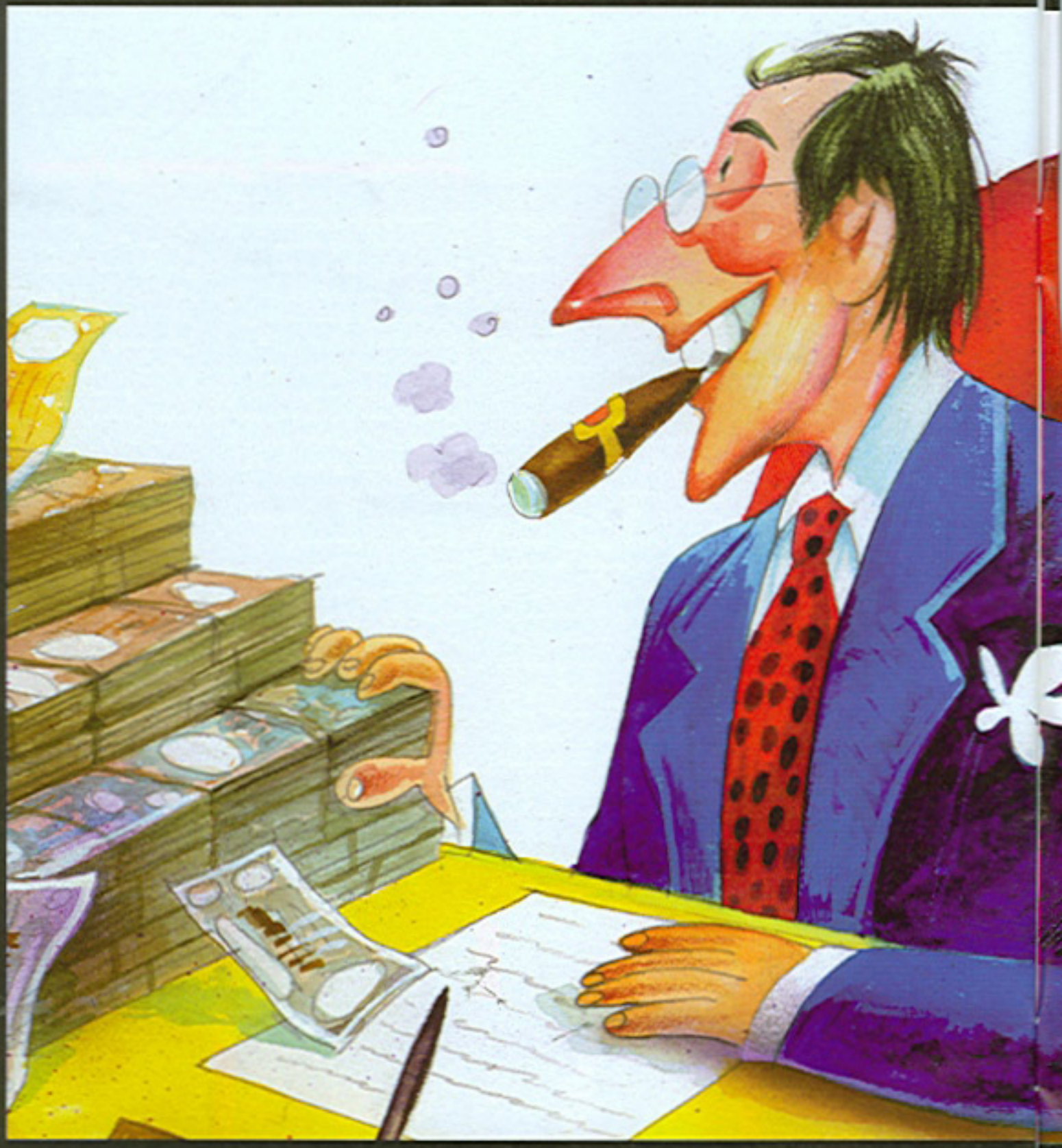

تراجيديا
البنوك ورجال الأعمال

.. هل هو الشريك المتضامن في اى شركة من شركات الاشخاص ؟ أم هو المساهم الاكبر الذى يدير شركة من شركات الاموال ؟ ام هو من يمتلك شركة عائلية ايا كان شكلها القانونى ؟ .. وعندما نقول «رجل اعمال» هل هى صفة لمن يزاول عملا صناعياً او تجاريا ؟ أم هى مهنة او حرفة مثل المهندس والطبيب والمحامى والمحاسب ؟ .. ومن هذا المنظور هل رجل الاعمال كل من ينتسب الى جمعية من جمعيات المستثمرين او جمعية رجال الاعمال ؟ أم انه ليس شرطاً أن يكون عضوا فى اية جمعية او اتحاد ؟ .. اسئلة كثيرة يصعب ان تجد اجابة متفق عليها بشأنها يتحدد من خلالها ما نقصد برجل الاعمال.

٢- ان الصورة الذهنية لرجل الاعمال والتى تكاد ان تصل الى وجدان الناس من خلال مختلف وسائل الاعلام عندنا صورة «مشوهة» تستدعى فى الذهن معانى ليست طيبة .. فهو اما رجل مستغل او رجل نصاب .. او انه رجل يعمل بأموال البنوك ويكسب الملايين ولا يسدد ما عليه من ديون .. وهو رجل يقترب من مراكز صنع القرار ويبحث عن نفوذ سياسى لكى يحمى مصالحه ويصبح له نفوذ يشكل عنصراً ضاغطاً على الجهات الحكومية والبنوك العامة التى تتعامل معه .. وتلك الصورة الذهنية واقولها بصدق وليس دفاعا عن رجال الاعمال من اخطر الاضرار التى يجب ان نتصدى لها جميعا ليس لان القطاع الخاص أصبح هو الذى يقود التنمية عندنا ويضطلع بما يتجاوز ٧٠٪ من حجم استثمارات الخطة ولكن وهذا هو الاهم لان من شان تلك الصورة الذهنية ان تصرف اى مستثمر اجنبى جاد عن الاستثمار او المشاركة مع المستثمرين المصريين بالحجم والقدر المطلوب .. هذا فضلا عن ان ذلك من شانه ان يشعر رجل الاعمال والمستثمر الجاد بانه غير مرغوب فيه من المجتمع رغم ما تبذله الدولة من جهود مخلصة للتنمية وتشجيع القطاع الخاص .. ويقع المجتمع فى ازدواجية بالغة التناقض فالدولة تشجع وترحب والصورة الذهنية تسعى لعكس ذلك .

٣- ان مجتمع رجال الاعمال ليس مجتمعا من الملائكة ولكنه شان اى مجتمع اخر فيه الصالح وفيه غير الصالح .. ولم يقل احد انه بسبب طبيب او بعض الاطباء او بسبب استاذ جامعى او بعض الاساتذة يمكن ان نشوه الصورة الذهنية لمجتمع الاطباء او لمجتمع اساتذة الجامعات .. واذا كان فى كل مهنة او طائفة او تجمع قلة منحرفة فان تلك القلة لا يمكن ان تكون هى عنوان القصيدة كما ان وراء اى منحرف نفوس ضعيفة ساعدته ومكنت له .. وما وجد القانون الا لحماية المجتمع من هؤلاء وامثالهم .. ومن الظلم لانفسنا قبل ان يكون ظلما لرجال الاعمال ان نشوه صورة رجال الاعمال لاننا نريد ان يكون كل رجال الاعمال بلا استثناء شرفاء .. فهذا امر غير وارد فى الدنيا كلها ليس فى مجتمع رجال الاعمال فقط ولكن فى اى مجتمع اخر مهما بلغ سمو الرسالة التى يتضلع بها حتى مجتمع ملائكة الرحمة فى اشرف مهنة وهى الطب.

وقد كثر الحديث عندنا فى الاونة الاخيرة عن علاقة رجال الاعمال بالبنوك حتى اصبح حكاية تحكى او رواية او مسلسل تليفزيونى «البنوك ورجال الاعمال» يجمع بين الدراما والكوميديا فى ان واحد ولكنه فى كل حالة ينسج روايته ويصطنع احداثه ومشاهده بالمبالغة احيانا وبالخيال الذى لا صلة له بالواقع او بالحقيقة بل انه يندفع فى بعض جوانبه بالوهم او التوهم .. وهو فى كل ذلك قد يبكينا او يضحكنا ولكنه لن يفيدنا.

والسؤال كيف نقرأ حقيقة علاقة البنوك ورجال الاعمال بعيداً عن المبالغة والتهويل وبعيداً ايضا عن التهوين.

لعل هناك اعتبارات ثلاثة يجب ان نحكمها فى هذه القراءة وهى :-

١- انه ليس لدينا ارقام دقيقة يمكن التعويل عليها والاستناد

لها حول حجم الديون او القروض المتعثرة التى اقترضها رجال الاعمال من البنوك ولم يتم سدادها فى مواعيد استحقاقها فتلك الارقام بطبيعتها تدخل فى نطاق سرية حسابات العملاء فى البنوك كما ان الصورة الكلية انما تتجمع لدى البنك المركزى المصرى والبنك لم ينشر ولن ينشر شيئا عن تلك الارقام حتى يمكن أن يدعى احداً كائناً من كان ان لديه الارقام الدقيقة فى هذا الشان .

٢- انه ثمة فارق بين وجود ديون متعثرة لدى العملاء من رجال الاعمال وبين اتخاذ التدابير المالية لتكوين مخصصات كافية لدى البنوك لمواجهة ذلك .. فوجود الدين المتعثر لا يعنى بالضرورة اهتزاز فى المركز المالى للبنوك .. كما ان تكوين مخصصات لمقابلة الديون المتعثرة وعدم ادراك فوائد او عوائد تلك القروض ضمن ايرادات البنك (او ما يطلق عليه تهميش الفوائد) لا يعنى اختفاء مشكلة الديون المتعثرة للبنوك ولكن ذلك يعنى التحوط من اثر ذلك على المركز المالى للبنك وحماية ودائع المودعين .

٣- ان اسباب تعثر الديون عديدة يمكن اجمالها فى ثلاثة محاور رئيسية وهى :-

• اسباب خارجية عن ارادة العميل المقترض وخارجة عن ارادة البنك المقرض .. وقد تكون الاسباب مرتبطة بعوامل اقتصادية داخلية أو خارجية أو كليهما معاً ولم يكن من الممكن توقعها.

• اسباب خارجية عن ارادة العميل او المقترض ولكنها يجب الا تكون خارجة عن ارادة البنك المقرض مثل التوسعات التى

يجريها العميل لنشاطه أو المشروعات الجديدة التى تقام وفقاً لحسابات غير دقيقة أو قراءة غير سليمة للاسواق ولجوئه للاقتراض من البنوك لتمويل تلك التوسعات أو المشروعات .

• اسباب خارجية عن ارادة البنك المقرض ولكنها غير خارجة عن ارادة العميل المقترض .. مثل انخفاض مقدرة العميل الكسبية نتيجة انخفاض مبيعاته فى الاسواق المحلية والخارجية لضعف جودتها أو ارتفاع اسعارها أو عدم مطابقة مواصفاتها للمواصفات القياسية المقبولة فى الاسواق المختلفة .

وفى أى محاولة لمعالجة التعثر لا يمكن ان نفترض سوء نية رجل الاعمال بالبنوك ولايمكن ان نفترض أن كافة ادارات البنوك منحرفة سهلت لمن لايستحق الحصول على قروض أن يأخذ منها كيف يشاء ، كما لا يمكن ايضا أن نفترض ان كافة ادارات البنوك مجتمع من الملائكة لايمكن ان يخطئ بحسن نية أو حتى بسوء نية .. وهذه بديهة ثانية تغيب ايضا عن البعض منا فى كثير من الاحيان .

والواقع عندنا وعند غيرنا أن مجتمع رجال الاعمال لا يخلو من غير الاسوياء كما أن مجتمع البنوك لا يمكن كذلك أن يكون جميعه من الملائكة الاطهار .

وهذا الواقع يلزمنا بقراءة واقعية وموضوعية لعلاقة رجال الاعمال بالبنوك فالبنوك وظيفتها الاساسية منح الائتمان ورجل الاعمال لابد له ان يقترض من البنوك .. ولكن القضية هنا هى الائتمان لمن وباى قدر ووفقاً لاية شروط ؟ تلك هى القضية .

فإذا كان الائتمان لعدد محدود من رجال الاعمال بالقدر الذى يتجاوز مقدرتهم على استيعابه وبشروط متساهلة الابعاد والحدود عن غيرهم من بقية المتعاملين مع البنوك سواء كان ذلك بحسن نية من البنك (نتيجة تقصيره فى الدراسة الائتمانية) او بسوء نية (نتيجة انحرافات على الجانبين جانب المقرض وجانب المقترض) فان ذلك هو المفروض والذى يجب ان نواجهه ونتلافه من بنوكنا.

ان علاقة رجال الاعمال بالبنوك هامة فى كل حالاتها سواء من حيث حجم القروض التى يحصلون عليها من البنوك أو من حيث الطريقة التى يحصلون بها على تلك القروض أو من حيث الشروط المصاحبة لمنح تلك القروض .. البعض يبالغ فى كل تلك الامور فيذكر ارقاما عن تلك القروض بعضها بالمليارات .. ويذكر اساليب للحصول عليها تصل الى حد التلاعب ويقول لك فى هذا الصدد الامر بسيط للغاية امامك احد سبلين هما :

١- ان تقوم بشراء مساحة محترمة من الاراضى من الدولة فى احد المدن الجديدة أو غير الجديدة وطبعا سوف تحصل عليها بسعر رمزى .. تلك هى الخطوة الاولى .

أما الخطوة الثانية .. بعد فترة قد تطول أو تقصر توجه الى احد البنوك التى تربطك بها علاقات خاصة وأطلب من البنك .. اما ان يدخل معك شريكا فى اقامة مشروع (عقارى أو صناعى أو غير ذلك) أو ان يقوم باقراضك بضمان تلك الارض .. هنا سوف يعاد تقييم قيمة الارض فالارض التى حصلت عليها مثلا بمبلغ مليون جنيه وبسعر للمتر يصل احيانا الى ٥٠ قرشاً سوف يعاد تقييمها بخمسة جنيهات للمتر اى ان سعر الارض فى اعادة التقييم سوف يصل الى ١٠ مليون جنيه.

فاذا دخل معك البنك شريكا بنسبة ٣٠٪ مثلا فسوف يدفع لك مبلغ ٣ مليون جنيه .. وتكون بذلك قد استردت قيمة الارض التى سددتها وهى مليون جنيه وحصلت بالاضافة الى ذلك على مبلغ ٢ مليون جنيه عائداً ونقداً فضلا عن حصة ٧٠٪ من المشروع قيمتها ٧ مليون جنيه .

اما اذا اقرضك البنك بضمان تلك الارض «بمارجن» مثلا فسوف تحصل على ٧ مليون جنيه .. وهكذا تروى القصص والحكايات ويتسع الخيال لما هو أكثر من ذلك .

٢- الطريقة الثانية ان تكون لديك شركة فى نشاط معين صناعى أو تجارى ومن خلالها تقوم بتكوين عدة شركات اخرى ويكون لديك ما يعرف بشركات المجموعة فى انشطة مختلفة ثم تقوم بالاقتراض بالنسبة لكل شركة من تلك الشركات التى قد يصل الامر الى ان بعضها مجرد شركات على الورق .. وانت هنا سوف تستفيد من ذلك من ناحية الاقتراض ومن ناحية المعاملة الضريبية ومن نواحى اخرى عديدة وكله تفتيح مخ .. وهنا ايضاً تروى القصص والحكايات ويتسع الخيال فيها لكل انواع الكوميديا والدراما فى آن واحد.

وقد يكون لبعض تلك الحكايات بعض ظل من الحقيقة فى بعض الحالات .. ولكن لا يمكن ان يكون الأمر على هذا النحو فى اطاره العام وإلا كنا قد وصلنا الى ما هو أكثر ما حدث فى جنوب شرق اسيا .

إن الامر هنا مرة اخرى انه ليس كل رجال الاعمال ملائكة .. كما انه ليست كافة ادارات البنوك فى كافة الاحوال ملائكة .. ولكن معظم رجالا الاعمال ومعظم ادارات البنوك ليست ابدا على النحو الذى تصوره تلك الدراما والتراجيديا العجيبة عندنا .. أيها السادة رفقاً برجال الاعمال ورفقاً بالبنوك فالتعميم هنا قاتل .. والامر لا يؤخذ على هذا النحو .

لاشك ان عمليات البنوك والائتمان على وجه خاص فى حاجة الى مزيد من التطوير والتفعيل وفى حاجة الى دراسات افضل واستعلامات أصح وإجراءات اكثر إحكاماً ولاشك ان اليات الرقابة التى يتولاها البنك المركزى فى حاجة الى التطوير والتحسين ومتابعة تنفيذها على نحو افضل .. هذا شئ مفهوم ومطلوب اما ان يصور الامر فى اطار تلك الاسطورة فانه ما ليس مفهوماً وما ليس معقولاً .. وعلينا ان نبحث ونهتم بكيفية تطوير وتحديث البنوك العاملة عندنا فالامر يستحق الاهتمام ويستحق المزيد منه لتاثيره على مجمل الاوضاع الاقتصادية عندنا .

وليس اخطر من الكلام المرسل سوى الصمت ازاءه أو محاولة التهوين من شانه .. ليت لدى البنك المركزى او اتحاد البنوك المصرية جهة او ادارة مسئولة عن الاهتمام بما ينشر فى وسائل الاعلام حول البنوك وعملائها وتوضيح الحقائق بالنسبة لها بدلا من ترك الساحة امام المبالغين حسنت نيتهم أو ساءت ، والامر يحتاج هنا الى كل الجدية وكل الاهتمام حتى لا تشوه الصورة العامة لرجال الاعمال والبنوك فى آن واحد ويفسد مناخ الاستثمار ويدفع المجتمع كله ثمن ذلك فى النهاية.

الاستثمار اليوم

الاستثمار ليس مجرد حجم من الأموال يتم توجيهه واستغلاله فى نشاط معين لتحقيق عائد أو ربح محدد. والاستثمار ليس مجرد اتفاق بين مجموعة من الأفراد لتكوين مشروع أو شركة ذات اسم جذاب ورنان بالعربية أو بالإنجليزية. والاستثمار ليس مجرد عضوية فى نادى رجال الأعمال تتيح لصاحبها أن يكون نجما إعلاميا أو أحد شُطار هذا الزمان الاستثمار فى حقيقته ثقافة نطلق عليها «ثقافة الاستثمار» بدونها ينفرط عقده ويضيع هدفه ويغيب نفعه ويتحول إلى نوع من المغامرة أو المقامرة أو الفهلوة التى يدفع المستثمر ثمنها غاليا ويدفع المجتمع كذلك تكلفتها دون أن يحقق النفع المنشود منها. ودعنا نتأمل المقولات السابقة لكى نتعرف على ما نقصده بثقافة الاستثمار والآثار الناتجة عن غيابها

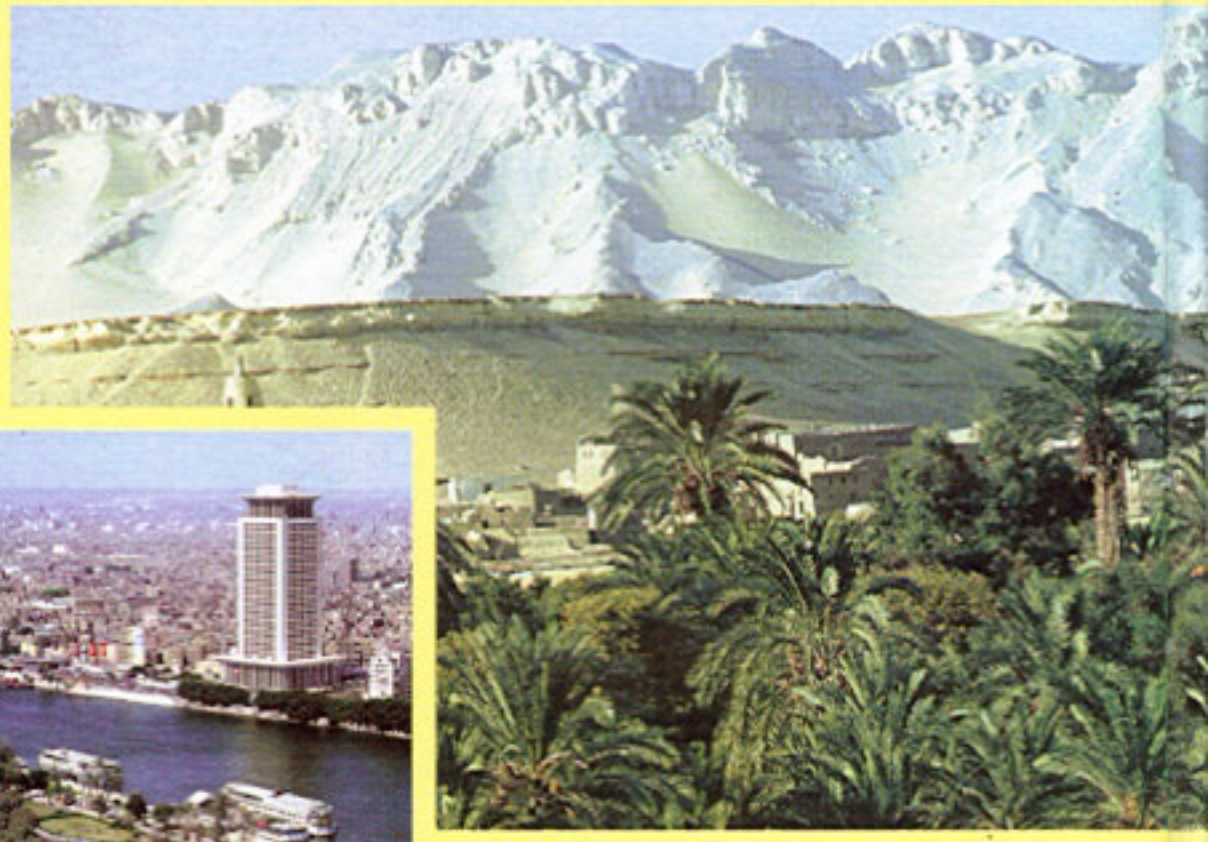

أولاً : الاستثمار فى أى مجتمع هو استخدام حجم معين من الموارد والامكانيات المادية والبشرية لتحقيق غايات كبرى يفيد منها المستثمر والمجتمع.

فالاستثمار فى أى مجتمع سواء قامت به الدولة او القطاع الخاص أو القطاع التعاونى هو اساس اية تنمية وهو المحرك لها.

فالدولة تستثمر ما لديها من موارد لتقديم خدمات عامة فى الصحة والتعليم والامن والدفاع والثقافة والاعلام وغيرها من الوظائف التى تضطلع بها مثل اقامة البنية الاساسية والمرافق العامة التى بدونها لا تتم اية تنمية . كما يمتد استثمار الدولة الى اقامة المشروعات الاستراتيجية التى لا يمكن ان تترك للقطاع الخاص ، لانه قد لا يقبل عليها لضعف العائد من ورائها رغم حيويتها واهميتها للسواد الاعظم من الناس أو لأن تلك المشروعات تتعلق بالامن القومى للمجتمع والذى لا يمكن ان يترك أمره لظروف السوق.

والقطاع الخاص يستثمر ما يتوفر له من موارد لاقامة صناعة صغيرة او كبيرة او تقديم خدمات انتاجية او تجارية او مالية او اجتماعية ليس لطرف واحد فقط ولكن لكافة العناصر والاطراف المشاركة فى الانتاج سلعيا كان أم خدميا . فصاحب رأس المال يحصل على عائد والعامل يحصل على اجر والارض يكون لها ريع او ايجار والمنظم يحصل على ربح ، ومن كل هذه العناصر : العوائد والاجور والايجارات والربح ، يتكون الدخل الذى يتم انفاق جزء منه على

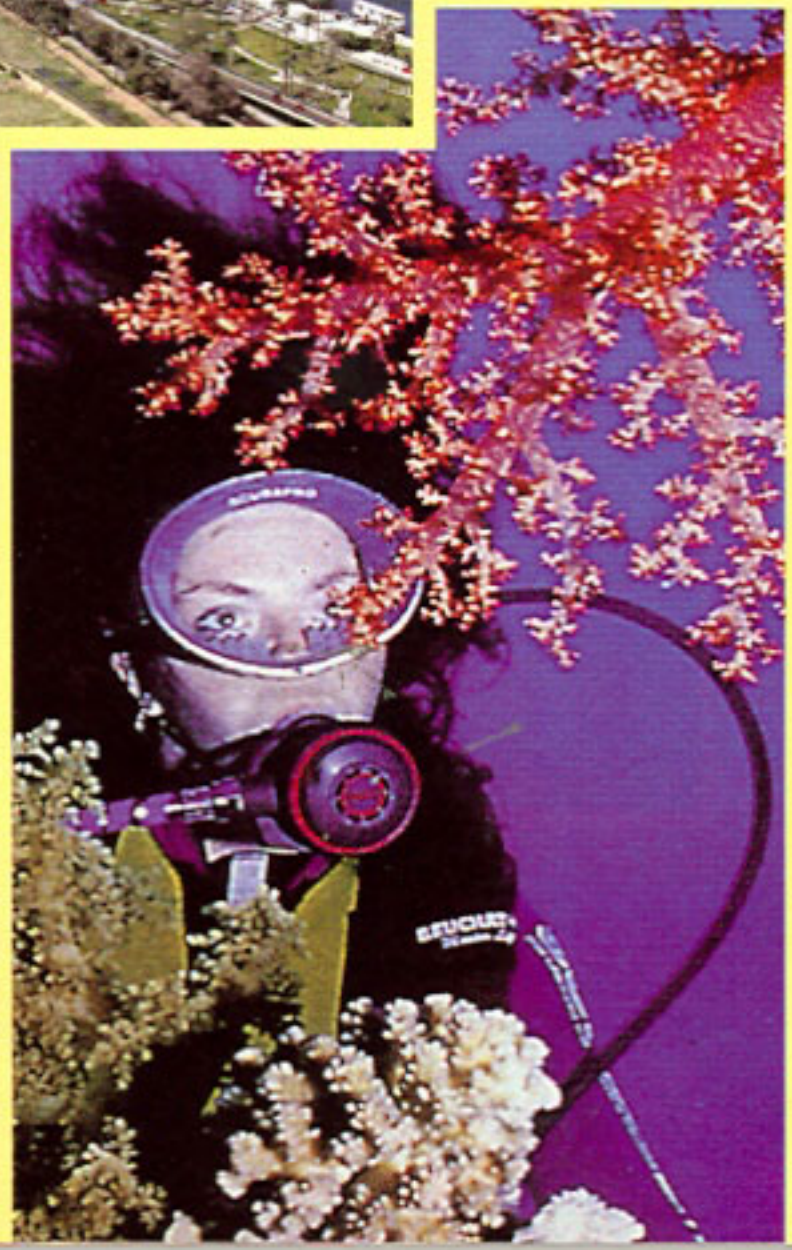

الاستهلاك ويدخر جزء اخر ليصب في تيار الاستثمار لمزيد من الانتاج والنمو .. وهكذا تنشط اسواق الاستهلاك واسواق الاستثمار واسواق العمل واسواق المال.

والقطاع التعاوني هو جمعيات لا تستهدف الربح في الاساس ، وهو يقوم ايضا بذلك في اطار فلسفة تسعى لتوفير احتياجات اعضائه او احتياجات بعض فئات المجتمع بتكلفة معتدلة ويتحقق عنه تلك الاثار الاقتصادية من الإسهام في تكوين الدخل وإحداث التنمية.

وهكذا فإن شركاء التنمية في اى مجتمع هم الدولة والقطاع الخاص والقطاع التعاوني .. لكن ماذا لو تصادمت الافكار وتناطحت السياسات لهؤلاء الشركاء لاسباب ايديولوجية او غير ايديولوجية ؟ سوف يخرج الاضعف من حلبة الصراع وسوف تنفرد الدولة باعتبارها الطرف الاقوى بعملية الاستثمار في كافة الانشطة والمجالات .وهذا زمان ولى وراح فهي لم تعد تقوى على ذلك - كما انها ليست الطرف الاكفا في تحقيق ذلك.

وهنا تاتى القاعدة الاولى في «ثقافة الاستثمار» وهي كيف يعمل هؤلاء الشركاء في تكامل وترابط وانسجام وفق سياسات تعمل على تحقيق ذلك وتوفر ظروفه وشروطه الموضوعية ؟ وبدون تلك الثقافة المطلوبة لعمل هؤلاء الرفقاء تضيع قضية الاستثمار.

ثانياً : ان الدولة اذا ارادت ان تستاثر بالنصيب الاوفر من الاستثمار في كافة الانشطة والمجالات فانها سوف تضيع الممكن في طلب المستحيل وتدل تجارب التاريخ بوضوح على اخفاق هذا النموذج .. كما ان انسحاب الدولة كلية من مجال الاستثمار ليس هو البديل الافضل لمعالجة استحالة النموذج الاول .. فطريقة إما كل شئ او لا شئ ليست واردة في هذا الشان .. ويكون السؤال هنا ما هي المجالات التي يجب ان تستثمر فيها الدولة؟ وباى اسلوب ؟. وكيف توفر الكفاءة المطلوبة لهذا الاستثمار؟

وتلك هي القاعدة الثانية في «ثقافة الاستثمار» .. استثمارات الدولة في اى مجال ؟ وباى اسلوب؟ وكيف نوفر لها الكفاءة؟ ويتفرع عن تلك عدة اسئلة حيوية لعل من اهمها ما يلي :

١- هل تحتكر الدولة الاستثمار في المرافق والخدمات العامة أم تسمح بالمشاركة للقطاع الخاص في ذلك ؟ وباى قدر؟ ووفقاً لاية شروط ؟

٢- هل يكون للاستثمار الاجنبي دور في المشاركة هنا وفي اى المجالات ووفقا لاية ضوابط؟

٣- ما هي الضوابط التي تحكم الاستثمار المشترك بين الدولة والاستثمارات الخاصة وطنية كانت او اجنبية ؟

٤- هل يمكن لمجتمع لا يتوفر فيه البعد المؤسسي وسيادة القانون والديمقراطية والشفافية والاستقرار السياسي والاجتماعي ان يوفر للضوابط التي تكفل قواعد اللعبة وحفظ حقوق الاطراف الفاعلية والاستمرارية ؟

ثالثاً : ان القطاع الخاص لو فتحت امامه كافة النوافذ والابواب واتيحت له الفرص للاستثمار في كافة الانشطة وتوفرت له كافة الضمانات للحماية والرعاية. فهل يعني ذلك ان يندفع الى الاستثمار في مشروعات مكررة لا يستوعبها السوق المحلي كما لا تقوى على المنافسة في الاسواق الخارجية؟وماذا تكون نتيجة ذلك كله ؟

وهنا تاتى القاعدة الثالثة في «ثقافة الاستثمار» وهي ان توفير كافة الضمانات والحوافز للقطاع الخاص ليست بديلاً عن الكفاءة الاقتصادية لضمان نجاح الاستثمار الخاص.

ولدينا في مصر تجارب قاسية في هذا المجال فقد اندفع القطاع الخاص عندما للاستثمار في انشطة نجحت في البداية وحققت لاصحابها ارباحا عالية .. فاغرى ذلك العديد من الافراد والشركات الخاصة للاستثمار في تلك الانشطة حتى ضاق بها السوق وركدت بضاعتها أو «بارت» بلغة السوق ولنا في الاستثمار العقاري شاهد واضح في هذا المجال.

رابعاً : ان القطاع الخاص حين يضطلع بالنصيب الاوفر من الاستثمار في المجتمع فإنه بقدر اتساع الفرص امامه تتعاظم مسئوليته الاجتماعية . وعدم ادراكه لتلك المسئولية يعرضه لمخاطر جما .. فالاستثمار الاكبر يعني في النهاية فرص عمل اكبر واستجابة لاحتياجات السوق بشكل اكبر والقدرة على المشاركة في التنمية الاجتماعية للمجتمع بشكل اكبر وفاعلية اكثر .. واذ لم يتحقق ذلك فسوف تتشوه صورة الاستثمار الخاص في المجتمع وتصبح الصورة الذهنية عنه شديدة وبالغة الاحباط.

وتلك القاعدة الرابعة في «ثقافة الاستثمار» وهي ان نجاح الاستثمار الخاص لا يقاس بحجم الارباح التي يحققها او حجم الثراء الذي يتمتع به رجال الاعمال او الطريقة التي يعيشون بها والابهة التي يحيطون انفسهم بها ولكن هذا النجاح يقاس اولا واخيراً بمدى حرصه على اداء مسئوليته الاجتماعية في بناء التنمية . ففي الدول المتقدمة انما الذي اسهم بالدور الاكبر في بناء صروح التقدم فيها هي تبرعات رجال الاعمال في مجالات التعليم والصحة وغيرها من مجالات التنمية الاجتماعية .. غير ان الامر يحتاج هنا الى ضوابط وتنظيم يكفل وصول تلك التبرعات الى حيث يجب ان تصل وان تحدث الاثر والتاثير المطلوب منها فالتبرعات للدعاية الانتخابية او الوجاهة الاجتماعية او لارضاء مسئول معين ليست المقصودة او المطلوبة.

خامساً : ان المستثمر الناجح يجب ان يدرك انه ليس وحده في هذا العالم الذي عايش الاستثمار فيه فترة من الزمن كانت السوق فيها هي سوق المنتج والبائع وعانى فيها المستهلك من ظلم بين فقد انفرد به المنتج والبائع في الاسواق المحلية ومنع عليه ان يسعى نحو الاجود

والاقل سعراً فالاسواق مغلقة والمنتجات معيبة والاسعار «نار» ولكن الدنيا قد تغيرت والاسواق قد انفتحت وسبحان من يغير ولا يتغير.

وهنا تاتى القاعدة الخامسة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان تدرك عزيزى المستثمر انك لست وحدك فى هذا العالم .. فانت فى سوق هى سوق المشترى ، وفى اسواق انفصلت وانفتحت وفى ظل منافسة تصاعدت وانتشرت فلابد ان تقيم كل خطواتك وتجهز كل ادواتك وفقاً لتلك الحقيقة وما تتطلبه من كل حرص على المستهلك وحرص على جودة المنتجات وخدمات ما بعد البيع ومعقولية الاسعار .. دعك من الماضى وما كان فيه والا ضاع منك كل شئ..

سادساً : لكل مشروع طاقته الانتاجية وطاقته البيعية وتلك حقيقة يعرفها كل مستثمر، يحددها حجم السوق وامكانيات المشروع ولكن الاهم من ذلك ان يدرك المستثمر ان لكل مشروع ايضا طاقته التمويلية فهناك حجم من الائتمان يستطيع المشروع استيعابه ويقوى على سداده ويزيد من قدرته على الانتاج والبيع والاستثمار وعندما يزيد الائتمان وترتفع القروض الى الحد الذى لا يقوى المشروع على استيعابه فان ذلك يؤدى الى خلل فى هيكل التمويل يؤثر سلبياً على كل جوانب المشروع فيلتهم الربح ويتحول المشروع الى منطقة الخسارة وتتدهور معدلات الانتاج واقتصادياته ويحدث الانهيار سريعاً ويكون السقوط مدوياً.

وتلك القاعدة السادسة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان يدرك المستثمر حدود طاقاته التمويلية على استيعاب القروض والائتمان ولا يتجاوزها باى حال من الاحوال.

سابعاً : للسوق (اى سوق) لغة ليس كل مستثمر بقادر على سماعها او حتى الانصات اليها قد يفقد المشروع حسه للسوق ، فانه يندفع بعيداً عن تلك اللغة وهذا الاحساس بالسوق (اى سوق) فيتحول منتجه الى مخزون راكد وتتحول استثماراته الى بضاعة اتلفها الهوى اى هوى المستثمر وقراراته التى تباعدت عن السوق ومتطلباته.

وهنا تاتى القاعدة السابعة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان تنصت عزيزى المستثمر الى لغة السوق وان يكون لديك ما يُعرف «بحس السوق» وإلا جرفك التيار بعيداً وتاهت السفينة والربان وكم هى قاسية ارقام المخزون الراكد لدينا التى تشير الى اهدارنا واهمالنا لتلك القاعدة.

ويعجب الكثيرامن الناس عندما يجد فى تلك الاسواق زيادة فى العرض ونقص فى الطلب ولا تنخفض الاسعار رغم اننا امام سلع ومنتجات وخدمات ليست «عديمة المرونة» .. وكيف لا يدرك المنتج والبائع ان تراكم المخزون وعدم القدرة على تصريفه عاماً بعد آخر يعنى بداية النهاية لاستثماراته .. نحن ندرك ان تلك الحالة تكون مصحوبة بزيادة التكلفة ولكن يجب ان يدرك المستثمر هنا انه امام احد خيارين لا ثالث لهما وهما :

إما ان يسعى الى تحقيق الربح اذا كان ذلك ممكناً ، او يسعى الى تقليل الخسارة حتى تتحسن احوال السوق.

ثامناً : نريد دائما ان «معظم النار من مستصغر الشرر» والمستثمر (اى مستثمر) يجب ان يحرص على عدم المساعدة فى اشعال النيران فيها .. فسوف يكتوى هو بتلك النار طال الزمان او قصر.. وقد جربنا عندنا عند حدوث مشكلة سعر الدولار فالبعض قد اندفع اما لاستغلال هذه الظروف لتحقيق مكاسب سريعة او لاشاعة الذعر فى السوق وكانت الازمة التى اثرت على الجميع والتى لازلنا نعانى من بعض اثارها حتى الآن.

وهنا تاتى القاعدة الثامنة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان يحرص المستثمر على عدم استغلال اية ازمة او ظروف او مشكلة فى السوق لكى يزيد من حدتها ويشعل النيران ولكن عليه ان يحافظ على السوق فهى الميدان الذى يعمل فيه ولايمكن له ان يعمل وسط الحريق وفى جوف النيران.

تاسعاً : فمثلا إذا دخل اى طالب لاى جامعة فى اى مكان على ظهر كوكبنا فان عليه ان يقدم اوراق قبوله فى تلك الجامعة وان يسجل نفسه فيها .. وكذلك المستثمر الذى يريد ان يدخل اى سوق عليه ان يقدم اوراق قبوله فى هذه السوق وان يسجل نفسه فيها .. واوراق القبول هنا هى التميز .. ذلك انه لا يمكن لك عزيزى المستثمر ان تسجل نفسك فى سوق كائنة ما كانت ما لم يكن لك بضاعتك التى تخصك ومنتجات جديدة على السوق ومقبوله ومرغوبة منه أو منتجات متميزة تميزك عن غيرك.

وتلك هى القاعدة التاسعة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان تبحث عن التميز لتسجل اسمك انت فى السوق.

عاشراً : لا يوجد للنجاح وصفة واحدة او سبيل واحد ولكن طرق النجاح واساليبه متعددة ولكن رغم هذا التعدد والتنوع فى الاساليب التى تكفل نجاح المستثمر فانها جميعاً تنبع من أصل مشترك وهو «البحث والتطوير فى الموارد البشرية» ويحظى المستثمر الذى لا يدرك تلك الحقيقة بوضوح .. تلك ان الابتكار والابداع وليد البحث والتطوير كما أن الموارد البشرية هى مناط المضاربة والمنافسة فى هذا العصر الذى اتاح مختلف التقنيات للجميع ولكنه احتفظ لنفسه باسعار صنعتها وحقوق ملكيتها الفكرية .. فالفكر هو الاساس وهو الاغلى والاندر وهو فقط من معطيات الموارد البشرية.

وهنا تاتى القاعدة العاشرة فى «ثقافة الاستثمار» وهى ان الاهم من النجاح ان تحافظ على هذا النجاح واستمراره .. وهذا ليس ممكنا بدون البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية.

تلك قواعد عشرة تمثل اهم جوانب ثقافة الاستثمار غاب عنا الكثير منها واصبح لنا ان نستدعيها ونراعيها فعلاً لا قولاً .. وعملا وليس مجرد كلمات ستضيع فى الهواء ولن تفيد مهما كانت جميلة او رنانة سواء اطلقناها فى ندوات او مؤتمرات او تصريحات مهما كثرت وتعددت .. المهم ما يحدث على ارض الواقع تلك هى القضية وهذا هو التحدى.

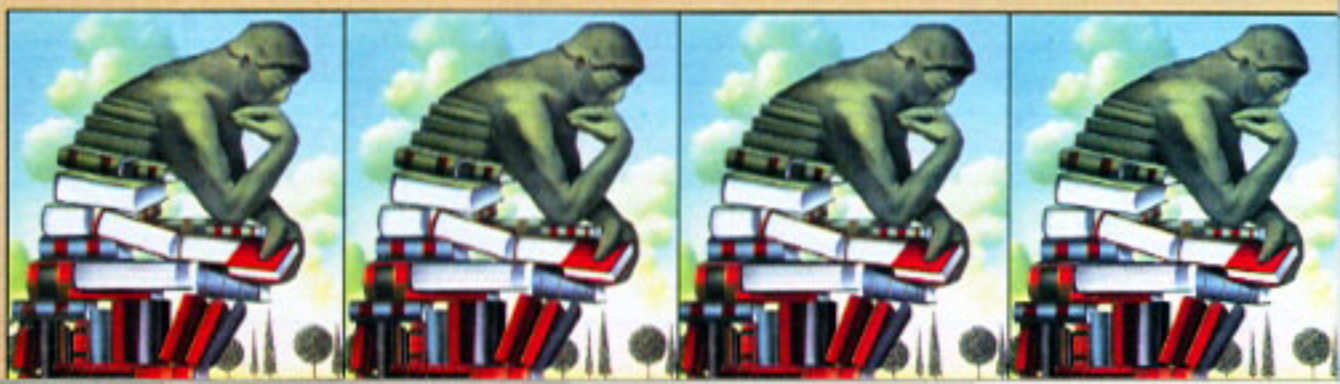

قراءة فى موازنة (2003/2002)

. خبراء الاقتصاد والمال والصحافة والسياسة وكل من شارك من قريب أو بعيد فى مناقشة اخطر موازنة من وجهة نظرى فى تاريخ مصر ما بعد سنة ١٩٥٢ ، أقصد موازنة العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (اللهم باستثناء موازنة ٦٨/٦٧) جمعيات المستثمرين وجمعيات المستهلكين و قراء هذه المجلة والذين لا يقراون على الاطلاق الى كل اولئك اتوجه بالسؤال التالى : هل فكر أحدكم كيف سيتم تدبير الموارد اللازمة لموازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ وعلى حساب من او ماذا ؟ لو وجهت السؤال الى نفسى فقد أغامر بالاجابة المرتجلة التالية:

العلامات

لم يلتفت احد الى مغزى الاشارات التى لاحت منذ تولى د. الجنزورى (من اعاد رئيس جامعة الزقازيق الاسبق من السفر وان بطريقة فجة) وتاكدت مع تولى د. عاطف عبيد رئيس الحكومة ومن تلك الاشارات : البيع المفاجئ لشركة المحمول - تحديد عدد مرات معين ، ومدى زمنى لسفر الوزراء الى الخارج وتعيين د. محمد زكى ابو عامر فى موقع وزير التنمية الادارية لـ «ضبط» عمليات التوسع فى الجهاز الحكومى بل وتكميشه ان امكن الحد من الواردات عن طريق قرار اداري تقريبا هو تغطية الاعتمادات بنسبة ١٠٠٪ من مكالمات المحمول من الخطوط الحكومية ، الاعلان المفاجئ عن قيام القوات المسلحة بسداد مبلغ كذا قيمة مستحقات للكهرباء والاتصالات لتكون قدوة لباقى مؤسسات الدولة والعجز عن سداد اذون صرف العاملين بالقطعة فى الاذاعة والتلفزيون ، التراجع النسبى لظاهرة «ترخيم» مصر اى حشو كل مبنى رسمى بكتل لا لزوم لها من الرخام المستورد والفاخر وتجفيف بحيرات الهدايا السنوية فى اعياد راس السنة الى حد ملموس وقد سار على الدرب نفسه القطاع الخاص.

القصد : منذ عامين وربما اكثر ظهرت دلائل على ان الحكومة المصرية بصدد ان تدخل فى اعوام كبيسة مالية (مجاعة مالية) واذا ارجع اناس الازمة الى حكومة د. الجنزورى فقد ارجعها اخرون الى حكومة د. عبيد ، وقال فريق ثالث انها نتاج التوسع فى الاستيراد من اسيا والتهريب والمشروعات العملاقة .. الخ . واكد فريق رابع كذا ، وخامس كيت ، وسادس وسابع .. ويخيل الىّ اننى افضل راى الفريق العاشر الذى يرى ان الازمة الحالية والمحدقة نتاج تراكمات لاخطاء فى السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية واخطاء فى التوجهات الرسمية وفى توجهات المجتمع وتكتلاته القائدة او المقودة او الوسيطة (اخطاء حتى فيما يتعلق بالثقافة السائدة ومدى احترام العقل والخبرة الانسانية) . انها لحظة فارقة يقف فيها الكل فى مواجهة الضائقة بلا اى ستائر او حجب. وفى هذا المناخ سوف يكون عدد الحلول المقترحة شبه لا نهائى .. وهذا طبيعى فنحن تيه .. وزيغ بصر .. وصدمة .. وتشوشات واجمالا قد يدعونا الى ان نفتح صفحة جديدة وعفا الله عما سلف ، ويصر جناح ثان على ضرورة البدء بالحساب عما مضى وقد يرى فريق ثالث ان الحل هو اللى شبكنا يخلصنا ، وقد يتعامل اناس مع الازمة بمنطق اذا خربت دار ابيك .. سيبحث هذا عن هجرة ، وذاك عن هجرة الى الداخل (انسحاب الى الذات) وثالث عن خطفة يخطفها فى اللحظة الاخيرة لتؤمنه فى السبع العجاف و... و... الخ .

قليلون هم الذين سيتشبثون بالموقف المسئول سواء كانوا فى الحكم او المعارضة وسيثبتون للشدة بكل تكاليفها الجسام، من اجل ان تعبر مصر ، وتعبر اغلبيتها الطيبة العارفة الصامدة هذه المحنة ، وهى ليست بالمناسبة محنة مالية فقط ، ولكن ازمة تحديث ايضا.

المؤشرات

فى البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ قال وزير المالية بالنص : (ان هناك دائما فترة متوسطة من ٧ - ١٠ ايام بين ما يستحق للدولة من موارد وبين ما يدخل فعلا خزانة الدولة وحساباتها بالبنك المركزى من هذه الموارد. ويرغب السيد وزير المالية فى تقصير هذه المدة والهدف الذى تم يعلنه الوزير بالطبع هو سد الحاجات العاجلة للانفاق فغرق ايام هنا ليس بالقليل (فمن الذى يصبر على معاشه ، خاصة والكل : مالية الحكومة واغلبية الناس يعيش «لقمة بلقمة» بتعبير الدمايطة وزاد الوزير فتقدم بمشروع قانون الى البرلمان لم يسبق ان قدم مثيله فى مصر .. مشروع يهدف الى خصم نصيب الخزانة العامة فى ارباح شركات قطاع الاعمال من حسابات البنك المركزى على ان يسوى المركزى هذه الحسابات بالخصم من حسابات هذه الشركات لدى وحدات الجهاز المصرفى.

اننا ايضا بازاء حالة بحث عما يسد نقبا فى مجرى الحياة بنظام «لقمة بلقمة».

وكان وزير المالية قد اعلن العام الماضى ان المتاخرات الضريبية لدى الحكومة والقطاع الخاص بلغت ١٧ مليار

الذين وقفوا مع الحاج محمود العربى واولئك الذين ساندوا خالد ابو اسماعيل من هتف لضريبة المبيعات ومن صرخ ضدها بل والذين وقفوا بين المهللين لإصدار سندات دولية بالدولار، والرافضون الذين تشغلهم تعديلات قانونى الضرائب على الدخل والجمارك المرتقبة .واولئك الذين لا يغيبهم الأمر أو لا يكترثون من وافقوا على الخطة والموازنة ، ومن رفضوا فنانوا الكاريكاتير الذين صورا د. مدحت حسانين كنسخة ذات انياب من د. الرزاز ، واصحابهم من الكتاب الذين سخروا من الأرقام الحكومية

إعداد: مصباح قطب

جنيه واضاف هذا العام ان الاعفاءات الجمركية بلغت ٤ مليارات جنيه سنويا وانه لابد من ترشيد هذه الاعفاءات وبما يجعلها تلبى متطلبات حقيقية لعملية التنمية الوطنية .ولم يتحدث الوزير عن المتأخرات التأمينية (والتى تنعكس على الموازنة باشكال مختلفة) وعن مستحقات الضرائب والتامينات لدى الصحف والإذاعة والتليفزيون لكنه اوضح فى البيان الاحصائى انه تم تنزيل نحو ١٧٠ مليون جنيه من موازنة اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، وتحديث فى مشروع الموازنة عن خطة لاصلاح الهيئات الاقتصادية يقولون فى دهاليز وزارة المالية انه ليس من المعقول ان يكون العائد فى هذه الهيئات (وبلغ ٤٠٠ مليار جنيه) هو ١٪.

وتطرق الوزير الى ضرورة مراجعة نظم الحافين والمعاشات ومراجعة هيكل الاشتراكات الحالية وطريقة استثمار اموال التامينات (خبر للانفراد : مطروح ان تساهم التامينات الاجتماعية فى عدد من الهيئات الاقتصادية ببعض اموالها وبقيمة مستحقاتها غير المسددة). قال الوزير كلاما مرسلا حول ترشيد الانفاق الحكومى بعد ان كان قد اكد انه سيلتزم بسيادة فاعلية النفقة كوسيلة مثلى لضبط الإنفاق وتعظيم العوائد لكن ليس معنى ذلك انه لن يحدث ترشيد انفاق .. فالوضع لم يعد يحتمل البغددة لدى وزير المالية

خطة لإعادة هيكلة الدين العام

(اول خطوة فيها اصدار السندات الدولية واستخدام عائدها فى سد جزء من الدين الداخلى!) ولديه ولدى الحكومة اتجاه عميق للتوسع بالاخذ بنظم التمويل الجديدة و اخوتها حتى فى تمويل التعليم وبناء المدارس.. اذن على بركة الله ، يمكن القول ان الرهان على زيادة ايرادات الدولة السيادية فى موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ لتحقيق التوازن المالى لاحظوا انها المرة الاولى التى لم تتمكن فيها الموارد السيادية الجارية من تغطية الانفاق الجارى وذلك فى موازنة (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) الرهان ينصب على :

١- تحقيق ما تتحمله الخزانة من عجز الهيئات الاقتصادية ويبلغ ٢,٧ مليار جنيه فى العام الحالى ، واصلاح اوضاع الهيئات بطريقة ستلقى باعباء مهما حسنت النوايات على جماهير واسعة من متلقين خدمات هذه الهيئات.

٢- ضبط الحسابات الحكومية جنبا الى جنب مع ترشيدها ، ومن الواضح ان الحكومة قللت اقتراضها من البنوك وزادته من البنك المركزى الامر الذى يفسر زيادة فائض المركزى المحول الى الخزانة العامة فى الموازنة الجديدة من ٣,٢ مليار جنيه الى ٥ مليار جنيه ومن الواضح ان هذا الاتجاه سيتعمق (تركيز مديونية الحكومة فى جهة واحدة).

٣- تصفية اوضاع مديونيات الحكومة للجهات والهيئات والعكس واقامة حوارات غير معلنة ، حتى الوزارات السيادية لترشيد الانفاق وزيادة فاعليته.

٤- الاستناد الى ما ستقوم به تطبيقات ضريبة المبيعات من ضبط للمجتمع التجارى والضرائب فى تعظيم ايرادات ضرائب الارباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل بما يعيد الى الضرائب العامة مكانتها فى هيكل الايرادات السيادية.

٥- التخلص من جزء من كلفة خدمة الدين العام والتى تصاعدت بشكل مثير فى السنوات الاخيرة عبر عمل مقاصة بين الدائنين والمدينين (الحكومة) من خلال بنك الاستثمار القومى لخفض الدين ولو بتمليك جزء من الاصول القومية للتامينات الاجتماعية كما قلنا وبالتالى خلص تكاليف خدمته (اقساط + فوائد).

٦- اللجوء عند المنحنيات الشديدة الى ضريبة المبيعات لتحقيق «غلة» سريعة باعتبارها بسيطة وسهلة التطبيق وذلك من خلال توسيع المكلفين او حتى تقليل الاعفاءات او ادخال سلع جديدة او تعديل الشرائح (مع ايمانى الشخصى باهمية ضريبة المبيعات فى تنظيم المجتمع لانها تغرى بازاحة الاعباء).

البحث عن اساليب جديدة لحفز الاستثمارات عبر الاعفاءات الضريبية والجمركية مع خفض القائم من الاعفاءات وتدقيق عوائده وفى ظنى ان اصلاح قانون الجمارك يمكن ان يدر على الدولة ليس اقل من ٢ - ٣ مليار جنيه ، ويحد من الهدر الضائع فى التهريب.

واخيرا اللجوء الى اساليب جديدة فى الخصخصة ، ومد نطاقها الى مجالات غير مسبوقة ، مثل صناعة البترول والبتروكيماويات ، وتحريك اسعار الاتابيب وبعض المحروقات ، وتفكيك نظام التامينات الاجتماعية الى نظم فرعية بما يقلل من مدفوعات الحكومة لنظام وتحقيق وفورات للحكومة والمجتمع من جراء التشدد فى مقاومة الفساد وهكذا وهكذا

فهل اجبنا على السؤال الطائش فى اول الموضوع ما اظنش ؟

السوق الاسترالى

يفتح ذراعيه للمنتجات المصرية .. ولكن !

لا تزال قضية التصدير تحتل الصدارة بين سائر القضايا الاقتصادية الأخرى إذ تمثل حياة أو موت للاقتصاد المصرى. لذا بات من الضرورى الخروج بالمنتجات المصرية من وادى المحلية الضيق إلى العالمية ..وتعاملة مع المنتجات المنافسة الأخرى من واقع الندية وصولاً لحلم امتياز القوة الاقتصادية المصرية. ونتعرض فى هذا العدد لواحد من أهم الأسواق الواعدة أمام السوق المصرى فى التصدير وهو السوق الاسترالى . وندعو المصدر المصرى أن يصحبنا من خلال تلك الصفحات ، راجين أن نسبهم فى إضافة جديدة على طريق غزو صادراتنا المصرية لذلك السوق الواعد .. وترجع العلاقة القوية بين مصر واستراليا الى وجود (٧٠٠) الف أسترالى من أصل مصرى

السلعة	السنة ١٩٩٧	١٩٩٨
ملبوسات قطنية جاهزة	٣٤	٣١
اقمشة قطنية	٢٢	١٩
اقمشة قطنية للملايات وغيرها	٢١	١٩
الأحذية	٢٤	٢١
مكونات الاحذية	٥	٥

فضلا عن التعاون الفعال بين البلدين فى مجال التجارة والاستثمار إذ يبلغ التبادل التجارى فى عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حوالى (٣٠٠) مليون دولار أمريكى.

تقع دولة استراليا على قارة استراليا باكملها وتبلغ مساحتها ٧,٧ مليون كيلو متر مربع ، ويبلغ عدد سكانها ١٩,٣ مليون نسمة.

وتتكون القارة من ٦ ولايات هى نيوسوث ويلز وعاصمتها سيدنى وهى أهم الولايات التى تتركز فيها الانشطة المالية والتجارية ، فيكتوريا وعاصمتها ملبورن ، كوينزلاند وعاصمتها برزين، جنوب استراليا ، وغرب استراليا ثم تازمانيا.

طبقاً لاخر المؤشرات الاقتصادية يبلغ معدل التضخم فى استراليا ٥٪ .وتبلغ اجمالى وارداتها ٧٠ بليون دولار ، وتبلغ صادراتها ٦٦ بليون دولاراً ، ولا يتعدى عجز الميزان التجارى ٤ بليون دولار ويبلغ معدل نمو الناتج القومى ٤٪ ، وتسجل مؤشرات البطالة بها حوالى ٦,٨٪.

بلغت اجمالى الاستثمارات الاسترالية بالخارج حتى ١٩٩٨/٦/٣٠ نحو ١٥٠ بليون دولاراً ، كما بلغت الاستثمارات الاجنبية بها نحو ٣٤٢ بليون دولار ويبلغ متوسط أسعار الفائدة على الودائع حوالى ٣,٥٪ ، ومتوسط أسعار الفائدة على القروض نحو ٦٪.

السوق الاسترالى

تطبق استراليا بصفة عامة نظام السوق المفتوح استيراداً وتصديراً الا انها تضع قيودا على استيراد السلع الزراعية ، ولقد الغت استيراد نظام الحصص الذى كان مطبقا من قبل على المنسوجات ، الملابس ، الاحذية وتبقى فقط نظام الحصص مفروضاً على واردات استراليا من الجبن الابيض والشيدر.

الجمارك :

تطبق استراليا نظام التعريفة المنسقة ..وتحتسب التعريفة الجمركية على قيمة البضائع «فوب» موانئ التصدير وباستثناء ثلاثة مجموعات سلعية (تخضع لتعريفة مرتفعة نسبياً هى المنسوجات – الملابس – الاحذية) فان التعريفة الجمركية فى استراليا تعد معتدلة حيث تتراوح بين الاعفاء التام إلى ٨٪ .. الا ان الجمارك على المجموعات الثلاث السلعية تم تخفيضها تدريجيا اعتبارا من أول يوليو من كل عام وحتى عام ٢٠٠٠ .. على النحو التالى كما هو موضح بالجدول:

وفى حالة الرغبة فى الوقوف على أية معلومات تتعلق بالتعريفة الجمركية أو الاجراءات الجمركية أو غيرها من معلومات تتصل بالجمارك الاسترالية فانه يمكن الدخول على

WEB SITES
www.apectariff.org
www.customs.gov.au

المعاملة الجمركية التفضيلية

لا تخضع كل الدول لتلك المعاملة التفضيلية وانما الدول الاقل نموا ، ونسبة التفضيل فى معظم الحالات تبلغ ١٪ فقط عن التعريفة الجمركية المقررة وتحتفظ استراليا بالحق فى تعديل قائمة الدول التى تتمتع بالمعاملة التفضيلية أو السلع الخاضعة فى أى وقت ، وعند خضوع سلعة للرسم التفضيلى للدول النامية فانها تظهر فى جداول التعريفة وأمامها اختصار و بجانبه التعريفة التفضيلية.

وأقصر السبل أمام المصدر المصرى للتعرف على مقدار الرسم الجمركى المقرر لسلعته وخضوعها لرسم تفضيلى من عدمه هو الدخول على الـ websit الخاص بالجمارك الاسترالية وهو:

www.apectariff.org
www.customs.gov.au

الحجر الصحى:

تعد استراليا من أكثر دول العالم تشدداً فيما يتعلق بالاجراءات الصحية لذا يتعين مراعاة الاجراءات الصحية التى تضعها تجنباً لاحتجاز السلع وقيام سلطات الحجر الصحى الاسترالى باجراءات مختلفة مثل تحميض بعض المواد الغذائية أو اعدامها فى بعض الحالات كما يجب تبخير بعض الحاويات والسلع الخشبية لضمان خلوها من الحشرات ، وينصح بالتصديق على شهادات التبخير من سفارة استراليا بالقاهرة حتى لا تكون محل تقرير أو شك من السلطات الاسترالية.

وتحظر استراليا الخضراوات والفاكهة الطازجة من عدة من الدول من بينها مصر ولا يسرى هذا الحظر على المواد الغذائية المجمدة أو المحفوظةأو المعلبة ، وفى حالة طلب دخول أى من الخضروات أو الفاكهة الطازجة فان طلب السير فى اجراءات ما يسمى :

هى اجراءات معقدة وتستغرق فترة طويلة وهناك اتصالات حالية بين حكومتى مصر واستراليا لتسوية ذلك الموضوع.

السياسات المالية:

	٢٠٠٠
	٢٥
	١٥
	١٥
	١٥
	٥

لا قيود على التحويلات من والى استراليا بالنسبة للنقد الاجنبى وكذلك بالدولار الاسترالى طالما عن طريق البنوك، وبالتالى فان جميع العمليات النقدية والمتعلقة بالمعاملات الدولية حرة تماماً ، الا ان السلطات الاسترالية تضع قيداً على الخروج بعملات نقدية بصحبة المسافرين حيث تسمح للمسافر عند التصدير لاستراليا - بطريق البحر - فانه يتعين عادة طلب المستندات التالية:-

ان يحمل ما لا يزيد عن (١٠) الاف دولار استرالى او ما يعادلها فى صورة عملة ورقية (بنكنوت).

مستندات الشحن المطلوبة:

- الفاتورة التجارية
- مستند الشحن
- وثيقة التامين (فى حالة اذا كانت مسئولية المصدر)
- وثيقة الحجر الصحى (فى حالة نوعية الصادرات التى تتطلب ذلك)
- وثيقة صحية (فى حالة نوعية الصادرات التى تتطلب ذلك)
- قائمة التعبئة

أما فى حالة (النقل الجوى) فان المستندات المطلوبة تشتمل على :

الفاتورة التجارية - مستند الشحن الجوى - وثيقة الحجر الصحى (اذا كانت مطلوبة) - وثيقة صحية (اذا كانت مطلوبة) - قائمة التعبئة.

ملامح السوق الاسترالى:

ميول وتفضيلات المستهلك الاسترالى:

(١) المستهلك الاسترالى محافظ ومعتدل فى نوعية السلع التى يشتريها ولكنه يهتم بشكل كبير بالحصول على الاشباع والمنفعة العادلة للقيمة التى يدفعها فى السلعة.

(٢) يعطى المستهلك الاسترالى اولوية للسعر المنخفض وان كان قد بدأ مؤخرا فى قبول سلع أعلى سعرا فى حالة ارتفاع الجودة والقدرة على التحمل وهو يتوقع فى حالة شراء منتجات الدول النامية ان تكون اقل سعراً حتى لو كانت متساوية فى الجودة مع مثيلتها المستوردة من اوروبا او امريكا.

(٣) الذوق الاسترالى يبدو كمزيج من الذوقين الانجليزى والامريكى ويفضل المستهلك الاسترالى الالوان الهادئة فتجده يميل الى البيج والرمادى ويبتعد عن الالوان الصارخة ، وذلك يمكن ان يسرى على معظم السلع التى يقبل عليها من ملابس ، اثاث ، سيراميك ، سيارات وخلافه.

(٤) يتعامل السوق الاسترالى باسلوب تبديل واعادة السلعة المشتراه وذلك يعنى انه فى حالة عدم رضا المستهلك عن السلعة او اذا ظهرت اية عيوب بها بعد الاستعمال يمكنه اعادتها مرة أخرى للبائع واسترداد قيمتها وفى أغلب الاحوال يرجع البائع الاسترالى سواء كان مستورداً أو موزعاً أو تاجراً جملة لاعادة المنتجات المرتجعة اليه واسترداد قيمتها او خصم قيمتها من المبالغ التى مازالت مستحقة للمصدر لديه.

التعامل مع المستورد الاسترالى:

(١) اهم المعايير التى ياخذها المستورد الاسترالى فى الحسبان هى معيار السعر ثم الجودة والالتزام بمواعيد التوريد.

(٢) يتوقع المستورد الاسترالى ان يدفع ثمناً اقل للبضائع الواردة من الدول النامية عن مثيلتها الواردة من الولايات المتحدة واوروبا حتى ولو كانت متساوية فى الجودة.

(٣) يفضل المستورد الاسترالى عند البدء فى التعامل مع اسواق أو مصدرين جدد ، ان يقوم فى الفترة الاولى باجراء طلبيات تجريبية حتى تثبت له جدية المصدر وقدرته على الوفاء بالشروط والالتزامات وعندما تتاكد ثقته فى المصدر يستمر بعدها فى التعامل معه بشكل دائم.

(٤) من الأفضل أن يعرض المورد الخارجى على المستورد الاسترالى افضل الاسعار منذ البداية حيث انه لا يفضل المساومة او طلب عروض اسعار مرة أخرى اقل من المورد الخارجى الا فى حدود ضيقة وبنسبة لا تزيد عن ٣ - ٥ ٪.

(٥) يفضل عدم قيام المصدر ببيع نفس نوعية المنتجات لمستوردين او تجار اخرين فى حالة ما اذا كان متعاقدا مع مستورد معين على ان يكون هذا المستورد او الموزع الوحيد فى السوق لمنتجاته لانه بذلك يؤدى الى فقدان المصداقية.

قنوات الاستيراد والتوزيع داخل السوق الاسترالى :

يمكن تقسيم الفئات المستوردة كما يلى:

- مستوردين / تجار جملة ، ويتخصص كل منهم عادة فى استيراد منتج معين او عدد محدود من المنتجات.
- الوكلاء بالعمولة : وهم لا يستوردون لحسابهم ولكن للتوريد لمستوردين اخرين او لتجار الجملة وعادة ما يحصلون على عمولتهم من المصدر.
- مصنعين مستخدمين نهائيين يوجد عدد من المصنعين والمستخدمين النهائيين الذين يقومون باستيراد احتياجاتهم من المواد الخام ومدخلات الانتاج مباشرة من مصدرى الدول الاخرى.
- تجار التجزئة : يحصل تجار التجزئة على احتياجاتهم بشكل عام من الوكلاء ونسبة ضعيفة منهم هى التى تقوم بالاستيراد مباشرة.
- دور قنوات التوزيع الرئيسية:

يقوم المستوردون بدراسة الاسواق الخارجية والحصول على افضل العروض والقدرة على التفاوض مع المصدر فى الحصول على احقية الانفراد باستيراد منتجاته او على الاقل انواع معينة منها.

الوكلاء بالعمولة : عادة لديهم القدرة على اختيار افضل المصدرين فى السلع التى سيتعاملون فيها فيقومون بعدة أدوار مثل التفاوض ، تقييم مستوى الجودة، ترتيب أسلوب الشحن، طريقة الدفع وما الى ذلك من إجراءات.

وكثيرا ما يلجا المستوردون وتجار الجملة الى الوكلاء فى حالة التعامل على سلع جديدة او من مصادر غير تقليدية.

تجار التجزئة الرئيسيون : يمثل تجار التجزئة احد الوسائل فى الاستيراد حيث أن نسبة من الواردات الاسترالية من خلالهم مباشرة.

الضرائب على السلع :

حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ كان يطبق ما يسمى على بعض المجموعات السلعية وهو يحسب على أساس سعر بيع السلعة بالجملة وليس التجزئة وفى حالة الاستيراد يتم حسابها على قيمة السلعة الى جانب الرسوم الجمركية وهناك اربعة فئات لتلك الضريبة يمكن ايجازها فيما يلى:

- المواد الغذائية والملابس «معفى»
- سلع الاستعمال اليومى مثل الاثاث المنزلى ، ادوات الطعام وخلافه ١٠٪
- سلع غير اساسية مثل اثاث المكاتب ، ادوات تجميل ، السيراميك وخلافه ٢٠٪
- سلع كمالية مثل ادوات الترفيه ، كاميرات الفيديو وخلافه ٣٠٪

الا انه اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١ تم الغاء الضرائب السابقة وتم تطبيق نظام جديد يقضى بفرض ضريبة مبيعات على جميع السلع والخدمات فيما عدا بعض المواد الغذائية مثل اللحوم والدواجن (غير المصنعة) والالبان والخضروات الطازجة . وتم فرض ضريبة المبيعات بفئة موحدة ١٠٪ على جميع السلع والخدمات.

اهم شركات الشحن المتاحة :

الخطوط الجوية : هناك عدد من الخطوط الجوية بين كل من مصر واستراليا وعلى رأسها شركة مصر للطيران بمعدل رحلتين اسبوعياً هما الجمعة والثلاثاء من القاهرة والسبت والاربعاء من سيدنى وتبلغ الحمولة الكلية لفراغات الشحن فى كل رحلة نحو ١٢ طن تقريباً.

الخطوط البحرية : يوجد عدد من الخطوط البحرية تيسر حركة التجارة بين مصر واستراليا معظمها غير مباشرة ولذا فمعظم الصادرات المصرية يتم نقلها موانئ سنغافورة ، روتردام ، جنوب افريقيا ، هونج كونج ، حيفا.

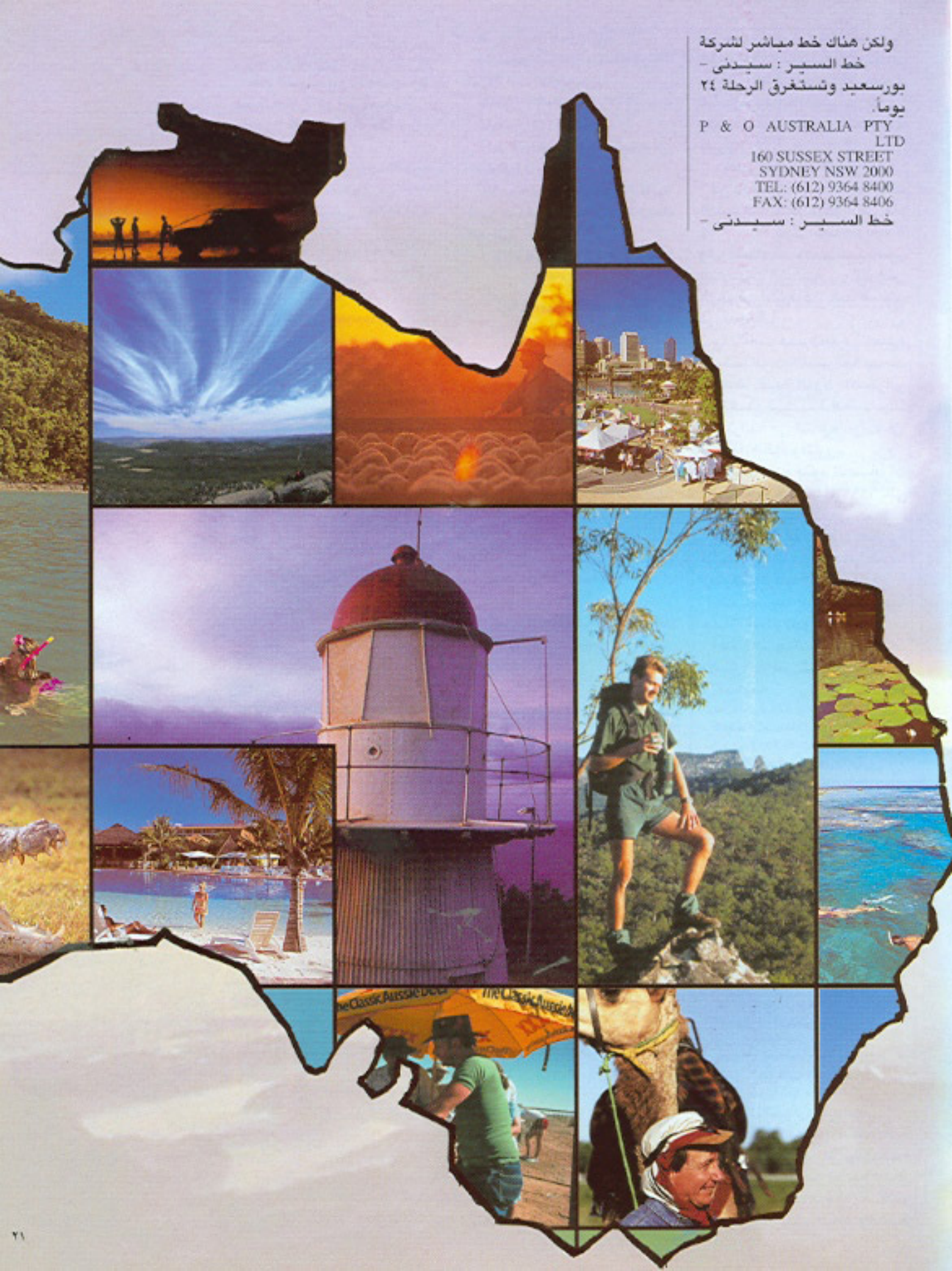

ولكن هناك خط مباشر لشركة
خط السير : سيدنى -
بورسعيد وتستغرق الرحلة ٢٤
يوماً.

P & O AUSTRALIA PTY LTD
160 SUSSEX STREET
SYDNEY NSW 2000
TEL: (612) 9364 8400
FAX: (612) 9364 8406

خط السير : سيدنى -

بورسعيد
الشركة الماليزية
خط السير : دمياط - سنغافورة ثم الى سيدنى أو ملبورن تستغرق الرحلة بين ٢٩ الى ٣٣ يوماً.
وكيلها الملاحى بالاسكندرية : شركة النجار للملاحة
تليفون : ٤٩٢١٨٨٨ / ٤٩٠٦٠٠٠ (٢٠٢)
فاكس : ٤٩٢٠٩٠٩ (٢٠٣)
صندوق بريد : ٦٢٢ الاسكندرية

شركة زيم الاسرائيلية
وكيلها الملاحى بالاسكندرية : شركة ارب اكسبريس
تليفون : ٤٩٢٩٧٠٦ (٢٠٣)
فاكس : ٤٩٣٩١٤٢ (٢٠٣)

أهم البنوك العاملة فى استراليا :
ولا يوجد لهذه البنوك التالية فروعا فى مصر عدا البنك العربى

COMMONWEALTH BANK
TEL: (612) 9378 2000
FAX: (612) 9378 8473
AUSTRALIA & NEW ZEALAND BANKING GROUB LIMITED
TEL: (612) 9227 1911
FAX: (612) 9843 4016
NATIONAL AUSTRALIA BANK
TEL: (612) 9659 6622
FAX: (612) 9659 7005
WESTPAC BANKING CORPORATION
TEL: (612) 9260 6666
FAX: (612) 9260 6480
ARAB BANK AUSTRALIA LTD
TEL: (02) 9377 8900
FAX: (02) 9221 5428

التمثيل الدبلوماسى المصرى فى استراليا
مكتب التمثيل الاقتصادى والتجارى لجمهورية مصر العربية - سيدنى
UITE 6H/36-42 PRINCESS STREET
PRIGHTON LE SANDS NSW 2216
TEL: (612) 9599 6400 - 9599 6200
FAX: (612) 9599 6500

سفارة جمهورية مصر العربية كانبرا
DARWIN AVENUE\
YARRALUMLA ACT 2600
TEL: (612) 6273 4437 *
FAX: (612) 6273 4279

القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية - سيدنى
112 GLEMMORE ROAD
PADDINGTON NSW 2021
TEL: (612) 9332 3388
FAX: (612) 9332 3288

القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية - ملبورن
9th. FLOOR EXHIBITION ST.
MELBOURNE VIC 3000
TEL: (612) 9654 8634
FAX: (612) 9650 8362

التجارة الخارجية الاسترالية
تبعاً لمتوسط سعر الصرف خلال عام ٢٠٠٠ وهو دولار استرالى = ٦٠. سنت أمريكى بلغت قيمة الصادرات الاسترالية ٦٦ بليون دولار وتبلغ قيمة الواردات ٧٠ بليون دولار أى يبلغ اجمالى حجم التجارة الخارجية ١٣٦ بليون دولاراً ويسجل عجز الميزان التجارى ٤ بليون دولار.

• تطور الواردات الاسترالية :
فى تتبع لقيمة الواردات الاسترالية خلال الاعوام من عام ٩٦ - ٢٠٠٠ نجد أنها مرتفعة وفى اتجاه تصاعدى كما تشير البيانات التالية .. وذلك على الرغم من انخفاض عدد السكان فى استراليا.

وقد كانت هذه الطفرة الكبيرة فى الصادرات الاسترالية بسبب انخفاض قيمة الدولار الاسترالى وارتفاع قيمة الصادرات الاسترالية من اللحوم ، والالبان، البترول الخام والمكرر.

وكانت اهم بنود الصادرات الاسترالية خلال عام ١٩٩٩ على التوالى هى:

وقد مثلت هذه الدول العشرة نسبة ٦٧,٤٪ من اجمالى قيمة تجارة استراليا الخارجية
أما نسبة الدول الاسيوية جمعاء فتبلغ نحو ٤٥٪ تقريباً.

اهم الجهات والهيئات الاسترالية على شبكة الانترنت
الحكومة
www.//facs.gov.au
هيئة الاحصاءات
http://www.abs.gov.au
غرفة التجارة والصناعة
http://www.scoc.com.au/
قطاع التنمية الاقليمية
http://www.business.nsw.gov.au
هيئة التجارة الخارجية الاسترالية
www.austrade.gov.au
هيئة الحجر الصحى
ww.aqis.gov.au/icon
السياحة الاسترالية
www.tourism.nsw.gov.au
تقرير الميزانية الاسترالية
ww.smh.com.au
الجمارك الاسترالية
ww.apectarriff.org
http://www.customs.gov.au
دليل الشركات (كومباس)
www.kompass.com

التبادل التجارى مع مصر
بدات العلاقات الاقتصادية تتشكل وتتبلور فى مراحلها الاولية اعتبارا من توقيع اتفاق التجارة بالقاهرة بين مصر واستراليا بهدف تدعيم وتنشيط

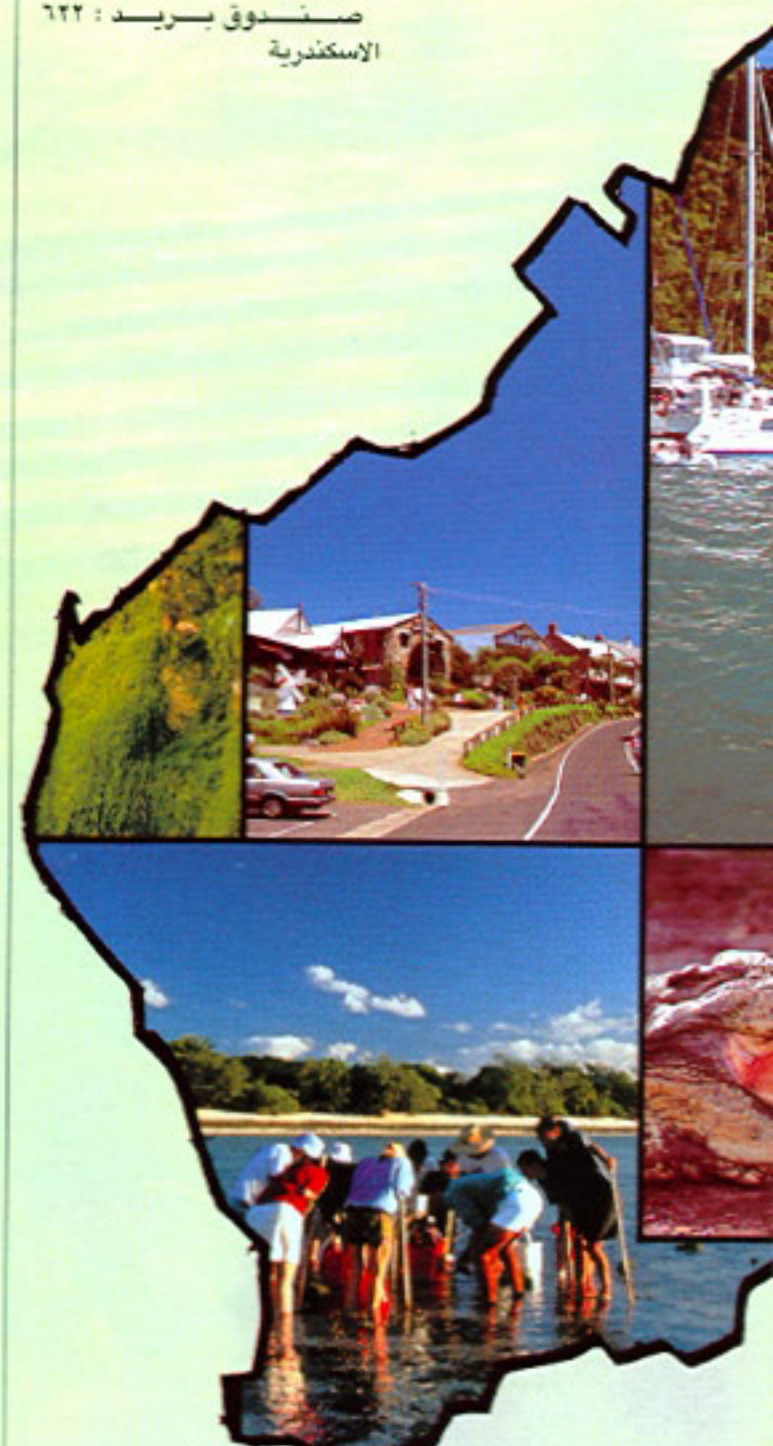

العام	قيمة الواردات الاسترالية (بليون دولار امريكى)	نسبة الزيادة
١٩٩٦	٤٧	٪١
١٩٩٧	٥٠	٪٦
١٩٩٨	٥٨,١	٪١٦
١٩٩٩	٦٠,٩	٪٤,٨
٢٠٠٠	٧٠,٢	٪١٥

التوزيع السلعى للواردات

وفى تحليل لأهم الواردات الاسترالية خلال عام ١٩٩٩ يلاحظ ان اهم عشرة سلع رئيسية فى الواردات الاسترالية هى و (طبقا لسعر الصرف فى ١٩٩٩) :

السلعة	القيمة بالبليون دولار امريكى
سيارات الركوب	٤,٥
البترول الخام	٣,١
الحاسبات الآلية	٣
معدات الاتصال	٢,٩
الطائرات ومكوناتها	١,٩
ادوية ومستحضرات طبية	١,٧
عربات لنقل البضائع	١,٦
مكونات وقطع غيار سيارات	١,٤
مكونات الحاسبات الآلية	١,٤
الذهب	١,٣

الصادرات الاسترالية

ارتفعت قيمة الصادرات الاسترالية خلال عام ٢٠٠٠ الى ٦٦ بليون دولار امريكى مقارنة بـ ٥٧ بليون دولار امريكى خلال عام ١٩٩٩ وبنسبة زيادة قدرها ١٨٪.

السلعة	القيمة بالبليون دولار امريكى	النسبة من اجمالى الصادرات
القمح	٥,٥	٪٩,٦
الذهب	٣,١	٪٥,٥
خام الحديد	٢,٣	٪٤,١
الفحم	٢,١	٪٣,٨
الالومنيوم	٢,١	٪٣,٨
اللحوم	١,٩	٪٣,٤
الالومينا	١,٨	٪٣,٢
الصوف	١,٦	٪٢,٨
البترول الخام	١,٥	٪٢,٦
البترول المكرر	١,١	٪٢

أهم الشركاء التجاريين :

وقد كان أهم الشركاء التجاريين لاستراليا فى عام ١٩٩٨ الدول الآتية

الدولة	النسبة من إجمالى تجارة استراليا الخارجية
اليابان	٪١٦
الولايات المتحدة	٪١٥,٦
نيوزيلندا	٪٥,٧
الصين	٪٥,٦
كوريا الجنوبية	٪٥,٣
المملكة المتحدة	٪٤,٨
سنغافورة	٪٤,٣
تايوان	٪٣,٧
المانيا	٪٣,٧
ماليزيا	٪٢,٧

العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين مروراً بمذكرة التفاهم فى مجال تيسير اجراءات اختبار الصادرات الاسترالية من الحبوب الى مصر التى وقعت بالقاهرة فى مارس ١٩٩٧ وحتى توقيع مذكرة التفاهم لتنمية تنشيط حركة التجارة بين البلدين بالقاهرة فى ١٩٩٨.

ولقد أكد السيد مارك فيل وزير التجارة الاسترالى فى لقائه برجال الاعمال المصريين الذى نظمه المنتدى الاقتصادى الدولى بالقاهرة برئاسة السيد/ شفيق جبر..على مدى قوة العلاقة بين البلدين قائلاً: ان دور مصر فى صنع السلام هو أحد الاسباب التى تجعلنا نفخر بالشراكة المصرية - الاسترالية واضاف ان مصر واستراليا تربطهما علاقة قوية ، ترجع الى وجود حوالى (٧٠٠) الف استرالى من أصل مصرى.

واكد ان التبادل التجارى بينهما عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ يقدر بحوالى (٣٠٠) مليون دولار وهذا يمثل زيادة تقدر بحوالى ٥٠٪ مقارنة بنفس الرقم منذ خمس سنوات

وفيما يلى جدول يوضح التبادل التجارى بين البلدين:

عقبات على الطريق

يقول « يحيى الوائق بالله » سكرتير ثالث تجارى بادارة التمثيل التجارى بمكتب سيدنى: تعترض الصادرات المصرية اربعة عقبات رئيسية فى طريقها نحو غزو السوق الاسترالى تتمثل فى:

١- تشدد سلطات الحجر الصحى فى استراليا وخاصة فيما يتعلق بالحظر الذى تفرضه تلك السلطات على الصادرات المصرية من الخضروات والفواكه الطازجة

كما سبق ان ذكرنا هناك اتصالات جارية بين الحكومتين فى الوقت الحالى لتسوية ذلك الموضوع.

٢- اسلوب المستورد الاسترالى الذى يتعامل بمنطق ان السلع الواردة من الدول النامية يفترض أن تكون اقل سعرا من تلك الواردة من اوروبا او امريكا حتى وان تساوت فى الجودة الا أن شركاتنا المصدرة للسجاد قد نجحت فى تخطى المصدر الاسترالى عن هذا الاسلوب وقبوله للسجاد المصرى باسعار أعلى عن المقدمة من دول مثل رومانيا وذلك بالنظر الى التفوق الملحوظ فى الجودة والتصميمات.

٣- تباعد المسافة بين مصر واستراليا وان كان لا يقف حائلا

القيمة بالمليون دولار أمريكى

بيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات المصرية	٧	٨.٣	٨.٣	٩	١٠.٢
الواردات المصرية	٢٨٧	٢٩٩.٥	٣٥٢.٩	٣١١.٥	٣٤١.٧
حجم التجارة	٢٩٤	٣٠٧.٨	٣٦١.٢	٣٢٠.٥	٣٥٢
الميزان التجارى	(٢٨٠)	(٢٩١.٢)	(٣٤٤.٦)	(٣٠٢.٥)	(٣٣١.٥)

أهم الصادرات المصرية

القيمة بالالف دولار أمريكى

بيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
سجاد واغطية ارضيات	٣٨١٥	٣٧٨٣	٤٠٨١	٤٤٧٧
كريستال	٧٩	٥٨	١٣٢	١٩٠
خضروات وفواكه مجمدة ومحضرة	١٠٨٥٠	٦١٧	٢٩٧	١٠٣٢
غزول نسيجية	٧٧	٦١٨	٥٩٠	١٤٠
منتجات قطنية	٢٣٨	٢٥٩	١٩٩	١٢٨
منسوجات واقمشة	٣٧٥	٧٠٨	٨٦٠	١٠٥٢
اثاث	١٨٥	٢٩٢	٥٩٦	٤٨٠
سيراميك	٤٧	١٣٩	٣٩٦	١٥٨

أهم السلع التى تستوردها استراليا ولها مثيل فى الصادرات المصرية:

السلعة	قيمة الواردات ١٩٩٩ (بالمليون دولار امريكي)	اهم الدول المصدرة	نسبة الرسوم الجمركية
ورق وورق مقوى	١٠٨٧	الولايات المتحدة ، فنلندة، اندونيسيا، المانيا ، نيوزيلنده	صفر - ٥٪
مركبات عضوية وغير عضوية	٨٣٨	الولايات المتحدة، انجلترا، ايرلندا، الصين	صفر - ٥٪
اطارات سيارات	٥٢٦	اليابان، كوريا، الولايات المتحدة ، اسبانيا، نيوزيلانده	صفر - ٥٪
اسمدة	٤٩٣	الولايات المتحدة، كندا ، ماليزيا ، السعودية ، جنوب افريقيا	صفر - ٥٪
احذية	٥١٥	الصين ، ايطاليا ، اندونيسيا ، نيوزيلاندا ، الهند	١٥٪
ملابس	٤٩٦	الصين، فيجي، إيطاليا، هونج كونج، نيوزيلاندا	٢١ -٢٥٪
اثاث	٥٩٠	الصين، إيطاليا، ماليزيا، اندونيسيا الولايات المتحدة	صفر -١١٪
منتجات غذائية	٤٥١	الولايات المتحدة ، ايرلندا ، نيوزيلاندا ، تايلاند	صفر - ٥٪
منتجات دوائية وصيدلانية	٤٥٨	اليابان ، انجلترا ، المانيا ، الولايات المتحدة ، سويسرا	صفر - ٥٪
غزول نسيجية	٣٦٣	الولايات المتحدة ، اندونيسيا ، تايوان ، نيوزيلانده	صفر - ٥٪
منتجات كيماوية متنوعة	٣٩٢	الولايات المتحدة ، المانيا ، اليابان ، انجلترا	صفر - ٥٪
مشغولات خشبية	٣١٨	نيوزيلانده ، ماليزيا ، كندا ، اندونيسيا	صفر - ١١٪
ملابس رجال واولاد	٣٦٨	الصين ، فيجى ، الهند	٢١ - ٢٥٪
عطور ومستحضرات تجميل	٣٦٤	الولايات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، المانيا ، نيوزيلانده	صفر - ٥٪
ملابس حريمى	٣٢٠	الصين ، الهند ، نيوزيلاند، فيجى ايطاليا	٢١ - ٢٥٪
الومنيوم	٢٤١	نيوزيلانده ، المانيا ، الولايات المتحدة ، الصين ، انجلترا	صفر - ٥٪
مواد بناء ومواد طبية	٢٢٣	ايطاليا ، اسبانيا ، النمسا ، ماليزيا ، اندونيسيا	صفر - ٥٪
اجهزة تبريد وتكييف	٦٨٥	ماليزيا ، تايلاند، كوريا ، المانيا	٥٪

ضد صادراتنا الا انه يتطلب اخذ فروق تكلفة الشحن فى الاعتبار واتخاذ تدابير خاصة بالتعبئة والتغليف لتحمل الشحن الطويل.

وشركاتنا قادرة على معالجة تلك النقطة وخير دليل على ذلك نجاحنا فى تصدير الخضراوات المحفوظة والسيراميك الى استراليا.

٤- قرب استراليا لأسواق شرق اسيا مما يضع صادراتنا فى منافسة حادة مع صادرات تلك الدول خاصة بالنسبة للسعر.

كيفية غزو السوق الاسترالى ..

١- للدخول الى السوق الاسترالى فان الامر يحتاج الى الترويج الجاد من خلال عدة قنوات:

- الاشتراك فى المعارض المقامة فى استراليا وخاصة المعارض المتخصصة.

- امداد الشركات الاسترالية التى تمثل «عميل محتمل» ببيانات كافية عن السلع وكتالوجات مطبوعة بشكل جذاب ولائق باللغة الانجليزية.

ويمكن ان يتم ذلك سواء مباشرة الى الشركات الاسترالية او من خلال المكتب التجارى فى سيدنى.

- البعثات التسويقية سواء فى مجموعات او بشكل منفرد بمعنى ممثل او اكثر عن شركة واحدة.

ويفضل ان تتم تلك البعثات بالتنسيق مع المكتب التجارى حتى يتم الترتيب الجيد لها لضمان نجاحها فى تحقيق اهدافها.

٢- عند بدء التعامل مع السوق الاسترالى فانه من المهم عدم الاسراع بمنح التوكيل التجارى او الاتفاق على موزع وحيد او ممثل للشركة حيث يجب التمهل فى هذا القرار لحين التاكد من امكانياته وقدراته على تثبيت المنتج داخل السوق وزيادة الطلب عليه تدريجيا.

٣- فى حالة منح الوكالة التجارية او الاتفاق على موزع وحيد يجب على الشركة المصدرة عدم تصدير انتاجها لأى مستورد اخر فى استراليا حيث ينشأ عن ذلك نوع من حرب الاسعار بين المستوردين فى السوق الاسترالى يترتب عليه فى نهاية المطاف الاضرار بصورة المنتج المصرى ومصداقية الشركة المصرية.

٤- عند الدخول الى السوق الاسترالى يجب أن تتبنى الشركة بالتعاون مع وكيلها أو موزعها أو ممثلها سياسة طويلة الاجل يترتب عليها بناء اسم تجارى للمنتج وزيادة الطلب عليه تدريجيا داخل السوق .. وأن تعمل على تقديم كافة التسهيلات الممكنة للطرف الذى يتعاون معه فى استراليا لتحقيق اهداف تلك السياسة.

كما انه من الضرورة الاستمرار فى زيارة السوق من وقت لآخر للوقوف على اوضاع تسويق المنتج على الطبيعة والتعرف على المشكلات إن وجدت وايجاد الحلول أولاً بأول.

٥- التاكيد على ضرورة مراقبة الجودة والاهمية العالية للتعبئة والتغليف واخذ تلك المعايير فى الاعتبار مع كل رسالة يتم شحنها حيث ان رسالة واحدة معيبة غالبا ما تتسبب فى خروج المنتج من السوق وفقدانه لسنوات طويلة.

٦- مراعاة الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة من اهمها على سبيل المثال :-

- المعرض الدولى للمنسوجات والملابس والاحذية .. وتقام دورته القادمة فى مدينة ملبورن خلال الفترة من ٧ : ٩ /٥/٢٠٠٢.

- المعرض الدولى للهدايا بمدينة ملبورن خلال الفترة من ٧ :٩ /٥/٢٠٠٢.

- المعرض الدولى لمستلزمات المنزل والمفروشات فى الفترة من ٧ :٩ /٥/٢٠٠٢.

- المعرض الدولى لمواد ومعدات البناء فى الفترة من ٢ : ٥/٦/٢٠٠٢

- المعرض الدولى للاغذية والمشروبات والمواد المرتبطة بها فى الفترة من ١ : ٤/٩/٢٠٠٢.

البطالة

الحل الصحيح لمشكلة البطالة هو الطريق الآمن لحل مشكلة السيولة وزيادة القوى الشرائية والارتقاء بالمستوى الاقتصادى المصرى

مهندس/ عادل الشهاوى

من الضرورى أن ينُظر لشبابنا على أنهم ثروة قومية تساهم فى حل العديد من المشاكل التى يحلها تعود على المجتمع بالنفع والفائدة ولا يجب أن ينظر إلى أن عدم تشغيل الشباب يعتبر مشكلة فى حد ذاته حتى لا نلجأ إلى ايجاد فرص عمل من أجل تشغيل الشباب فقط وليس من أجل رفع المستوى الاقتصادى والنمو الصناعى وزيادة القوى الشرائية .

فيلزم ايجاد فرص عمل انتاجية تدر دخلاً للفرد والمجتمع وليس للفرد على حساب المجتمع مثلما يحدث فى الوظائف الحكومية الزائدة عن متطلبات العمل مما يمهد لظاهرة البطالة المقنعة التى تعتبر أخطر بكثير من البطالة الظاهرة والذى يصبح الانسان فيها عبء على المجتمع وليس عطاء له مما يؤثر على النمو الاقتصادى وزيادة الاعباء الضريبية وتوجيه الموارد فى غير الانتاج متمثلة فى دفع مرتبات لأفراد غير منتجين وليس لهم عائد مادى.

فمن الأولى توجيه قيمة ما ينفق على ايجاد فرص عمل زائدة عن حاجة الحكومة الى تسهيلات تخلق فرص عمل انتاجية تعود على المجتمعات بالنفع وتدر بعد ذلك دخلاً وفيرا يمكن تقديمه بنفس قيمة تكاليف فرص العمل الغير مجدية فى صورة حوافز للاستثمار عن طريق تقديم الأراضى والمرافق الرئيسية بالمجان للمستثمرين لتشجيعهم على خلق فرص عمل جديدة وتوفير منتج بتكاليف منخفضة يعود بالنفع على المجتمع المحلى ويناقس فى السوق العالمى مع ربط قيمة هذه الحوافز بعدد العمالة المستفيدة وبنفس القيمة التى كانت تنفق بدون جدوى على أن نتابع لمدة سنوات معينة لتحقيق الهدف.

إن قاعدة البيانات السليمة والدقيقة تساعد على حل مشكلة البطالة : فوجود بيانات سليمة عن الشباب . لها دور فعال واساسى فى حل المشكلة بأقل التكاليف والإمكانيات المتاحة لدى الفرد من خبرات وموارد مالية وانتمائية ومدى توافر أماكن ومنشآت له يمكن استغلالها فى اقامة مشروعاتهم حتى يمكن التوجيه للتكامل لما هو متوفر لدى الشباب لإقامة مشروعاتهم .

وتحديد رغبات الشباب فى العمل الذى يرضاه .. ويحقق له التوافق النفسى والاجتماعى ويساعده على الاهتمام به ويدفعه الى زيادة الانتاج .. والبيانات الدقيقة تساعد على التفكير فى المشروعات المناسبة لمتطلبات السوق وبالإمكانيات المتاحة لدى كل شاب وبأقل تكاليف ممكنة.

ويجب أن تجمع البيانات عن طريق المحافظات بما لديها من امكانيات منتشرة فى جميع المدن والقرى وجمعها عن طريق موظفى الوحدات المحلية مع عمل اعلامى مناسب من خلال وسائل الاعلام وائمة المساجد وتبويب هذه البيانات تحت اشراف لجنة مكونة

من رجال الاعمال ورؤساء المدن ومديرى البنوك ومديرى الصندوق الاجتماعى ومديرى مراكز المعلومات ومديرى نقطة التجارة الدولية .. وغيرهم ممن لديهم القدرة على تفعيل الدور فى خدمة الشباب وذلك بغض النظر عن البيانات التى سبق وتم تجميعها بمعرفة المحافظات حيث لا تتوافر بها امكانيات الشباب المتاحة ولا رغباتهم فى العمل بأى المجالات.

وتم تصميم هذه الاستثمارات بمعرفة المهندس / عادل عبد العزيز الشهاوى نائب رئيس جمعية رجال الاعمال بكفر الشيخ لسهولة عمل قاعدة بيانات عن الشباب وربط الصناعات المطروحة من رجال الاعمال حسب امكانيات الشباب مع عمل توطيد قطاعات الصناعات لكل نوع فى مكان لجعلها سوق متخصص دائم حسب ميول الشباب والموارد المتاحة لدى كل مركز.

إن الغرض من هذه الاستثمارات حصر وتصنيف القدرات البشرية كلا فى مجاله لتوظيفها وجعلها قوة اقتصادية يتم وضع علامة (صح) او ملئ بيان للمربعات المنطبقة على حالة كل واحد مع تحديد مسار محدد للعمل الذى يرغب فيه.

حل مشكلة البطالة وأثرها على السيولة والقوى الشرائية

إن فى تشغيل الشباب حل للعديد من المشاكل التى تواجه المجتمع مثل مشكلة السيولة وضعف القوى الشرائية التى ادت الى ركود تجارى ملحوظ فى الاونة الاخيرة فلو نظرنا الى متوسط دخل الاسرة فى مجتمعنا سنجده عشرة جنيهات تقريبا يوميا تنفق فى الاحتياجات الضرورية للمعيشة فلا يوجد حاليا قوى شرائية تتناسب مع عدد السكان الموجودين مقارنة مع دول اخرى ترتفع فيها معيشة الاسرة .. فلو اتجهنا الى تشغيل الافراد القادرين على العمل فى الاسرة لاستطعنا مضاعفة دخل الاسرة الذى يؤدى بدوره الى زيادة القوى الشرائية وبالذات فى المنتجات التى نواجه ركودا

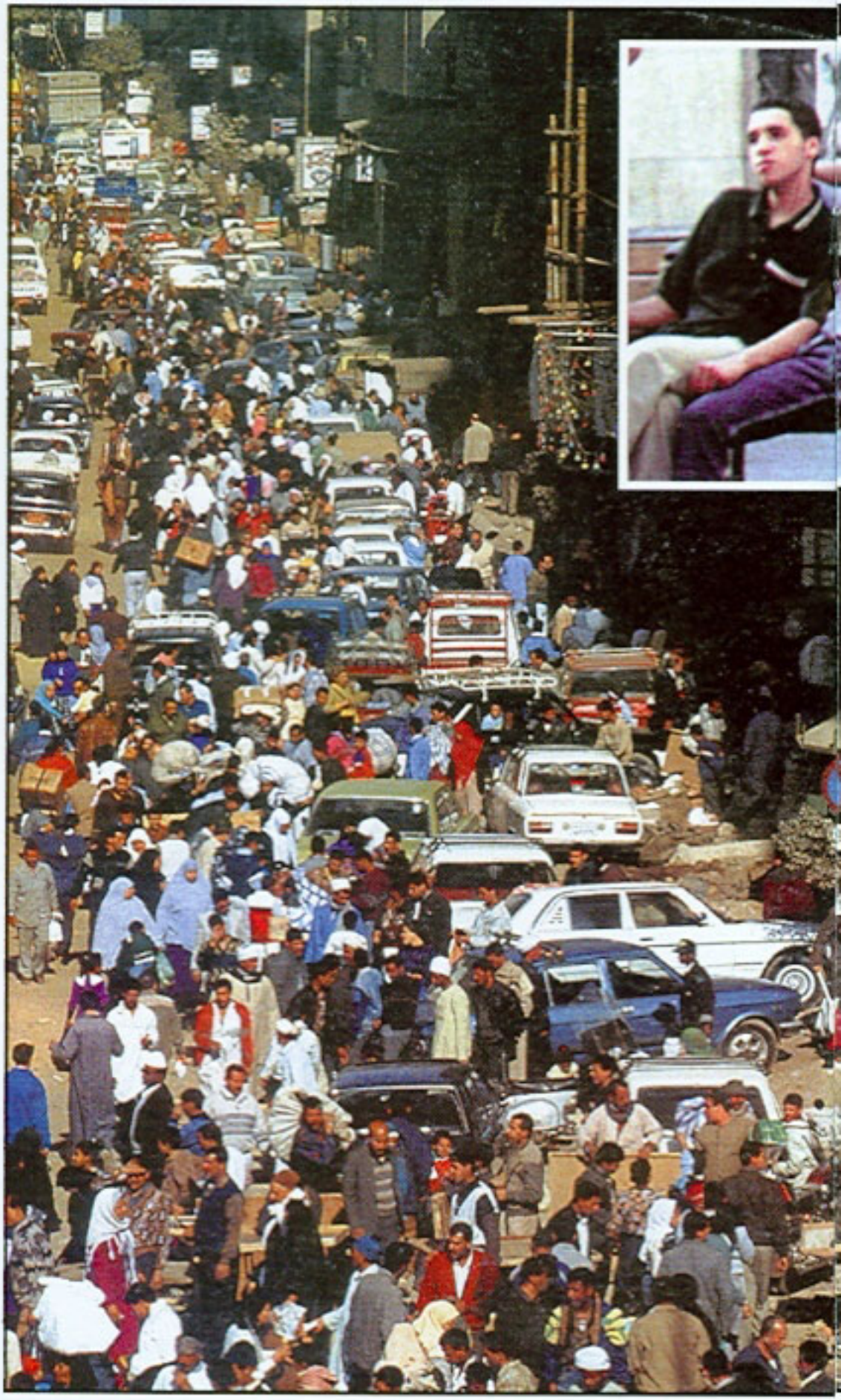

فى هذه الآونة وذلك لعدم توافر السيولة المالية للأسرة وبالتالى يزيد دخل رجال الاعمال من بيع منتجاتهم مما يؤدى الى زيادة موارد الضرائب وتحويل آلية السوق بالاضافة الى ما يتحقق من زيادة الموارد الناتجة عن تشغيل الشباب فى صورة :

١- توفير منتجات محلية بدلا من استيرادها مما يوفر العملات الصعبة.

٢- زيادة الدخل من العملات الصعبة الناتج عن التصدير.

٣- زيادة حصة الضرائب الناتج عن الاتساع الافقى لقاعدة رجال الاعمال.

٤- تنشيط حركة السوق وزيادة القوى الشرائية.

٥- رفع المستوى الاقتصادى للمجتمع.

دور الحكومة فى تنشيط القطاع الخاص

لاشك ان للحكومة دوراً اساسياً وفعالاً فى تشغيل الشباب بالقطاع الخاص وذلك يربط حوافز الاستثمار الممنوحة للقطاع الخاص فى المشروعات الاستثمارية وكذلك المشروعات الصناعية الصغيرة التى تدار فى احتضان رجال الاعمال بعدد العمال الذى يتم تشغيلهم بما يوازى قيمة تكاليف فرص العمل لدى الحكومة ممثلة فى اعطائهم مساحة الارض بما عليها من مرافق عامة بالمجان للمشروعات التى تقام بالمناطق الصناعية او فى اماكن إقامة المشروعات الصغيرة وأى مميزات يمكن أن تمنحها الدول لغرض عمل آلية لزيادة فاعلية القطاع الخاص ومزيد من الايدى العاملة.

وكذلك التسهيلات فى الاجراءات الخاصة بانشاء المصانع والتراخيص المطلوبة للمشروعات الصناعية الصغيرة مع العلم بانه يوجد تحسين ملحوظ فى التسهيلات والاجراءات وحوافز الاستثمار إلا أن القائمين على تنفيذ هذه التسهيلات لا يتمتعون بالمرونة الكاملة التى تتناسب مع أساليب الجذب المتعددة للتسويق الاستثمار وترويج القبول على الصناعات المتوسطة والصغيرة والسبل المتعددة لتحفيز الاستثمار

دون التقيد بقانون، مثل خلق آفاق جديدة لصناعات متعددة وتقديم دراسات جدوى لتشجيع مزيد من القبول على إنشاء المصانع والصناعات الصغيرة لتوسيع قاعدة رجال الاعمال وتشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة ويمكن تحقيق ذلك بإعطاء الاراضى شاملة المرافق بالمناطق الصناعية او اماكن الصناعات الصغيرة التى توفرها الدولة بالمجان ودعم مادى مقابل الترويج للمنظمات الغير حكومية مثل الشعبة العامة للمستثمرين او الغرف التجارية او شركات القطاع الخاص التى لها الخبرة فى تسويق المشروعات مما يؤدى الى مرونة فى ادارة التسويق لإقناع الشباب ورجال الاعمال لإقامة المصانع المتوسطة والصغيرة لاستيعاب عدد اكبر من العمالة وتشغيل الشباب.

اهمية تغيير فكر الشباب ودوره فى القضاء على البطالة

يلزم تغيير فكر الشباب من الاتجاه للعمل الحكومى الى العمل الخاص ، وللإعلام دور فعال فى اقناع الشباب باهمية العمل فى القطاع الخاص وزيادة الثقة فى العمل بالقطاع الخاص والاهتمام بالتامين الاجتماعى على العمالة والتامين الصحى وتامين حقوق العمالة لدى اصحاب العمل بالقطاع الخاص

وايضا أهمية انجاح المشروعات الصناعية الصغيرة بالفكر الجديد للحضانات الخاصة برجال الاعمال حتى يقتضى بها الشباب .. وللاعلام ايضاً دور فى تغيير أسلوب رجال الاعمال بإنشاء المصانع للطريقة التقليدية لتوظيف العمالة وتوجيهها للصناعات الجزئية التكميلية فى احتضان رجال الاعمال بيد وضع آلية تحكم التعامل بين رجال الاعمال والشباب وتلافى المشاكل والعمل على استمرارية الانتاج وكذا اقناع المجتمع ايضا باهمية الاقبال على شراء المنتجات المصرية لان عكس ذلك يؤدى الى ضرب الصناعات المحلية لما له من نتائج سيئة على الصناعات والاقتصاد القومى عموما حيث ان الذى يستطيع حماية الصناعة المصرية هو وحده المستهلك المصرى .

وهنا يكمن دور الاعلام فى ترويج المنتجات المصرية للمساعدة على نجاح تغيير فكر المستهلك بما يؤدى الى زيادة قاعدة الانتاج وتشغيل الايدى العاملة.

دور رجال الاعمال فى حل مشكلة البطالة

يوجد بعض المشاكل التى تواجه الشباب فلا بد من الاعتراف بها حتى يمكن ايجاد حل لها ومواجهتها وهى تتلخص فى الاتى :

١- عدم دراية الشباب بالمشروعات التى يمكن اختيارها ومدى تناسبها مع طلب السوق.

٢- البنك يعطى القروض على قدر الضمانات بغض النظر عن احتياجات المشروعات المقدمة من الشباب غير أن الكثير من الشباب ليس لديه ضمانات تناسب القروض المطلوبة لإقامة مشروعاته.

٣- لا يتوافر لدى بعض الشباب القدرة على ادارة المشروعات وجودة الانتاج.

٤- لا يتوافر عند الكثير من الشباب القدرة على التسويق

ويمكن حل هذه المشاكل من خلال احتضان رجال الاعمال للشباب حيث انه سيتوافر فى رجال الاعمال القدرة على التفكير فى ايجاد مشروعات تتناسب مع حاجة السوق وايضا لديه الضمانات الائتمانية ولديه القدرة على عمل منتج جيد وكذلك القدرة على التسويق ويفضل ان تكون هذه الحاضنة متخصصة فى مجال عمل رجال الاعمال المحتضن للشباب بفكر دول شرق آسيا على ان يمتلك كل شاب مصنع صغير يدخل فى مكونات صناعة كبيرة أو متوسطة تجمع بمعرفة رجال الاعمال لتكوين منتج كبير يتناسب مع التطور الاقتصادى بما يحتاجه السوق وبجودة عالية وباقل تكلفة حيث ان

الشباب يتمتع بميزات تمنح من الدولة مثل انخفاض سعر الفائدة والاعفاءات الضريبية والمعارض المجانية وغيرها من المزايا التى يوفرها الصندوق للشباب بالاضافة الى ما يوفر لهم لاقامة المصانع الصغيرة فى اماكن اقامتها وبالذات فى القرى دون ان تتحمل السلعة قيمة المنشاة او جهاز إدارى كل هذا يوفر فى قيمة دراسة الجدوى لتحديد قيمة سعر للسلعة ليكون لدينا سلعة تنافس الاسواق المحلية والعالمية مع الاحتفاظ بالجودة التى تقدم من رجال الاعمال ومراكز التدريب التى يوفرها الصندوق ومثال ذلك يمكن انتاج سيارة او غيرها من الصناعات التى تتكون من اجزاء متعددة وعن طريق الصناعات الصغيرة فى حالة امتلاك كل شاب او مجموعة من الشباب مصنع صغير ينتج جزءا واحدا من مكونات السيارة او غيرها من المنتجات التى تنتج .. وتجمع هذه الصناعات تحت اشراف رجال الاعمال كلا فى مجاله وبهذا لا يقتصر تشغيل الشباب على الصناعات الصغيرة وانما يمكن اختراق اى مجال من الصناعات بما يتوافر لدى الشباب من الامكانيات.

الإضافة التى يقدمها رجال الأعمال لحضانات الصندوق الاجتماعى :

لاشك ان الصندوق الاجتماعى له دور فعال فى نجاح المشروعات الصغيرة ومن انجح السبل التى

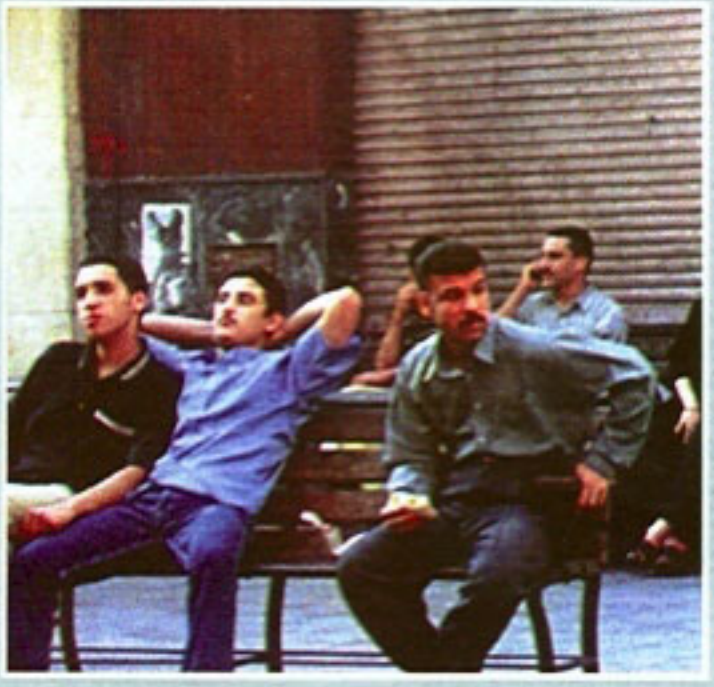

اتخذها الصندوق الاجتماعى هو عمل حضانات للصناعات الصغيرة والتى يقدم فيها الصندوق العديد من المزايا التى تساعد الشباب على إنجاح مشروعاتهم فى ظل توفير عدد من المساعدات والرعاية متمثلة فى ايجاد مكان لإقامة هذه المشروعات مجهز بتجهيز مناسب على حساب الصندوق الاجتماعى ومؤجر لصاحب المشروع باجر رمزى مما يوفر علىّ الشباب فى بداية مشروعاتهم قيمة ملكية المنشاة والمرافق اللازمة لمشروعاتهم بالاضافة الى المساعدات الادارية من خلال وجود هيكل ادارى على خبرة عالمية ومزودة باحدث وسائل الاتصال ونظم الادارة على حساب الصندوق الاجتماعى مما يساعد على تعليم صاحب المشروع سبل الادارة الحديثة بالاضافة الى الوسائل المتوفرة بمعرفة الصندوق ومدى المساعدات الفنية التى تقدم منه للارشاد والاصلاح والصيانة لمعدات المشروعات التى تقام بالحاضنة وكذلك المساعدات التسويقية من معارض داخلية وخارجية وخلافه على حساب الصندوق كل هذا له جدوى وفاعلية لاشك فيها وجعلت المشروعات الصناعية التى تقام بالحاضنات الخاصة بالصندوق الاجتماعى انجح من المشروعات التى تقام بمعرفة الشباب دون احتضان لعدم توافر الخبرة بالقدر الكافى فيما يختص بالجودة وإدارة التسويق وخلافه.

حضانات تدار بواسطة رجال الأعمال

اما فى حالة تدخل رجل الاعمال فى ادارة الحضانات بدلا من ادارتها بمعرفة الصندوق فله ايضا اضافة كبيرة على المميزات الممنوحة من الصندوق الاجتماعى بالذات فى حالة استمرارية كل هذه المساعدات من الصندوق لو تدخل رجل الاعمال، و تغير الحاضنة من صناعات متعددة غير متجانسة الى حضانات مخصصة فى مجال واحد سيجده رجل الاعمال فى مجال عمله مما يجعلها صناعة قوية وباقل التكاليف حيث تتمتع بالعديد من الاعفاءات التى تقدم من الصندوق الاجتماعى لكفالة الشباب المقترض من الصندوق الاجتماعى وبصفة خاصة للمشروعات الصناعية الصغيرة التى تعطى عن طريق الحضانات وكذا توفير المصروفات التى تنفق على ادارة الحاضنة التى تزيد عن عشرة الاف جنيه شهريا وحل مشكلة الائتمان التى يمكن ان تحل بضمان رجل الاعمال مع وضع الية مع الصندوق والبنك والشباب ورجل الاعمال بما يضمن حقوق الشباب ورجال الاعمال فى انجاح المشروع ووضع الية تضمن للشباب امتلاكهم للمشروع او للمصنع الصغير الذى ينتج جزء يدخل فى مكونات منتج كبير من خلال رجل الاعمال فى صورة حاضنة وكذا يضمن لرجل الاعمال ادارة المشروع وعدم الاخلال باى جزءاً يعرقل مسيرة المشروع فى أى وقت.

لنقطة التجارة الدولية والتمثيل التجارى اثرهما فى تشغيل الشباب

ان نقطة التجارة الدولية والتمثيل التجارى له أثر طيب فى دراسة السوق الخارجى وترويج المنتجات وايجاد فرص تصديرية بأقل تكاليف وغيرها من المزايا العديدة ولكن يلزم زيادة التفعيل لدورهم لربط متطلبات السوق الخارجى بجودة الانتاج حسب طلب المستورد ويمكن ذلك عن طريق عمل حاضنة للمصدرين تختص بالتصدير وترويج المنتجات بتدريب الشباب على التصدير فى احتضان رجال الاعمال المختصين باعمال التجارة الداخلية أو الخارجية لاتساع قاعدة المصدرين من الشباب لمواكبة الاتفاقات التجارية فى ظل التكتلات الاقتصادية وتكون بمثابة ربط بين الانتاج والتسويق الداخلى والخارجى بسهولة لنقل رغبة المستورد لاى مزايا تجعل للمنتج سوقا خارجيا وكذلك مع الاحتفاظ بالمميزات التى تمنح من الدولة كمثيلاتها لحضانات للصناعات الصغيرة ليتواكب الإنتاج مع التوزيع والتصدير ويكون لمصر مكانة فى السوق الخارجى.

وللجامعات ايضا دور فعال لربط العلم بالاقتصاد بعمل دراسات الجدوى والابتكارات والتحديث للصناعات وخلق صناعات جديدة ومتعددة بتواجدها مع الشركات والقطاع الخاص فى أماكن عملهم للدراسة الواقعية لمشروعاتهم وخلق أكبر عدد من فرص العمل للشباب.

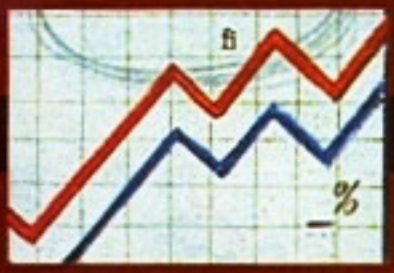

ممدوح الولى

بورصة ٢٠٠١ تراجع قيمة التعامل واستمرار انخفاض الأسعار

- تراجع أسعار نسبة كبيرة من الأسهم النشطة عن قيمتها الاسمية
- استمرار ظاهرة تركز النشاط فى عدد قليل من الشركات
- انخفاض قيمة التعامل بنسبة ٦٨٪ بالسوق الرسمية
- تراجع الثقة فى التعامل بالبورصة شمل الأفراد والمؤسسات

ممدوح الولى

مع استمرار تراجع الأسعار بالبورصة منذ أوائل عام ١٩٩٧ وحتى الآن فقد شهد العالم الحالى ظاهرة جديدة تمثلت فى تراجع قيمة التعامل بصورة واضحة لتتراجع قيمة التعامل بالسوق الرسمية بنسبة ٦٨٪ خلال الشهور الخمسة الأولى من العام بالمقارنة بنفس الشهور من العام الماضى وبلغ متوسط قيمة التعامل اليومى ٧٨ مليون جنيه شاملة الأسهم والسندات مقابل ٢٤٣ مليون جنيه كمتوسط يومى خلال نفس الفترة من العام السابق.

وكانت الصفقات التطبيقية تساهم بنصيب كبير فى رفع معدلات التعامل لتضفى على السوق نوعا من الرواج الخادع فعندما تبيع الحكومة بعض شركات الاسمنت ثم يتم تسجيل عمليات البيع بالبورصة فان ذلك من شانه رفع معدلات قيمة التعامل فى حين ان العبرة فقط بالتعاملات الطبيعية للمتعاملين بالسوق سواء من الأفراد أو من المؤسسات ومع تراجع عمليات الخصخصة فقد تم اللجوء للسندات لرفع قيمة التعامل.

وتوزعت قيمة التعامل بالسوق خلال الربع الاول من العام الحالى ما بين نسبة ١٥٪ من الاجمالى لسهم موبينيل و٦٪ من الاجمالى لسهم الانتاج الاعلامى و٣٦٪ للعمليات التطبيقية و٩٪ للسندات و٣٤٪ لباقى تعاملات السوق ثم زاد النصيب النسبى للسندات والعمليات التطبيقية خلال شهر ابريل ليصبح التوزيع النسبى لقيمة التعامل ١١٪ من الاجمالى لسهم موبينيل و٤٪ للانتاج الاعلامى و٤١٪ للعمليات التطبيقية و١٥٪ للسندات و٢٩٪ لباقى السوق.

٤٩٪ من السوق لعشر شركات

واستمرت ظاهرة التراكز الشديد للتعامل حيث استحوذت عشر شركات على نسبة ٤٩٪ من اجمالى قيمة تعاملات السوق بالربع الاول وهى المصرية لخدمات التليفون المحمول بنسبة ١٥٪ من الاجمالى للسوق كله ومدينة الانتاج الاعلامى بنسبة ٦٪ واوراسكوم تليكوم بنسبة ٥٪ والبنك التجارى الدولى ٥٪ واسمنت حلوان ٥٪ والسويس للاسمنت ٤٪ ولكح جروب ٤٪ واسمنت سيناء ٣٪ واوراسكوم للإنشاء والصناعة ٣٪ وايه اى سى للمقاولات ١,٥٪.

وظل المسئولون طوال العام الماضى يبشرون بتغيير اوضاع السوق بعد دخول مصر بمؤشر مورجان ستانلى بنهاية مايو من العام الحالى الا ان الاسبوع الاول من يونيو قد شهد استمرار تراجع الاسعار وتدنى لقيمة التعامل بل وخرج الاجانب من السوق وفق ارقام هيئة سوق المال التى اشارت الى ان قيمة مبيعاتهم كانت ضعف قيمة مشترياتهم.

واثر تراجع الاسعار على انخفاض راس المال السوقى ليصل الى ١١٢,٧ مليار جنيه بنهاية مايو الحالى مقابل ١١٩,٨ مليار جنيه بنهاية العام الماضى وليقترب من قيمة راس المال السوقى للبورصة بنهاية عام ١٩٩٩ حين بلغ ١٢٢,٣ مليار جنيه رغم ما تم من قيد لرؤس اموال شركات جديدة وقيد زيادات لرؤس اموال شركات خلال تلك الفترة ومن ناحية اخرى انخفض عدد الشركات التى يجرى عليها تعامل خلال الشهور الخمسة الاولى من العام الحالى لتصل الى ٤٦٤ شركة مقابل ٤٨٢ شركة خلال نفس الشهور من العام الماضى كما انخفض المتوسط اليومى لقيمة التعامل حتى بلغ ٤٦ مليون جنيه خلال شهر مارس شاملا الاسهم والسندات مقابل ٢٩٧ مليون جنيه للمتوسط اليومى للتعامل بشهر مارس من العام الماضى.

وهكذا تضافرت عدة عوامل لتفسر حالة التردى التى تشهدها البورصة ما بين عوامل محلية تشير الى حالة الكساد بالاسواق وضعف الطلب بشكل عام والذى كانت البورصة احد المتاثرين به وتراجع الثقة فى التعامل بالبورصة حتى مع تحقيق بعض الاسهم لمعدلات جيدة من الربح المتولد عن التوزيعات نظرا لاستمرار تراجع الاسعار عقب التوزيعات لتلك الاسهم ولا نعتقد ان ما نشر عن استجواب لفساد ادارى بالبورصة كان له اثر كبير فى تراجع الاسعار حيث ان ادارة البورصة لا تؤثر كثيراً فى مجريات الامور بالسوق بدليل انه عندما افتتح رئيس الوزراء التجديدات باهظة التكاليف بمبنى البورصة فى السابع عشر من مارس استمرت الاسعار فى التراجع فى اليوم التالى ونفس الامر مع تشغيل نظام كندى جديد للتداول.

تراجع الأجانب مع الأحداث بفلسطين

واثرت احداث العنف بالمناطق الفلسطينية على التعامل بالبورصة خاصة الاجانب مع تراجع عوامل الاستقرار وتزايد احتمالات تطور الاحداث وربما اثر الحكم على عالم الاجتماع الشهير سعد الدين ابراهيم، بالسجن سبع سنوات على صورة المناخ الديمقراطى والاستقرار بالبلاد لدى الاجانب فى ظل تناول اقلام عديدة للحكم فى دوائر خارجية.

ويظل عامل تراجع الثقة الاكثر فى ظل عدم وجود قطاع واحد واحد يتجه اليه المتعاملون املا فى تعويض ما لحق بهم من خسائر وامتداد انخفاض الاسعار الى كافة مصادر الاسهم التى يتم التعامل عليها. فاسهم شركات قطاع الاعمال العام مازالت مستمرة فى التراجع ونفس الامر لأسهم شركات القطاع الخاص التى باعت نسبة من اسهمها واسهم قطاع التكنولوجيا والاتصالات التى زانت الضجة حولها خلال الفترة الماضية تاثرت هى الاخرى.

ورغم وصول مضاعف الربحية لارقاما جذابة من قطاعات النشاط الا انها لم تحرك الطلب تجاهها بشكل ملموس . حيث بلغ مضاعف الربحية بنهاية ابريل الماضى لأسهم شركات المطاحن ٢,٥ مرة اى ان التوزيعات يمكن من خلالها استرداد قيمة السهم خلال عامين ونصف واسهم الغاز والتعدين ٣,٥ مرة والكيماويات ٤,٤ مرة والصناعة الهندسية ٥,٢ مرة والاسكان ست مرات والاغذية والمشروبات ٥,٩ مرة والملابس والمنسوجات ست مرات ومواد البناء ٦,٢ مرة لوجود عوامل اخرى ابرزها عدم وضوح الرؤية المستقبلية لهذه القطاعات فى ظل الشركات الاوروبية واقتراب الجات.

تفشى التراجع عن القيمة الاسمية

والنتيجة تراجع اسعار كثير من الاسهم نشطة التعامل لاقل من قيمتها الاسمية التى صدرت بها عند انشاء تلك الشركات وحسب اسعار نهاية الاسبوع الاول من يونيو فقد بلغ سعر سهم لكح جروب ٨٢قرشا مقابل عشر جنيهات للقيمة الاسمية وايه اى سى للمقاولات ١,٧٦ جنيه مقابل خمس جنيهات للقيمة الاسمية للسهم والعز للبورسلين ١,٢ جنيه مقابل خمس جنيهات والعز لحديد التسليح ٢,٠١ جنيه مقابل خمس جنيهات والزيوت المستخلصة ٦,٦٢ جنيه مقابل عشر جنيهات وسيمو للورق ٤,٣٣ جنيه مقابل عشر جنيهات.

وكذلك اسهمت الجيزة للمقاولات ومطاحن مصر الوسطى ومطاحن جنوب القاهرة والعامة للصوامع ومطاحن الاسكندرية وايبيكو للادوية ومصر للكيماويات والمالية والصناعية واراسكو وايكون والعالمية للالكترونيات والكابلات الكهربائية والقناة للتوكيلات

للاحية والتعمير والاستشارات الهندسية وسيما للاستثمار والتنمية والنيل للكبريت والاهلى للتنمية والاستثمار واوليمبيك جروب للاستثمارات المالية واوراسكوم هولدنج للفنادق والمصرية للمنتجعات السياحية ومن أسهم البنوك بنك التمويل المصرى السعودى والبنك : الوطنى للتنمية وبنك المهندس.

وتشير خريطة المساهمين الى تزايد نصيب الافراد ورغم خروج الكثيرين من السوق ، فقد بقى البعض الذى يغلب على بعضهم اتباع اساليب المضاربة اما المؤسسات المالية فقد قلت تعاملاتها فصناديق الاستثمار لم تعد لديها سيولة تؤظفها وفرص التبديل فى مكونات محافظها قليلة والبنوك قد اتجهت لتقليل استثماراتها فى الاوراق المالية للمضاربة بسبب الاتجاه الهبوطى للاسعار وصناديق المعاشات وشركات التامين اصبحت اكثر خوفا من الدفع باموالها للبورصة بعدما لحق بها من خسائر.

تعاملات المؤسسات الاجنبية غير المعروفة

ومازال المصريون يشكلون النسبة الاكبر فى التعامل وتبقى حوالى نسبة ٢١٪ من التعامل للاجانب خلال الربع الاول من العام الحالى الذين يتجهون للخروج من السوق مع الاخذ فى الاعتبار ان احصاءات هيئة سوق المال الخاصة بالاجانب تعتبر تعاملات صناديق الاستثمار التى اسستها البنوك المحلية بالخارج من الاجانب ونفس الامر لتعاملات المصريين المقيمين بالخارج والتعاملات العرب حيث اصبح غير معروفا بدقة حجم تعاملات المؤسسات الاجنبية فى السوق المصرى.

وعلى صعيد اخر فقد قلت مصداقية وسائل الاعلام لدى الجمهور المتعاملين بالبورصة بعد ان تحولت الى بوق لتصريحات مسئولى هيئة سوق المال والبورصة الوردية وكذلك تصريحات عدد من الخبراء الذين يحرصون فى حديثهم على عدم إغضاب مسئولى الهيئة والبورصة خاصة وان سيف لجان التفتيش لشركاتهم من جانب هيئة سوق المال جاهز للتحرك فى اليوم التالى لنشر ارائهم ولان وسائل الاعلام تخلو من اقسام متخصصة لديها المعلومات الدقيقة عن اوضاع السوق فانها تصبح مضطرة لنشر البيانات التى تعدها تلك الجهات رغم استهدافها التاثير على السوق من جانبهم.

ومن هنا فان عوامل الشفافية غير متحققة بالقدر المطلوب .. فالشفافية لا تعنى فقط نشر المراكز المالية ربع السنوية للشركات المقيدة بالبورصة رغم عدم التزام العدد الاكبر من الشركات بذلك وكذلك عدم التزامها بالاعلان عن حدوث احداث مؤثرة بشكل كبير على نشاطها فانه لا يوجد الحياد المطلوب لتقييم تلك القوائم المالية وتحليل اوضاع شركاتها والتوقعات المستقبلية حول اداءها فمازال الاداء الاعلامى مختلفا عن التطور الذى حدث بالسوق الى جانب المصالح المرتبطة بين القائمين على وسائل الاعلام الاقتصادى والجهات الحكومية المرتبط عملها بالسوق وبعد ان اصبحت البورصة تنشر اعلانات بمساحات كبيرة بالصحف يمكن من خلالها الحصول على عمولات كبيرة.

تزايد فجوة الثقة بين الإعلام والجمهور

وستجد وسائل الاعلام صعوبة مستقبلية فى اقناع الجمهور بالاستثمار بالبورصة بعد ان ثبت عدم صحة مرتكزاتها الاعلامية حين ذكروا انه لا صلة بين احوال البورصة وبين مضمون الافلام السينمائية القديمة التى تصور المتعامل بالبورصة وهو يخسر كل اموالة لتقول وسائل الاعلام هذا غير صحيح وان الخسارة اذا تحققت فهى محدودة وغير مؤثرة وجاء الواقع ليثبت حدوث خسائر بلغت نسبتها اكثر من ٨٠٪ من اموال المتعاملين.

وفى ظل غياب المعلومات الصحيحة تزايد دور الاشاعات فى تحريك الامور بالسوق واصبح الخبراء عاجزون عن تفسير كثير من الامور بالسوق وارتبط بذلك تاجيل بيع نسب من أسهم بعض الشركات مثل اسمنت السويس واسمنت حلوان والكلام عن عروض للشراء فى كل مرة .ونفس الامر مع بعض البنوك الخاصة التى ترددت اقوال عن بيع حصص كبيرة من أسهمها.

وامتدت حالة عدم الثقة الى مسئولى الحكومة وعلى رأسهم رئيس الوزراء الذى نصح المساهمين بشركات قطاع الاعمال العام بالاحتفاظ باسهمهم لعدة سنوات كاستثمار طويل الاجل ، وكانت النتيجة تحقيق خسائر فادحة للذين نفذوا نصيحته ونفس الامر لمن نفذوا نصائح وزير الاقتصاد او رئيس هيئة سوق المال او رئيس البورصة غير المتخصص وقليل الخبرة باحوال السوق.

برنامج الخصخصة يدفع ثمن المغالاة

اصبحت اصابع الاتهام تشير الى وجود مصلحة لاصحاب الشركات الخاصة التى طرحت اسهم اسعارها بالبورصة لتقوم بشراءها بثمن بخس ثم تسرب بعض الاخبار الجديدة عن الشركات لدفع الاسعار للصعود بين تلك الاسهم وبعد البيع تبدا عملية جديدة لخفض الاسعار لاعادة الشراء عند الاسعار المتدنية.هكذا يتكرر السيناريو لتحقيق ارباح على حساب صغار المستثمرين الذين لا يوجد كيان يدافع عن مصالحهم .. وكما دفع برنامج الخصخصة من خلال البورصة الثمن لبيع الاسهم باسعار مغالى فيها بتوقف الطرح عن طريق البورصة منذ عامين فقد حدث نفس الشئ مع اسهم شركات قطاع الخاص والنتيجة توقف بيع نسب جديدة من أسهم شركات خاصة اخرى بل واستد الامر للسندات بعد تعثر لكج جروب عن سداد عوائد السندات التى اصدرها وقيام البنك الضامن لتلك السندات بالدفع لحاملى السندات وتدخل البنك المركزى باشتراط اقراره لضمان اى بنك لسندات الشركات والنتيجة توقف ظهور سندات شركات خلال العام الحالى.

ويربط كثير من الخبراء تحسن احوال البورصة بتحسن احوال الاقتصاد باعتبارها المراة .. فالركود يعنى صعوبة فى تصريف المنتجات للشركات ومع انخفاض المبيعات وتزايد المخزون سنقل الارباح وتقل التوزيعات وكلها امور تنعكس على اسعار الاسهم لتلك الشركات ومع استمرار مشاكل الكساد وتدنى القدرات التصديرية وضعف الموارد الدولارية وارتفاع سعر الفائدة بالبنوك يمكن تصور مدى امكانية حدوث تحسن فى الاجل القريب فى اوضاع البورصة لانه اذا حدث تحسن مع تلك الاوضاع فلن يكون تحسنا واقعيا .. هذا الى جانب عوامل الركود التى تهدد الاسواق بالخارج.

حديث عن الحديث

فى تحديث الصناعة

وسط خضم التصريحات الذائعة للكثيرين من أصحاب الأفواه الواسعة .. ووسط اكوام التقارير المضيعة للوقت والجهد والمال، تلقيت من السيد الدكتور المهندس وزير الصناعة دعوة إلى لقاء جامع يشمل الشركات المرشحة للتاهيل للاشتراك فى البرنامج الشامل لتحديث الصناعة المصرية وما لديها من مقومات واعدة، وأرفق بالدعوة إستمارة إستبيان للشركة الراغبة فى الانضمام للبرنامج ومن المناقشات والمداخلات التى استمعت إليها خلال هذا الاجتماع الذى خصص لقطاع الصناعات النسيجية بمختلف فروعها وتخصصاتها يمكن أن أشير إلى الانطباعات التالية :

بقلم المهندس:
عادل العزبى

١- الوزير تحدث عن التحديث وذكر مجموعات من الحزم التى يشملها هذا التحديث يمكن تجمعها فى العناصر التالية :

• حزمة تسويقية وتشمل :
- فتح اسواق جديدة للتصدير.
- التجارة الإليكترونية.
• حزمة التنمية البشرية وتشمل:
- رفع مستوى مهارة واداء العاملين.
- رفع المستوى الادارى للمنشأة.
• حزمة الجودة وتشمل :
- رفع كفاءة المعدات وتحسين الانتاج
- تحديث المعامل واجهزة الاختبار
- تحسين الجودة للمنتجات.
• حزمة تقليل تكاليف الانتاج
• حزمة المعدات وتشمل :
- احلال وتجديد الآلات والمعدات لمعدات حديثة.
• الحزمة المالية وتشمل :
- الإعفاء من المخاطر
- دعم الفوائد

٢- أشار الوزير فى حديثه الى ان الوزارة فى سبيلها الى الانتهاء من التفاوض مع شركة امريكية للمشاركة فى البرنامج وهى شركة كبيرة لها حوالى ٢٢ فرعا على مستوى العالم وقامت بتاهيل عدداً كبيراً من المصانع فى مختلف الدول بلغ حوالى ٢٠٠٠ مصنع وانه سيذكر اسمها بعد الانتهاء من التوقيع معها.

٣- ومن مداخلات القاعة احسست ان لدى من فى القاعة خلط فى الاهداف والمفاهيم بين الحفاظ على وجود الصناعة واستمرارها من ناحية وتعميق الصناعة من ناحية ثانية وتحديث الصناعة من ناحية ثالثة .. ولم تشر اى من المداخلات الى تحديث الصناعة كهدف واضح ومحدد للاجتماع.

٤- وفى هذا الصدد أرجو أن اشير الى مجموعة الحقائق التالية :

- ان فتح الاسواق ليس عمل الحكومة وانما هو عمل المنتجين والمصدرين انفسهم ودور الحكومة هو فقط المساندة بما قد يتطلب منها ويعرض عليها من التوصية باتفاقات ثنائية او صفقات متكافئة او مناطق حرة وايضا مساندة مكاتب التمثيل التجارى كل فى منطقته ومساندة المعارض الى جانب المساندة الكبيرة فى تقنية حزمة التشريعات وخلق الصورة الذهنية الايجابية عن مصر سياسياً .

- القضية الكبرى الحقيقية هى ان اى تحديث يقوم فى عموده الفقرى والاساسى على البشر فالعبرة دائما بالمتلقى والمتدرب ونحن جميعا نعرف اننا نفتقر فعليا للعنصر البشرى المرشد بدءا من صاحب العمل نفسه وانتهاء بالعامل ايا كان موقعه . ونجاح التحديث هنا يرتبط ارتباطا وثيقا وطرديا مع كفاءة ومهارة واداء العاملين بدءا من صاحب العمل كما ذكرنا وكم شكاوى المدربين من المتدربين داخل مصانعنا يشى بهذا كله وهو أمر مرتبط بحزم أساسية فى التحديث اهمها تحسين الجودة وتقليل تكاليف الانتاج لان مساحة كبيرة من هذين العنصرين يرتبط ارتباطا مباشرا بكفاءة ومهارة واداء العاملين.

- لست ممن يعتقدون فى جدوى تخصيص مبالغ من ميزانية برامج التحديث للانفاق منها على ما اطلق عليه دعم الفائدة ولست اعتقد ان دعم الفائدة هو الذى يؤدى الى التحديث وانما التحديث هو الذى يؤدى الى زيادة المبيعات وبالتالى زيادة الارباح وصولا الى الانتظام فى سداد المديونيات محملة بفوائدها المتفق عليها ان وجدت تلك المديونيات.

- وما نحتاجه فعلا للوصول الى بعض عناصر التأثير فى تقليل تكاليف الانتاج هو مراجعة جميع بنود الاعباء التى تتحملها الصناعة بشقيها الحكومى من جهة وداخل الوحدات الانتاجية وحولها من جهة أخرى وصولا الى المعادلة التى تحقق تخفيض او الغاء عناصر او بعض عناصر تلك الاعباء باساليب واقعية وعلمية تراعى التزامات الحكومة والدولة قبل مجتمعها.

- لست ممن يعتقدون كثيرا فى اداء الشركات الاستشارية العالمية وتجربتنا فى هذا القطاع لم تحقق نتائجها الكثيرة على ارض الواقع من مثل ذلك التعاون المكلف جدا دون عائد يوازى هذه التكلفة.

- واشير هنا الى ان الدراسات والندوات والتقارير واللجان ومجموعات العمل والعديد من اتفاقيات توريد حق المعرفة والمعاونة الفنية والتراخيص الصناعية منذ عام ١٩٧٦ لم تصل بنا الى تقدم حقيقى عكس ما حققه غيرنا ومن حولنا فى هذا القطاع .

• ففى ذات العام (١٩٧٦) وبالاتفاق فيما بين الهيئة المصرية العامة للغزل والنسيج بالقاهرة والمؤسسة الامريكية وبعد دراسات طويلة وزيارات ميدانية ، انتهت الى وضع تقرير نهائى عن بحث قطاعى لصناعة المنسوجات المصرية.

• وتلا ذلك العديد من الندوات والدراسات اشير منها فقط الى التعاون مع منظمة اليونيدو «ندوة تكنولوجيا الملابس الجاهزة» بتنظيم من الهيئة العامة للتصنيع ثم التقرير النهائى المقدم من اليونيدو عن صناعة الملابس فى مصر فى (مايو ١٩٨٣).

• تلا ذلك مجموعة من الدراسات المقدمة من المؤسسة الامريكية عن المنسوجات كصناعة مغذية ودورها فى تنمية صناعة الملابس الخارجية فى مصر فى (ديسمبر ١٩٨٣) تلاه فى (مارس ١٩٨٤) تقرير نهائى من نفس المؤسسة عن الملابس الجاهزة والصناعات المغذية وفى ابريل من نفس العام تقرير ثالث من المؤسسة ذاتها بعنوان «رؤية استراتيجية لرفع انتاجية صناعة الملابس الخارجية فى مصر».

• ثم تلا ذلك مجموعة تقارير :

- تقرير مجموعة عمل الوبريات والمفروشات والمنتوعات لجنة اعداد الدراسة القومية عن حاضر ومستقبل صناعة الغزل والنسيج والملابس (سبتمبر ١٩٨٥) .

- تقرير مجموعة العمل عن الملابس الجاهزة من الاقمشة المنسوجة نفس اللجنة (١٩٨٥).

- تقرير مجموعة دراسة المشاكل الادارية التى تواجه شركات الغزل والنسيج المصرية (ديسمبر ١٩٨٥)

- تقرير عن صناعة الملابس الجاهزة بالقطاع الخاص المصرى ومركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية بالتعاون مع المؤسسة الامريكية.

- تقرير حول الصناعات النسيجية العربية واتجاهاتها المستقبلية جامعة الدول العربية (سبتمبر ١٩٩١)

• وواكب هذا كله كم من اتفاقيات حق المعرفة والتراخيص الصناعية نذكر منها فقط على سبيل المثال :

- اتفاقية بين شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة لانتاج البدل الرجالى (اكتوبر ١٩٧٨)

- اتفاقية بين نفس الشركتين لانتاج الملابس القطنية النسائية.

- اتفاقية بين نفس الشركتين لانتاج البدل الرجالى ايضا (يوليو ١٩٨١)

- عقد اتاوة بين شركة «سوفيكو» وشركة «تفكسيون دى لاند» الفرنسية (اكتوبر ١٩٨٠)

- اتفاقية بين شركة الإسماعيلية للملابس الجاهزة وشركة «مارزوتو» الايطالية لانتاج البدل الرجالى (مارس ١٩٨١)

- اتفاقية بين شركة بورسعيد للملابس وشركة «بروفيت ميدى» الفرنسية لانتاج البدل الرجالى (فبراير ١٩٨٣).

- وغير ذلك الكثير

• والتساؤل وبموضوعية شديدة ماذا كان دور المتلقى هنا ؟ وما هى المحصلة الفعلية على ارض الواقع لعشرات الملايين من الدولارات التى انفقت فى ذلك المجال؟؟

• ولعلى أشير هنا الى الصورة الذهنية المخلوطة فى اذهان العامة .. فيما بين تصنيع الملابس الجاهزة وصناعة الملابس الجاهزة التى يقصد بها ذهنياً «صناعة الموضة» وهذه الاخيرة تعنى خلق الموديل بما يشمله من اسم و شكل وخامة واكسسوارات ومظهر نهائى عام للمنتج فهو عمل فنى فكرى تلفه الموهبة .. أما تصنيع الملابس وهو القائم فى اغلب مصانعنا يعنى مجرد التنفيذ لأفكار وموديلات واسكتشات المصممين حسب الرسومات او العينات والمواصفات ونوعيات الاقمشة والاكسسوارات عن طريق القص والحياكة وهو عملى تقنى فى الأساس.

٥- وهذا كله يقودنى الى مجموعة من الملاحظات :

• أرجو ان انبه الى ما أؤمن به من عدم جدوى تلك الشركات الاستشارية الاجنبية التى تأخذ شكل العالمية وتجربتنا معها ليست ايجابية بكل المقاييس من حيث الاداء والمحصلة النهائية على ارض الواقع فضلا عن الوسائل التى يستخدمونها لزيادة التكاليف تحت دعوى النفقات والتى فى كثير جدا من الاحيان تصل الى مرحلة النصب والسرقة والامثلة الواقعية لحالات تمس بعض النجوم فى هذا المجال تحت أيدينا لمن يهمه الامر قبل التورط فى اتفاقيات مع هؤلاء النجوم .

• وفى الحقيقة فان الخبراء والفنيين والعلماء فى هذا المجال كثيرون جدا .. ففى مصر فقط يريدون من يلتقطهم ويرعاهم أدبيا ومعنويا وماديا وعلميا وانا على ثقة انهم يستطيعون بقدرة وكفاءة تحقيق أداء عالى الجودة ومؤكد النتائج.

• وفيما يتعلق بمركز الموضة وتأهيله وادارته اتمنى لهذه الخطوة النجاح الكامل وليت تجارب المناقشات والمفاوضات والاتفاقات مع كل من معهدى «فات وشتكار» تكون تحت النظر مع وضع كافة السياجات ومتابعة ومراقبة ومحاسبة على النتائج كل فترة زمنية متوسطة المدى وقياس تلك النتائج اولا بأول.

وأخيراً ارجو للبرنامج الشامل لتحديث الصناعة المصرية النجاح بدعم من المنتجين والمصدرين انفسهم .. فالتحديث بحاجة الى دعمهم بنفس القدر الذى تحتاج فيه وحداتهم الانتاجية والعاملون معهم لهذا التحديث.

بعثات الأمل

يعتبر التصدير هو البوابة الأولى للخروج من كثير من المشاكل الاقتصادية التى تواجه مصر حالياً .. لذلك كانت ولازالت قضية زيادة الصادرات المصرية تتصدر أولويات الجهاز الحكومى ومنظمات الأعمال المصرية بمختلف أنواعها لدرجة أن معظمها رفع شعار : «التصدير أو الموت» لأن المشكلة الرئيسية للاقتصاد المصرى هى ضبط إيقاع الميزان التجارى

الأستاذ/ خالد أبو إسماعيل
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية

مهندس التصدير يتحدث عن:

بعثات الأمل

- كيف بدأت وماذا حدث بعد توجيهات الرئيس ؟!
- رحلات قطار الأمل حققت طفرة فى طريق إيقاع الميزان التجارى
- إيران والجزائر والعراق والكويت محطات أولى والبقية تأتى
- الدعوة مفتوحة للمستثمرين والصناع والمصدرين للمشاركة فى دفع مسيرة الصادرات
- هذه الخدمات يقدمها اتحاد الغرف التجارية لرجال الأعمال

بقلم:
ناجى
عبد العزيز

لذلك لم تكن توجيهات الرئيس مبارك وتحميله الغرف التجارية واتحادها العام المسئولية وتكليفه لها بالعمل على زيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة غير تقليدية بالشرق الغريب لأن هذه الغرف واتحادها عليها دور كبير فى تحقيق هذا الهدف .. وبالفعل التقط اتحاد الغرف التجارية الخيط وبدأ فى تنفيذ خطة مكثفة هدفها الوحيد زيادة وتنمية الصادرات المصرية للخارج وقد بدأت هذه الخطة تؤتى ثمارها خاصة وأنها تنفذ فى شكل بعثات لزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة لها وهو الأمر الذى جعل البعض يطلق عليها «بعثات الأمل»

الحكاية والبداية

« خالد أبو اسماعيل » رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية الذى أطلق عليه البعض ايضا لقب (مهندس بعثات الامل) خاصة فى ظل خبرته الطويلة والعريقة فى مجال التصدير يتحدث فى تصريحات خاصة «لعالم الاستثمار» عن هذه البعثات حيث قال :

كانت البداية عندما تولى مجلس ادارة الاتحاد العالى مهامه ، حيث تم صياغة برنامج عمل يرتكز بصفة اساسية على تنفيذ خطة لتطوير غرف التجارة واتحادها العام بما يكفل لها تحقيق طفرة تصديرية قائمة على دراسات علمية وعملية من خلال البحث عن فرص واسواق جديدة أمام الانتاج الوطنى المتميز والذى شهد طفرة كبيرة منذ حوالى ٢٠ عاما مشيرا الى ان عدداً كبيراً من المنتجات المصرية اصبح لها اسماً كبيراً فى السوق العالمى خاصة منتجات مواد البناء والمنتجات النسيجية والزراعية والعديد من الصناعات الغير تقليدية وايضا الهندسة .. وبالتالى كان لابد من التركيز على زيادة صادراتنا لاسواقها التقليدية ثم البحث عن اسواق جديدة ، ثم جاءت توجيهات الرئيس مبارك المباشرة وتكليفه للغرف التجارية

واتحادها بالعمل على زيادة الصادرات وهو الأمر الذى أعطى دفعة قوية لتنفيذ الخطط والطموحات التى صاغها مجلس ادارة الاتحاد ، وبالفعل بدأ صياغة الشكل النهائى لهذه الخطة حيث شملت تنظيم بعثات ترويجية للصادرات المصرية فى الاسواق التقليدية لها وايضا بعثات لاسواق جديدة بهدف اتاحة فرص متزايدة أمام منتجاتنا فى السوق الخارجى وايضا الاسواق التى تربطنا بها اتفاقيات تجارية أو اقليمية بهدف تنشيط التجارة معها خاصة الاسواق العربية والافريقية لان الانتاج الوطنى يتمتع بميزة تنافسية أكبر داخل اسواقها.

انطلاقة

واوضح خالد ابو اسماعيل : ان الاتحاد بدأ تنفيذ خطته قبل نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث نظم أول بعثة تجارية الى ايران باعتبارها اقتصاد واعد يمكن تحقيق طفرة كبيرة من التعاون التجارى والاستثمارى والصناعى معه وخلال البعثة تم توقيع عدة اتفاقيات يمكن من خلالها تحقيق الهدف الاساسى الذى وضعناه من قبل ومنها اتفاقية لانشاء غرفة مشتركة مع ايران ، كما تم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الاستثمارى والصناعى والسياحى.

المحطة الثانية

وقال : ان المحطة الثانية فى طريق قطار بعثات الامل المصرية كانت فى الجزائر .. وقد حققت هذه البعثة نتائج مرضية فى علاقاتنا الاقتصادية مع الجزائر التى واجه الانتاج المصرى فيها بعض المشاكل خلال السنوات الاخيرة حيث تم توقيع مجلس لرجال الاعمال فى البلدين بهدف دفع التعاون التجارى والاستثمارى والصناعى كما تم ابرام عقود استثمارية وتجارية بين الشركات المصرية والجزائرية فى المجال الصناعى والخدمى يتم بموجبها تصدير اجهزة التكييف والادوية والصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية للجزائر ، كما تم الاتفاق على مشاركة اطراف مصرية فى مشروعات الإسكان بالجزائر.

المحطة الثالثة

واشار الى : ان المحطة الثالثة لقطارات بعثات الامل للصادرات المصرية كانت فى العراق وهذه البعثة حققت تقدماً كبيراً بفضل تعاون الحكومتين المصرية والعراقية من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما وهى التى فتحت الطريق امام زيادة صادرات مصر لها بشكل كبير .. ثم كانت زيارة نائب الرئيس العراقى لمصر والتى تم خلالها الاتفاق المباشر على صفقات تصديرية تشمل المنتجات الغذائية والادوية والسيارات ومواد البناء ثم كانت البعثة التى تم التوقيع خلالها على اتفاق تعاون بين اتحاد الغرف فى البلدين وهذه البعثة تميزت بانها أسفرت عن طفرة حقيقية مباشرة وسريعة للصادرات المصرية للعراق.

المحطة الرابعة

وقال ابو اسماعيل : ان المحطة الرابعة فى طريق قطار بعثات الامل كانت الكويت حيث كانت البعثة أكثر تنظيما وعددا بالنسبة للمشاركين فيها من مصر وتم خلالها توقيع عقود لتصدير منتجات مصرية بقيمة تصل الى ٨ مليون دولار دفعة واحدة وهى نسبة تعادل ٥٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات السنوية المصرية للسوق الكويتى ، ايضا تم خلال هذه البعثة تشكيل لجنة مشتركة ممثلة من الجانب المصرى والكويتى لمتابعة تعاملات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى الكويت مع السلع المصرية مشيرة لاهمية هذه اللجنة خاصة وان هذه الجمعيات تشكل شبكة كبيرة للتسويق فى الكويت ، ايضا تم توقيع اتفاقية لتفعيل التبادل التجارى مع الكويت.

واوضح انه تم خلال البعثة تنفيذ الكثير من الفعاليات التى من شانها قضية زيادة التصدير والتعريف بالتطور الهائل الذى شهده الانتاج المصرى خلال السنوات الاخيرة وهو الأمر الذى يزيد من فرص التصدير لهذا السوق.

المحطات القادمة

وقال مهندس التصدير : ان رحلات قطار «بعثات الامل» لن تتوقف حيث يقوم الاتحاد وبشكل مكثف بعمل تنسيق مع منظمات الاعمال فى اسواق الدول المستهدفة بالتعاون مع وزارات الخارجية والاقتصاد والتموين لتنظيم بعثات أخرى أهمها بعثة جديدة للسوق العمانى واليمنى بناء على دعوات تم توجيهها لاتحاد الغرف المصرية رسمياً من غرفتى التجارة والصناعة فى البلدين وسيتم تنفيذها قريبا .. ايضا يجرى حاليا التنسيق لتنظيم بعثة رسمية كبيرة الى تركيا لم يحدد موعدها النهائى حتى الآن للسوق التركى بناء على دعوة رسمية ايضا.. ايضا يجرى التنسيق لبعثة كبيرة ستشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتى (الكومنولث) المستقلة وستشمل هذه البعثة عدة دول دفعة واحدة وهذه البعثات سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالى ، ايضا يجرى التنسيق حاليا لتنظيم رحلات الى اسواق الدول الافريقية.

محطات اخرى

واوضح رئيس اتحاد الغرف التجارية ان نشاط هذه البعثات والعمل على تحقيق أهدافها لا يقتصر على ما ينظمه اتحاد الغرف ولكن هناك تنسيق تم الاتفاق عليه مع الشعوب والغرف المصرية العربية والاجنبية داخل الاتحاد لتنفيذ انشطة مماثلة اهمها ما يتم تنفيذه حاليا عن طريق الغرفة الاقتصادية المصرية الليبية بالاتحاد والتى قامت ولازالت بدور كبير فى تنشيط وتنمية التبادل التجارى مع ليبيا وهو ما يجرى تنفيذه ايضا مع كل من تونس والمغرب حيث ساهمت الشعبتان المصرية التونسية والمصرية المغربية فى توقيع صفقات تصديرية لرجال الاعمال فى البلدين بقيمة ١٥٠ مليون دولاراً ويجرى حاليا بين رجال الاعمال فى البلدين دراسة انشاء خط ملاحى يربط مصر بدول شمال افريقيا وغربها بهدف دعم وتنشيط حركة التبادل التجارى فى هذه المنطقة.

تسهيلات بلا حدود

وقال خالد ابو اسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية : ان اتحاد الغرف التجارية يقدم لاعضائه من المصدرين والمستثمرين والمنتجين المشاركين فى هذه البعثات العديد من التيسيرات المتميزة لضمان نجاح هذه البعثات أهمها تسهيل استخراج تاشيرات السفر وتنظيم السفر فى رحلات طيران خاصة لرجال الاعمال ومنها ترتيبات الاقامة والسفر كما يقوم بتوزيع دراسات تجارية تفصيلية على اعضاء كل بعثة تم اعدادها عن طريق مركز معلومات التجارة بالتعاون مع الاتحاد وهذه الدراسات تتضمن معلومات متكاملة عن الدول التى يتم تنظيم البعثات لها كما يقوم الاتحاد بطباعة كتيب عن المشاركين فى كل بعثة يشمل انشطتهم ومنتجاتهم ومعلومات تفصيلية عنهم يتم توزيعها على رجال الاعمال بالخارج.

دعوة

وقال خالد ابو اسماعيل رئيس الاتحاد : ان الدعوة مفتوحة لكل رجال الاعمال من التجار والمنتجين والمستثمرين للمشاركة فى هذه البعثات حيث ان زيادة عدد المشاركين يمكن ان يضاعف حجم المكاسب التى يمكن تحقيقها للصادرات المصرية مشيراً لضرورة تكثيف التمثيل من جانب المصدرين والمستثمرين والصناع فى هذه البعثات حتى يمكن تحقيق الهدف الاساسى لها

دراسة تحليلية

منظومة تحديث
الصناعة المصرية

دكتور مهندس:
نادر رياض

يعيش العالم الآن حركة تحولات رئيسية بدأت ومازالت مستمرة فى تعاظمها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية يواكبها ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات . وقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات جوهرية على النحو الذى يؤكد أن واقعا مصريا يتشكل ليتواءم مع التوجهات العالمية . والامر ليس بخاف ان إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل يرتبط ارتباطا وثيقا بقدراتنا على قبول التغيير بل قدراتنا الفعلية على الاتيان بالتغيير ذاته .. وتعتبر الصناعة قاطرة التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادى هو الغرفة الاكثر أهمية فى البيت المصرى

ولعل اهم التغييرات العالمية التى لها انعكاساتها فى المجال الصناعى ما يلى :

- التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة وهو مجتمع المعلومات.
- التحول من التكنولوجيا المحدودة والبسيطة الى المستوى التكنولوجى الاعلى والاكثر تعقيدا.
- التحول من اهتمامات ورؤى وحسابات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى .
- التحول من النظم المركزية فى الادارة والانتاج الى النظم اللامركزية .
- التحول من الاعتماد على التبعية الكاملة داخل المؤسسات والمنظمات العملاقة الى وضع يقتصر فيه دور تلك المؤسسات على التخطيط الاستراتيجى ويعظم فيه دور الفرد والادارة على المستويات المتوسطة والصغيرة .
- التحول من التنظيمات الهرمية الى التنظيمات التداخلية المعتمدة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم المختلفة فى صورة حلقات متداخلة على اختلاف مستوياتها .
- التحول من التفكير الصناعى ذى البدائل المتعارضة الى التفكير ذى البدائل المتكاملة والمتداخلة .
- التحول من نظم الديمقراطية النيابية داخل الاتحادات الصناعية الى نظم ديمقراطية المشاركة .
- التحول عالميا وقوميا الى الاخذ باقتصاديات السوق الحرة وتحرير التجارة والاخذ بالاتجاه المتزايد نحو الخصخصة والانضمام للاتفاقيات الدولية المنظمة لتحرير التجارة الخارجية وما فى ذلك من احترام المواثيق والضوابط الدولية .

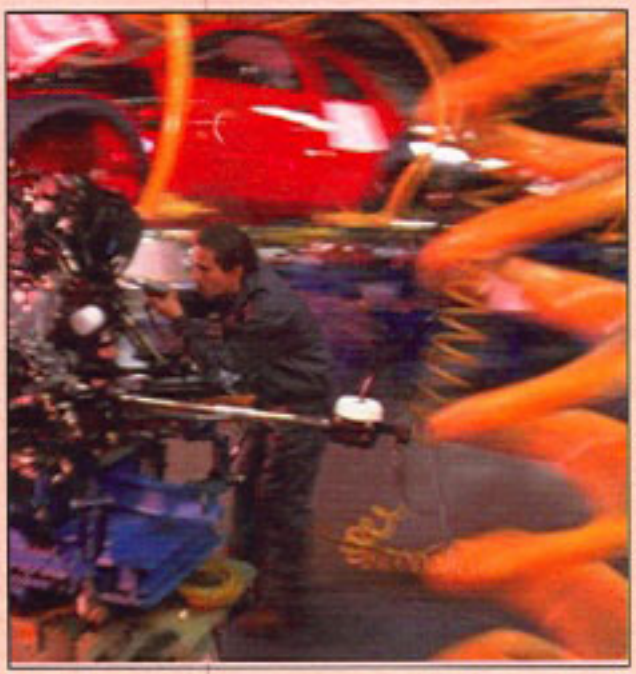

وواقع الامر ان التحولات الكبرى هذه الدائرة على الساحة الدولية قد انتجت توزيعا جديدا للقوى يعتمد فى اساسياته على الايجابيات الاقتصادية .. واذا كنا نركز على تحديث الصناعة المصرية كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى فلابد لنا أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع حاضرنا الصناعى للتركيز على جوانب القوة ودعمها بما يزيد من ايجابياتها والعمل بفاعلية على التخلص من جميع السلبيات التى تعترض طريق الصناعة المصرية وصولا الى احداث نهضة شاملة لها والتى تكون المنظومة الصناعية فى شكلها الهرمى .

وسوف نتناول مقومات وركائز تحديث الصناعة المصرية من خلال العناصر التالية :

١- التعليم (محاوره الرأسية والافقية - التعليم التحويلى).
٢- التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات راس المال البشرى .
٣- البحوث والتطوير .
٤- التكنولوجيا (النقل - الاستيعاب - التوطن - الاستحداث)
٥- المعلومات .
٦- الطاقة .
٧- النقل .
٨- مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية .
٩- المواصفات القياسية وضبط الجودة .
١٠- انشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية .
١١- حماية المستهلك .
١٢- حقوق الملكية الفكرية .
١٣- قوانين العمل وسوق العمالة .
١٤- السوق المحلى
١٥- الصناعات الصغيرة .
١٦- البيئة .
١٧- الشراكة الاوروبية .
١٨- الخصخصة .
١٩- الانفاق الحكومى وتوجيه اولوياته.
٢٠- تكلفة القروض والتمويل .
٢١- الجمارك .
٢٢- الضرائب .

١- التعليم (محاوره الرأسية والافقية - التعليم التحويلى) .

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير اطلاق لقدرات الانسان المصرى وتحويل اكبر عدد من ابناء هذا الشعب الى مشاركين بالعمل فى فضية زيادة الانتاج والارتقاء بجودتها ولاشك ان مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا هى اهم مدخلات القطاع الصناعى على الاطلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية .

من هذا المنطلق بات ضروريا ان تكون هناك مجالات للتعاون ودعم متبادل بين الصناعة والتعليم بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة باعتبارها منارة تحمل القدوة والرمز للمجتمع بجميع فئاته وانشطته .

ولكى تجد الصناعة ما يناسبها من احتياجات ومتطلبات من مخرجات العملية التعليمية سنطرح الآتى :

١- ترشيد اعداد الطلاب بالتعليم الصناعى مع زيادة الموارد المخصصة له .

٢- ضرورة نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب بدءا من المرحلة الاعدادية والتعريف بقصص نجاح لأمثلة من الشركات الوطنية والعالمية .

٣- تبنى مشروع قومى للتعليم الصناعى يستوحى تجربة «مبارك كول» الفردية بحيث يمتد هذا المشروع ليغطى معظم المدارس الصناعية الثانوية .

٤- يجب على الكليات والمعاهد الفنية ان تحدث وتستحدث من المقررات والعلوم والمخصصات ما يمكن ان يسمى «حالة» مع البرامج التعليمية الاوروبية من حيث المقررات والمحتوى التعليمى ووسائل التدريب العملى بالورش والمعامل بل اكثر من هذا قد يكون من الضرورى استعمال نفس الارقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالميا ، الامر الذى من شانه ان يؤدى فى المدى القريب الى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية المصرية والاوروبية.

** تطبيق نظام الاعتماد الاكاديمى للمقررات والمدرسين القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقا لمعيار عالمى . من منظور المجتمع الصناعى . فانه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس مقررات تتناول البنود التالية وهو ما يتم تدريسه حاليا فى الجامعات الاوروبية :

أ- أخلاقيات المهنة وقائمة الدواعي والنواهي المهنية .
ب- تقنيات الميكنة الآلية .
ج- نظريات التجديد والابداع .
د- تناول علوم المواد بما يتماشى مع المستحدثات والمستجدات .
هـ- اقتصاديات الانتاج .
و- علوم تدوير المواد .
ز- علوم ادارة المشروعات .
ح- مكونات المبنى الصناعي ومرافقه .
ط- تقنيات انتاج المنتج الصغير والمتناهي في الصغر .

٢- الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق في تأهيل الخريجين خاصة المهندسين وصولا للتخصصات التالية على سبيل المثال :

أ- الهندسة الاقتصادية .
ب- هندسة الطاقة والبيئة .
ج- هندسة تدوير المخلفات والفضلات .
د- هندسة انتاج المنتجات الصغيرة والدقيقة .
هـ- الادارة الآلية .
و- تخطيط الانتاج .

٢- التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشري .

ان التقدم الاقتصادي هو نتيجة لزيادة انتاجية الفرد كما وكيفا انتاجية الفرد هي النتاج الطبيعي لقدراته ومهاراته ومن ثم يكون تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشري هو العنصر الحاكم لتحقيق التقدم الاقتصادي ، والصناعة المصرية تنظر لمسألة التدريب كحق للعامل وواجب عليه في آن واحد .

وفي ظل الثورة العلمية والتقنية الهائلة التي تمتد الى شتى جوانب الحياة وتصوغ تصور الناس للمستقبل لابد من تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشري لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع الرقي الانساني وتحدياته المتجددة .

وفي زمن ثورة الاتصالات التي حولت العالم الى كرة الكترونية صغيرة تأكلت فيها الحدود والحواجز وفي ظل الثورة التكنولوجية العالمية الحديثة تأتي قضية تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشري على قمة الاهتمامات الوطنية لاحداث وفاق كامل وتناسق محكم قدر المستطاع بين زواياه ونسبة التطور الهائل الحادث حاليا وبين معدل امكانيات وقدرات الفرد في ظل ظروف انتاجية تتحكم فيها تكنولوجيات التسيير الذاتي للآلات والمعدات من خلال عقول الكترونية مذهلة .

وبات من الضروري حتمية وأولوية المبادرة بسرعة ادخال ما يتناسب من تغييرات جذرية في عمليات اعداد وتخطيط قدرات ومهارات رأس المال البشري وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : ضرورة استحداث آلات فاعلة في تشكيل قدرات ومهارات مديري اعمال المنظمات حيث انهم يمثلون العنصر الحاكم الذي يتمتع بالقدرة على تحديد الاهداف والتعامل مع الحاضر والتنبؤ بالاهداف المستقبلية للفترات المقبلة وهم الذين سيحددون الخطوات الواجب اتخاذها للانتقال بالادوات والوسائل التي يجب استخدامها للتعامل مع الحاضر وصولا الى المستقبل .. وكذا تحفيز الطاقات الخلاقة للافراد في اتجاه تحقيق الاهداف والعمل على استخدام أهم عناصر تنمية رأس المال البشري بما لهم من مقدرة على ملاحظة السلوك الفعلي وكشف لامكانيات الفرد المتزايدة ومن ثم القدرة على تحديد احتياجاته التدريبية .

ثانياً : تطوير العملية التعليمية لان التعليم المناسب هو اساس تشكيل قدرات ومهارات الانسان المصري وذلك من خلال اربعة محاور هي :-

١- الالتزام والتمويل والابنية .

أ- ان مرحلة رياض الاطفال سنوات فترة حرجة وحساسة في حياة الطفل ففيها تتكون سمات شخصيته الاساسية وتوضع بذور قدراته المستقبلية لذا نقترح بانضمام هذه المرحلة الى مرحلة التعليم الالزامي الابتدائي والاعدادي .

ب- يجب اعادة النظر في المباني المدرسية غير الصالحة للحياة الانسانية فضلا عن الحياة التربوية .

ج- يجب توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم .

٢- المعلمون (المعلم القدوة هو الهدف المنشود) :

أ- يجب تحسين أحوالهم المادية والادبية على النحو الذي يعيد اليهم ثقتهم وشعورهم بانهم اصحاب اشرف مهنة .. مهنة الانبياء والرسل . فمنهم يخرج المعلم القدوة الذي يظل مثلا اعلى لطلبته في مراحل حياتهم التالية .

ب- يجب تطوير كليات ومعاهد اعداد المعلمين لتنفيذ برنامج توفير ارقى اعداد للمعلم .

٣- المناهج الدراسية :

أ- التحول من الكم الى الكيف لاكساب المفاهيم والقدرات والمهارات للتعامل مع البشر والموارد وادارة المعلومات والانظمة والتكنولوجيا الحديثة .

ب- التحول من الحفظ والتلقين القائم على التلقي السلبي الى التعليم الايجابي .

ج- اكساب القدرات على التعليم الذاتي .

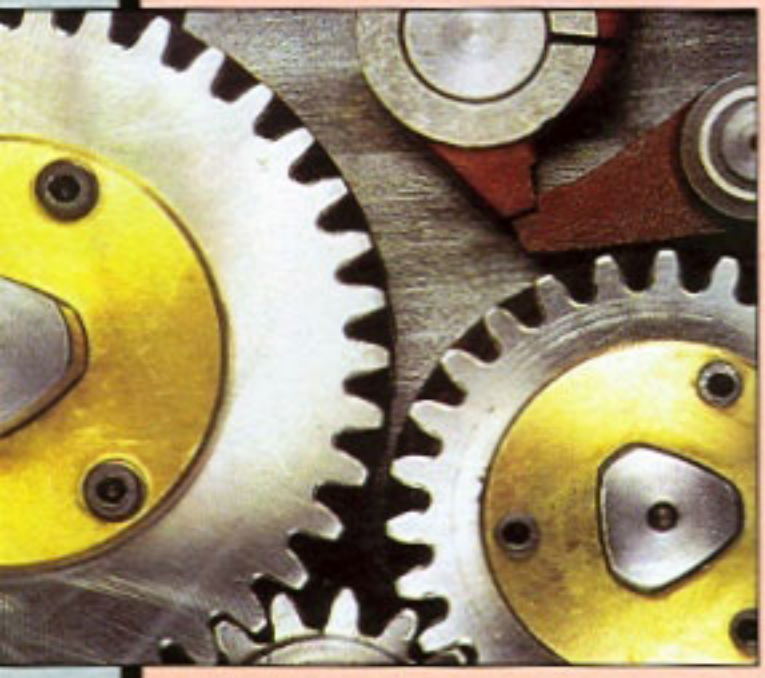

د- تغيير مفهوم واساليب واليات التقويم لمعرفة القدرات والمهارات الحقيقية .

٤- أدماج مناهج تعليم الكبار في الجامعات :

أ- تعتبر الامية وصمة عار على جبين الامة .. ونسبتها عالية في مصر لذا فان القضاء على الامية وتعليم الكبار وتاهيلهم وتدريبهم ضرورة اقتصادية واجتماعية لإنماء المجتمع .

ب- يجب تطوير دور الجامعات المصرية بحيث تكون اكثر اسهاما وذلك من خلال اعداد المتخصصين في العمل في مجالات تعليم الكبار .

ج- يجب الاسهام في تطوير المعرفة الانسانية من خلال اعداد الباحثين القادرين على التاهيل والاضافة في تعليم الكبار وتقديم المشورة الفنية لمختلف مؤسسات المجتمع العاملة في ميدان تعليم الكبار او الميادين المتصلة به .

ثالثاً : تاسيس سياسات واضحة واهداف محددة للتدريب

وذلك من خلال ما يلي :

أ- ضمان وتوفير فاعلية التدريب بتوفير واستخدام الآليات التي تحقق ارتباط التدريب بحاجة فعلية لدى الفرد والاقناع الفرد بجدوى التدريب .

ب- وجوب ربط التوجيه والتدريب ربطا عضويا بصلب العملية التعليمية ذاتها حتى تطمئن الى عدم طغيان الجانب الاستاتيكي التقليدي على الجانب الديناميكي عن طريق التدريب بمختلف مسمياته ومستوياته .

ج- يجب الخلق المستمر والمتوازن لمجموعات مهنية جديدة وتخصصات مستحدثة في سوق التوظيف والاستخدام .

د- يجب مراعاة التعليم الصناعي مراعاة شاملة تشمل استراتيجيته واهدافه وخططه ومناهجه .

هـ- تجب مراجعة التدريب المهني مراجعة شاملة تشمل استراتيجيته واهدافه وخططه ومناهجه .

و- يجب فتح قنوات جديدة امام بعض التخصصات

التقليدية من خلال تدريب فعال لكسب مهارات جديدة مطلوبة .

ز- يجب الاكثار من عدد اصحاب (الياقات الزرقاء) الذين يمثلون رموز النشاط والانتاجية في المجتمع على حساب أصحاب (الياقات البيضاء) ممن تكثر في صفوفهم ظاهرة البطالة المقنعة والتخصصات ذات الطلب البسيط أو المحدود .

ح- يجب الربط المحكم بين توجهات التدريب عامة وبين التطورات والمستجدات في النظريات العلمية والافكار الاقتصادية والتطبيقات التكنولوجية .

ت- يجب تشجيع المصانع الكبرى على تبني فكرة مدرسة المصنع .

ى- يجب استحداث خرائط تنظيمية تباعا ترتبط باهداف مرحلية متطورة لنماذج الانتاج حتى ترتبط هذه المرحلة بالحداثة والجدة على الدوام مما يترك انعكاساته على الانتاجية كما وكيفا في ظل حقائق العصر .

ك- يجب الاثراء الفعال والمتواصل لحصيلة الخبرات المهنية التي يتم التدريب عليها شريطة ان يشترك في عملية الاثراء هذه كل اطراف العملية التدريبية .

ل- يجب تشجيع الاخذ بمبدأ الغرفة المتناسبة في كل فرع انتاجي على حدة وفي ظل ظروف متماثلة ليستحق مكافأة المجدين الذين يحققون مبدأ الوفر الى جانب الاتقان وتقليل معدلات الفاقد قدر الامكان .

م- يجب تشجيع مبدأ الابداع ونزعة التجديد وخلق دوافع ايجابية لدى كل من يتلقى التدريب ويكون مؤهلا مع الوقت للاسهام في تطوير وتحسين ولو جزئية جديدة من جزئيات العملية الانتاجية .

ن- يجب عقد لقاءات واجتماعات دورية مشتركة بين المسئولين عن قطاع التعليم وكبار المخططين له في الدولة من جانب ، ورجال الاعمال والصناعات مع ممثلي الاتحادات النقابية من جانب اخر لمناقشة الموضوعات الهامة مثل تطوير المناهج التعليمية وادخال معدات ومرافق حديثة في العملية التعليمية بمختلف مستوياتها وبث روح جديدة فيها وربطها بالتدريب اللاحق بها .

س- يجب تشجيع نظم منح الجوائز والانواط لأصحاب الاداء المتميز في مجالات التدريب والابتكار والتصميم والتفوق الصناعي والاداء التصديري والكم المناسب لحجم كل مؤسسة .

رابعاً : يجب تاسيس شبكة معلومات عن النشاط الاقتصادي تحدد بوضوح ودقة كل البيانات والمعلومات المتعلقة بتقييم الانشطة المعنية برقم متغير منسوبا للرقم العالمي الاوروبي ومقداره (٦٠٠) تسهيلا على المتعاملين مع كل نشاط ان يقفوا على مستوى تقييم كل مؤسسة .

خامساً : تعظيم الطلب على التدريب من خلال اعتماد مستويات مهارة قومية للمهن المختلفة بحيث لا يسمح لغير الحاصلين على شهادات اعتماد ممارسة المهنة .

٣- البحوث والتطوير

ان المتتبع لأنشطة البحث والتطوير في مصر يلاحظ انقلاب هرم الموارد المخصصة لها حيث لا يتعدى الانفاق الحكومي على البحث العلمي حوالي ٠,٦٪ يخصص ٧٠٪ من هذا الانفاق المتبقي للاجور والنفقات الادارية فضلا عن ضعف الامكانات المتاحة لمراكز البحث والتطوير .

وللنهوض بدور مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث والتطوير نطرح ما يلي :

- انشاء مجلس اعلى قومي برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمي وقطاع الاستثمار ورجال الاعمال يتولى وضع سياسة قومية للبحث العلمي .

- تقوية الروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجي ومجال ادارة ابحاثها .

- الاهتمام بمعاهد ومراكز البحوث الصناعية والارتقاء بادائها .

- رفع قدرات الباحثين العاملين في مؤسسات البحث العلمي والتطوير .

- تعظيم التمويل المخصص للانفاق على انشطة البحث والتطوير .

٤- التكنولوجيا

إن مصر مازالت في مرحلة تعتبر بصفة عامة مستهلكة للتكنولوجيا والمعرفة الفنية دون ان تكون صانعة لها حيث ان تطبيع واستيعاب مواردنا البشرية الكبيرة في مجال العلم والمعرفة لا زال محدودا جدا كما ان نشاطنا في انتاج الآلات والمعدات الانتاجية فما زال محدودا ومازالت المسافة كبيرة بين توجيه استثمارات كافية الى مجال البحث والتطوير العلمي وبين الحصول على نتائج ملموسة في مجال البحث والتطوير العلمي وبين الحصول على نتائج ملموسة في مجال التكنولوجيا واستيعاب المعرفة الفنية اللازمة لانتاج الآلات والمعدات بدلاً من استيرادها وبقي الامر عند حد الاقتناء بتشغيلها دون الاقتراب من منطقة استيعاب التكنولوجيا وتطويرها .

لذا فلابد من ان الدولة هي القادرة والمنوط بها تحمل هذا الدور في المرحلة الراهنة وذلك بنقل

التكنولوجيا وتمويلها انطلاقا من ان حوافز مثل هذا التطوير لا تكون مغرية في البداية لاصحاب الاعمال كما لا تتوفر لديهم تكلفة الحصول على التكنولوجيا وذلك الى ان تظهر نتائج نقل التكنولوجيا بمساهمة تمويلية من جانب الدولة في اداء تكلفتها الامر الذى سيؤتى باثاره الايجابية في فتح لمجالات جديدة في التسويق وتوفير لفرص عمل جديدة وتعمير لمناطق مستحدثة .

والفجوة التكنولوجية القائمة بيننا وبين الغرب تصدم الدارس بل ان الفجوة بيننا وبين اسرائيل فجوة هائلة .

ما سبق دون شك يدفعنا الى حيث الخطى وحفز الهمم لتحسين الوضع المزرى الذى يثير فى نفوسنا هواجس عديدة حول مستقبلنا فى الاعوام القليلة القادمة ونطرح فى هذا الشان ما يلى :

- مساهمة الدولة فى تكاليف تمويل نقل التكنولوجيا بتوفير سعر فائدة منخفضة يسرى عليها .
- تعظيم دور الدولة فى التوجيه والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى .
- تاكيد عنصر الاختيار التكنولوجى الملائم من حيث تحديد العائد والتكلفة ومدى صلاحية التكنولوجيا المستوردة .
- التدقيق فى اختيار التكنولوجيا النظيفة غير الملوثة للبيئة المصرية .
- توفير الحماية لمتلقى او مستورد التكنولوجيا .
- التحقق من ان وسائل نقل التكنولوجيا بمفهومها الصحيح والتى تخدم مباشرة اهداف التنمية الصناعية فى مصر من نوعية غير متقادمة .
- مد دور المركز القومى للبحوث ليمارس دورا اشرافيا على نقل التكنولوجيا تقييما وتسجيلا وتحديثا بما سيكون متاحا بعد ذلك .

٥- المعلومات

بالرغم من تنامى عناصر البيئة وتقنية المعلومات بمصر الا ان وضعها العام لا يرقى الى المستوى المناسب بمكانة ومستقبل مصر .

وللارتقاء بتقنية المعلومات نطرح ما يلى:

- انشاء شبكة صناعية على مستوى قومى وتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة .
- وضع اطار عام وخطة استراتيجية للمعلومات على مستوى اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية مع انشاء نواة لدعم تقنية المعلومات بالقطاع الصناعى بهدف نشر الوعى بين اعضائه .
- ربط نظم وقواعد المعلومات بين كل المراكز والمعاهد والهيئات لتبادل المعلومات داخل شبكة معلومات اكبر تساعد على توفير المعلومات على المستوى القومى .

٦- الطاقة

تبقى التكلفة على مر العصور احد اهم العناصر الاساسية الحاكمة فى مجال التفاضل بين الانتاج المحلى والمستورد بل لعلها اهم العناصر على الاطلاق . الامر الذى لا يترك بديلا امامنا من اتخاذ ما يلزم لتقليل تكلفة المنتج المصرى الى اقل حد ممكن بما يسمح له ويمكنه من الصمود فى مواجهة الاستيراد ويعزز من قدرته التنافسية وهو الشرط اللازم والكافى لتحقيق هذه الغاية .. لذا لابد من مراجعة اسعار الطاقة سواء كانت كهربائية او مياه او وقود بانواعه بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف .

٧- النقل

مازال النقل بوسائله المختلفة البحرى والجوى والبرى .. يمثل مشكلة للصادرات سواء فى انتاجيته او تكلفته بما يستوجب وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل وتقليل التكلفة . ايضا يجب ان تلحق بالمدن الصناعية ساحات لتحويل وتعتيق الحاويات (الموانى الجافة) لتسهيل حركة تبادل ونقل الحاويات بين تلك المدن والعالم الخارجى.

والامر ليس خافيا ان نقل الحاويات خاصة المبرد منها وتوفير مخازن لها باحواش ومحطات السكك الحديدية بجميع مدن وقرى مصر قد بات مطلبا ملحا إذ ان بدونه سيستمر الخلل فى توزيع السلع والخدمات بصورة متوازنة ومدها لجميع انحاء الجمهورية .

٨- مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية

يعتبر تقييم السلع والمنتجات من الانشطة الضرورية اللازمة لاى نشاط صناعى لما لذلك من اهمية تقييم تلك السلع سواء المطروح منها فى الاسواق او تلك التى ما زالت قيد مراحل البحوث والتطوير وهو الامر الذى يخدم ايضا بصورة مباشرة انشطة حماية المستهلك خاصة فى مجال السلع التى تتعلق بالصحة العامة وامن وامان المواطن.

لذلك يبرز اهمية انشاء مركز متخصص فى مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى.

ولا يغيب عنا ان نسلط الضوء على الجانب التكميلى لهذا النشاط الخاص بتقييم السلع والمنتجات وهو العمل فى مجال الهندسة العكسية التى تعتبر احد الروافد الهامة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة إعمالا للمقولة المعروفة «اننا لا نحتاج لاختراع العجلة إذ انه يكفينا ان نطبق استخدامها».

والصناعة المصرية فى مرحلتها الحالية تحتاج للاخذ بالحلول الفنية المستحدثة فى السلع والمنتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور ذاتها خاصة وان فى ذلك توفيرا كبيرا للفارق الزمنى اللازم لاستحداث تلك الحلول او نقل التكنولوجيا الخاصة بها .

ولما كانت عمليات تقييم المنتجات والعمل فى مجال الهندسة العكسية امرا يرتبط من ناحية بالخبرة المتخصصة المتوفرة لدى الخبراء من تلك التخصصات وارتباط ذلك باسرار صناعية من الواجب الحفاظ عليها وان تظل تحت سيطرة واشراف يد الدولة الامينة على المصلحة العامة . ولذلك فانه من الضرورى ان ينشا هذا المركز تحت مظلة وزارة الصناعة بصفتها الجهة الحكومية المنوط بها تحقيق النهضة الصناعية على المستوى القومى وايضا باعتبارها مالكة البيانات والاحصاءات والارقام

المتعلقة بالنشاط الصناعي بالكامل .

وتجدر الاشارة فى مجال الاسترشاد بحالة مماثلة من حالات النجاح فى مجال النشاط الخدمى والصناعى وهو قياس استرشادى فاننا نورد مثلاً مركز بحوث الظزات وشعبة اللحام التابع له فهو مثال مشرف لمستوردى الخدمات الفنية حيث يعد هذا المركز القطاع الصناعى بالكامل بخدمات التدريب والتأهيل والتفتيش والبحوث فى مجال المعادن واللحام بمقابل مادى محققا فائضا ماليا كبيرا مقابل تلك الخدمات التى يستعين بها فى الحفاظ على الخبرات الفنية المتمثلة فى الخبراء التابعين .

٩- المواصفات القياسية وضبط الجودة

- يعد تفعيل اداء المواصفات القياسية المصرية لدورها اداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجي من جهة اخرى وايضا كاداة للتأهيل للتعامل مع اسواق التصدير.

- إن اشتهار احدى منظومات المواصفات العالمية بالحرص على

مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيقها يفتح الباب امام منتجات بلادها فى كل العالم بل ان خبر اعلان عن سلعة ما هو أن توصف بانها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل الالمانية او البريطانية او الامريكية لذا فان الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لاسواق التصدير المأمولة هو ان تصبح رمزا من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى .

- أصبحت المواصفات القياسية هى الاداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالمياً .

ولتفعيل اداء المواصفات القياسية وضبط الجودة نطرح ما يلى :

• تطبيق اساليب ضبط الجودة وضبط الجودة الشامل لانتاج منتجات يسعد بشرائها المستهلكون .

• إثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية وتحديث معايير ومواصفات اعضاء اللجان القومية ومنحهم البدل المناسب .

• استكمال المواصفات القياسية المصرية للسلع والمنتجات الاساسية ووضع مواصفات قياسية لها ، مع اعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية .

• تحديث المواصفات القياسية المصرية خاصة ما تم مرور فترة زمنية طويلة على اصداره .

• التوجيه بتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها وتأكيد وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب ان يراعى مبدأ التجانس مع المواصفات العالمية بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها او ادراج بنود لا تتطابق معها تماما حيثما تكون لذلك ضرورة لها ما يبررها فى الواقع المصرى .

• تفعيل التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق انشطة التعاون بين كل الجهات المعنية مثل وزارة التموين ومكافحة الغش التجارى ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

• دعم معامل هيئة التوحيد القياسى وتوفير معدات الاختبار .

• اعادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية الضرورية ومطابقة المواصفات القياسية الملزمة بما يحقق التوازن المطلوب بين تسهيل الاجراءات من جهة وبين توفير الحد الادنى من الامكانات البشرية من جهة اخرى .

• تطوير العمل بنظام اعتماد النماذج الاساسية للاجهزة والمنتجات الهندسية بحيث يشمل :

أ- مراجعة واعتماد التصميمات ورسومات التشغيل الهندسية .

ب- مراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات التصنيع .

ج- مراجعة نظم وامكانات توكيد الجودة .

د- مراجعة واعتماد عينات تامة الصنع بصورة دورية .

هـ- انشاء نظام القيد بالسجلات للصناع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية بحيث يتاح فتح السجل بعد تجديده سنويا لكل الجهات للاسترشاد به.

• العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الاعمال العام وكل جهات ادارة المال العام بقصر مشترياتها الحكومية على السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية .

• تشديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة وعلى حالات الغش او الاعتداء على علامات المطابقة والجودة التى تمنحها هيئة التوحيد القياسى وتوفير الحماية للملكية الفكرية بكافة تطبيقاتها .

١٠- انشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية

- تعتبر الصادرات مسألة حياة او موت للاقتصاد القومى بصفة عامة حيث ترتبط تنمية الدولة بها ارتباطا وثيقا .

- ولتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية ودفعا لعجلة الصادرات الى الامام نوصى بالتالى :

• بحث سبل تعزيز دور مركز تنمية الصادرات المصرية فى اكتشاف الفرص التصديرية وتعريف المصريين بكل المعلومات المتعلقة بها وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة بالاسواق الخارجية .

• الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارج .

• الاستمرار فى تهيئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالاسواق الخارجية من خلال نقاط التجارة الدولية .

• انشاء صندوق دعم الصادرات وصندوق لتامين مخاطر عدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون .

• اتخاذ اجراءات فعالة لمكافحة الاغراق وتهيئة وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الاغراق .

• الدخول فى معالجة الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الالكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة والحاسب الالى وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة .

تهنئة

إلى أعضاء مجالس إدارة الغرف الصناعية

غرفة الصناعات الهندسية

١- أحمد فكري عبد الوهاب
٢- حمدي فريد حسنين
٣- سمير سيد شعراوي
٤- فاروق عطيه ابراهيم
٥- محمد أحمد داود
٦- محمد جمال العابدي
٧- محمد عبد الرحمن المهندس
٨- ممدوح محمد زهران
٩- نادر مصطفى علي
١٠- يحيى طه محمد عابدين

غرفة الصناعات النسيجية

١- السيد عبد القادر عز العرب
٢- المعتز بالله عبد المقصود
٣- حسن محمود بلحه
٤- رشاد محمد عوده
٥- سيد محمود عطيه
٦- عبد الوهاب عبد الله شرقاوي
٧- علام عبد العظيم حماد
٨- محمد عبد الرحيم الرشدي
٩- محمد محمد عبد السلام
١٠- محمد محمود محمد نجيب

غرفة صناعة مواد البناء

١- أحمد أحمد محمد نصار
٢- سمير حسن علام
٣- شريف عبد الرحيم عفيفي
٤- صفوت محمد بدر السموقي
٥- علاء حسن الألفي
٦- كمال ممدوح
٧- ماجد صفي
٨- محسن يحيى عبد الهادي
٩- محمد أحمد إبراهيم عامر
١٠- محمد ياسر عبد الفتاح راشد
١١- مصطفى عبد المنعم عيد

غرفة صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات

١- توفيق محمد توفيق الرشيدي
٢- حسانين أحمد توفيق
٣- سيد السيد إسماعيل
٤- علاء الدين صلاح المجماوي
٥- مجدي كمال خير الله
٦- محمد أحمد كامل
٧- محمد عادل نبيه غنام
٨- محمد فهمي طلبه
٩- مصطفى عبد السلام الجبلي
١٠- معتصم بالله مأمون فداح

غرفة صناعة البترول والتعدين

١- ابراهيم عبد الله شوكت
٢- خالد سامي ضياء الدين
٣- سعد محمد حمدن
٤- عبد الحميد علي ابو بكر
٥- عبد المالك فرج السيد فراج
٦- عصام أيوب بشارة
٧- محمد أحمد عبد الكريم
٨- محمد حمدن عبد
٩- هادي سمير فهمي
١٠- هلال عبد الله هلال

غرفة الصناعات الغذائية

١- ابراهيم صبحي الإمباني
٢- أحمد فؤاد علم الدين
٣- أحمد محمد الركابي
٤- شفيق محمد البغدادي
٥- صفوان أحمد ثابت
٦- عادل أحمد صالح الانصاري
٧- عادل عز العرب الصاحي
٨- ماجد يوسف حليمه
٩- محمد محمود عبد الرحمن
١٠- منير مسعود عبد المجيد

غرفة الصناعات المعدنية

١- اسماعيل محمد السباعي
٢- جميل جابر بشاي
٣- راشد عبد الحميد توكي
٤- رفيق أحمد عباس
٥- عبد الوهاب توطه
٦- علاء سعد أبو الخير
٧- علي حسن حفظي
٨- عماد فيكتور فانس
٩- محمد عبد الوهاب توطه
١٠- محمد محمد أبو السعادات

غرفة الصناعات الكيماوية

١- السيد يونس درويش
٢- حسن زكي حسن
٣- سمير القناوي
٤- عمرو فاروق
٥- محمد حلمي
٦- محمد فريد خميس
٧- محمد عبد الوهاب
٨- محمد فؤاد
٩- محمود منير سليمان
١٠- وليد أمين سالم

غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل

١- ابراهيم حليم أبو الوفا
٢- ثروت ثابت ياسين
٣- نسرين حسن عباس
٤- ماجد جورج أمين
٥- مجدي محمود النجار
٦- محمد ابراهيم الدمكي
٧- محمد جلال غراب
٨- هشام حسين حجر
٩- وفيق محمد أمين
١٠- عبد الله الشرقاوي

غرفة صناعة السينما

١- أبو علم محمد حسن
٢- ايهاب فؤاد النبلي
٣- حلمي محمد العصراوي
٤- صلاح الدين ابراهيم حسب النبي
٥- فاروق محمد صبرين
٦- محسن محمد علم الدين
٧- محمد حسن خفاجي
٨- محمد حسن رمزي
٩- حبيب محمود شافعي
١٠- نور الشريف

غرفة صناعات الطباعة

١- ابراهيم مصطفى عاشور
٢- أحمد عاطف عبد الرحمن
٣- خالد عبد العزيز مرسي
٤- خالد محمد عبده
٥- سمير القناوي
٦- عبد المنعم مذكور مرسي علي
٧- كامل حقي عمران
٨- مصطفى توفيق عبد العزيز
٩- نديم انوار الياس
١٠- وليد رياض حسانين

غرفة صناعة الحبوب

١- حامد مبروك اسماعيل
٢- عابد حنا ابراهيم
٣- علي محمد شرف الدين
٤- علي مسعد زين الدين
٥- كامل زكي عماره
٦- محمد ابراهيم عبده
٧- محمد عويشه علي
٨- محمد بياب غانم
٩- وجدي محمود عبد الهادي
١٠- يسري مختار الهواري

غرفة صناعة دباغة الجلود والفراء

١- أحمد ابراهيم عبد الحافظ
٢- حسن محمد عبد الحافظ
٣- حمدي محمود السيد حرب
٤- صلاح أحمد جلال
٥- طه عبد محمد
٦- عبد الحميد حسن علي الخلمان
٧- عبد المنعم محمد غرياوي
٨- محمد حربي محمد
٩- مصطفى حسين عبد الخالق
١٠- ممدوح ثابت مكي

غرفة صناعة الجلود

١- أحمد السيد رمضان
٢- سلامه مصطفى حمزة
٣- عثمان عبد الحليم
٤- عمرو محمود والي
٥- عوده صلاح عوده
٦- قطب ابراهيم قطب
٧- محمد سمير كمال الدين حافظ
٨- محمد لطفي عبد الرحمن
٩- محمود أحمد داود
١٠- مختار عبد المنعم عيسى

غرفة صناعة الأخشاب

١- ابرام اسعد نديم
٢- أسامه محمد
٣- سعيد السيد أحمد
٤- مجدي ابراهيم خليل
٥- محمد زهيري ناصف
٦- محمد صالح المنسراوي
٧- محمد عبد العزيز محمود
٨- محمد فؤاد
٩- محمود سليمان
١٠- مصطفى كامل محمد حسين

المثقفون ورجال الأعمال

وصناعة الثقافة

لاتزال العلاقة بين المثقفين ورجال الأعمال نسوبها ثقافة الحذر والشك وسوء الظن على الرغم من تخطى المجتمعات المتقدمة لهذه المخاوف والشكوك من زمن طويل

ليصبح الاستثمار فى الصناعة الثقافية والإعلامية والبحث العلمى أحد أبرز المشاريع الاستثمارية فى الاقتصاد المعاصر وخاصة بعد الطفرة الكبرى فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات التى أسهم الاستثمار المالى والبحث العلمى فى إنجازها

بقلم:
سيد خميس

ولم تعد العلاقة بين الشركات والمؤسسات الكبرى المالية وبين الجامعات ومراكز البحوث مجرد علاقة خبرية يتكرم فيها الاغنياء ببعض أموالهم لدعم وجودها العلمى . ولكنها اصبحت علاقة تبادلية يسهم فيها التقدم العلمى والتقنى فى تطوير الانتاج ودراسة الاسواق وتقديم المعلومات والخبراء كما اصبح الاستثمار فى هذا المجال ذا عوائد مالية ضخمة سواء تم ذلك بطريقة مباشرة كاستثمار قصير المدى او بطريقة غير مباشرة بالنسبة للاستثمار طويل المدى . واصبح المنتج الثقافى والاعلامى صناعة الكتاب التقليدى - النشر الالكترونى - صناعة الفيلم والاغانى والصحف والفضائيات واجهزة الالتقاط والارسال والكمبيوتر والبرمجيات... الخ اصبح هذا كله جزء لا يتجزأ من المشاريع الاقتصادية العالمية والمحلية وهذا ما يعرفه كثير من المثقفين حق المعرفة وما يدركه كثير من المستثمرين ورجال الاعمال حق الادراك !

لكن الامر بالنسبة لمجتمعاتنا العربية عامة والمجتمع المصرى خاصة لا يزال رهينا لرواسب تاريخية وافكار تقليدية تلقى بظلال من عدم الثقة على العلاقة بين رجل الاعمال المستثمر وبين المثقف وكلاهما مشغول الى حد ما عن هذه العقبات والشكوك التى لابد ان نواجه بحوار حقيقى وصريح يعتمد على الحقائق والوقائع لا على الشائعات والاقوال المرسلة بلا توثيق !

فبعض المثقفين رغم احاديثهم وكتاباتهم عن ضرورة الالتحام بالعولمة وما يرتبط بها من اقتصاد مفتوح وعابر للقوميات وتعدد الثقافات فى اطار الوحدة العالمية الا ان هذا البعض عند الاصطدام بالاختيار العلمى التطبيقى لهذه الافكار التى يكتب عنها كثيراً ويتحدث عنها كثيرا يرتد خائفا ورافضا محتميا خلف شعارات الخصوصية الثقافية والغزو الثقافى وسيطرة راس المال على الابداع الفكرى والفنى الى آخر هذه الشعارات التى تصل عند البعض الى تصوير الامر وكانه بيع لتراثنا وهويتنا !

خلال العام الماضى فى مواجهة شراء الشركة المصرية للنشر العربى والدولى لحقوق نشر اعمال كاتبنا العالمى نجيب محفوظ عن طريق الانترنت مقابل مليون جنيه مصرى وهو اكبر مبلغ يدفع لكاتب عربى مقابل نشر اعماله فى تاريخنا الحديث وكان رجل دولة واعمال عربى قد اشترى هذا الحق مقابل خمسة وسبعين الف جنيه وتنازل للشركة عن عقده اكراماً لكاتبنا الكبير وبدلاً من ان يفرح المثقفون من هذا الانجاز الذى فتح الباب امام المبدعين العرب لتحقيق انتشار اوسع وعائداً ماليا اكبر راح البعض يندم ما سنئول اليه حال الثقافة المصرية فى ظل الاحتكار .. وحدث الامر نفسه وبطريقة اكثر تركيزاً فى مواجهة الشركة العربية التى اشترت النسخ الاصلية لافلام مصرية من اجل ترقيمها وتسويقها مقابل مبالغ اكبر بكثير مما دفعه قبل سنوات مستثمر عربى آخر .. وكان الحفاظ على التاريخ والتراث والذاكرة الوطنية وغير ذلك من الشعارات المتزايدة التى رفعت تعلى عند هؤلاء المثقفين اكتفاء اصحاب هذه الافلام بالثمن الزهيد او تركه الاصول للتحلل والاندثار !.. وعندما دخلت هذه الشركة سوق الانتاج السينمائى وموّلت افلام ثلاثة من مخرجينا الجادين والمجددين الذين يمكن ان تسهم افلامهم فى تعديل مسار الفيلم المصرى بعد موجة الافلام الخفيفة التى اكتسحت السوق لم يحاول هؤلاء المثقفون ترشيد هذا المسار !

وكان آخر موجات سوء الظن واثارة الشكوك والارتياب فى النوايا ما حدث فى مواجهة مؤسسة الفكر العربى التى كونها مجموعة من كبار المستثمرين العرب وشارك فيها مجموعة من كبار رجال الاعمال المصريين المستنيرين : د. طارق حجى - نجيب سويرس - محمد ابو العينين ورغم ان تلك المؤسسة لم تعلن حتى الآن إلا عن الخطوط العامة والعريضة لمشروعاتها . ورغم ان هذه المشروعات يمكن ان تعود بالخير على الثقافة العربية الا ان بعض المثقفين من محترفى المزايدة والاعتراض راحوا يتكلمون فى اهداف هذه المؤسسة التى لم تولد بعد ويمطون على القائمين عليها شروطهم خالطين بين طبيعة المؤسسات الخاصة والمؤسسات التابعة للدولة والتى احترف هؤلاء المثقفون الاستفادة منها وتغريبها من محتواها !

وقد حدثت التجربة مع مؤسسة خاصة هى دار سعاد الصباح للنشر التى حققت خسائر وصلت ثمانية مليون جنيه دون ان تحقق الهدف التى انشئت من اجله وهو بالتاكيد لم يكن فقط استفادة مجلس امنائها واصدقائهم على الرغم من ان الدكتورة سعاد الصباح لم تكن مجرد مستثمرة ولكنها استاذة اقتصاد وشاعرة ايضا وقد تركت امر ادارة المؤسسة لهؤلاء المثقفين فكان ما كان !

وبعيداً عن التجارب والخبرات الفاشلة فان موقف رجال الاعمال من الاستثمار فى المنتج الثقافى . يستحق اعادة النظر والتفكير الجدى ليصل الى النتائج التى وصل اليها هذا الاستثمار فى المجتمعات المتقدمة التى سبقتنا اليه ! وبداية فنحن فى هذا المجال مازلنا فى موقف رد الفعل السريع ازاء الانتاج الثقافى واذا اخذنا مجال صناعة السينما كمثال وهو المجال الذى حقق فيه الاستثمار الخاص تواجداً ملحوظاً فسنجد ان هذا التواجد المثمر قد انحصر حتى الآن على الاستثمار فى اقامة دور العرض وهو انجاز هام حقق فى سنوات قليلة ما لم تحققه الدولة فى عقود كاملة فبعد ان كانت تنفرد دور العرض السينمائى تزايدت اعدادها الى حد معقول ولكن هذا التزايد يبدو وكانه تزايد عشوائى غير خاضع للتخطيط او دراسة احتياجات السوق التهم ضمان العائد السريع فقد انحصر تزايد دور العرض فى معظم الحالات فى الاحياء التى يقطنها الميسورون كما نال القاهرة الجزء الاكبر من هذه الدور ذات التذاكر الغالية بالنسبة للقطاعات العريضة من الجمهور واهملت بالتالى الاحياء الشعبية والمدن الاقليمية التى لا يوجد فى بعضها دار عرض واحدة وقد يبدو الامر من جانب المستثمرين اخذ بالاضحى ولكنها وجهة نظر قصيرة حتى بمقاييس الربح والخسارة فانتشار دور العرض

ذات المستويات المختلفة سيوسع من دائرة التسويق وبالتالى من تحقيق مزيد من الربح وكسب زبائن جدد.

ومن ناحية أخرى فان الاستثمار فى دور العرض وحدها ليس كافيا ولا تقوم عليه صناعة سينمائية حقيقية ودائمة ، صحيح ان توافر هذا العدد الكبير من دور العرض قد ادى الى بعض النتائج الايجابية لعل أبرزها كسر احتكار وتحكم الموزع الخارجى الذى لم يكن اكثر من سمسار وسمح الاعتماد على التوزيع الداخلى حرية أكبر للفنانين والفنيين المشتغلين بصناعة السينما بحيث وصلت ايرادات بعض الافلام وأجور الفنانين والفنيين الى ارقام لم يعرفها تاريخ الانتاج السينمائى فى بلادنا من قبل ! لكن هذا النجاح التاريخى الواسع وهذه الايرادات غير المسبوقة حكمتها ايضا عشوائية رد الفعل ولم تخضع للتحليل الاقتصادى قبل او بعد حدوثها : فلم ينتبه القائمون على الانتاج السينمائى الى تغيير نوعية المشاهدين وحلول جماهير الشباب من مختلف المستويات الاجتماعية محل أسر الطبقة المتوسطة التى اكتفت بفعل عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية ونفسية بمشاهدة التليفزيون فى البيت ووجد الجيل الجديد من المشاهدين نفسه أمام أفلام لا تمثله فى شئ نجمات تخطين الستين عاما من عمرهن المديد ومازلن يقمن بدور الحبيبة أو المرأة الرمز للجاذبية الجنسية ، ونجوم فى نفس العمر يقومون بأدوار الدون جوان المحبوب وموضوعات لا تهم الشباب فى شئ وتقنية متخلفة لا تقارن بما يراه فى الافلام الاجنبية فكان انصراف معظم الجمهور عن دور العرض التى أصبحت هى ايضاً فى حال يرثى له !

ثم حدثت مغامرة محمد هنيدى وعلاء ولى الدين ثم هانى رمزى و نحن نلاحظ الذين ولدوا فجاة لا يمثل أيا منهم النجم بالمقاييس السابقة فأولهم قصير وأقرب الى ملامح الصبى والثانى سمين وذو وجه يطفح بسذاجة خفيفة الدم والثالث مختل المقاييس ونموذج لشخص الهليهلى حسن النية وكان نجاح الثلاثة نقلة نوعية فى ذوق المشاهد فالجيل الشاب الذى يرتاد السينما يبحث عن نموذج يتوحد معه ويمثله كما كان يفعل المشاهدون السابقون ولكنه يبحث عن نموذج يتفرج عليه ويسلبه ولا يثقل عليه بمشاعر ميلودرامية !

وجاء الخطأ من ترك هذه الظاهرة دون دراسة اقتصادية لقدرة المشاهدين بقوة الجد الشرائية هل هى متنامية او محدودة ؟ وتدل ظواهر الامور انها قدرة محدودة لأنه ليس هناك سياسة اقتصادية لاضافة مشاهدين جدد ثم هل ستنفرد الافلام الخفيفة والمسلية بالسوق ام انها ظاهرة مؤقتة وقابلة للمنافسة مثلما فعل فيلم أيام السادات ؟! واقتصار الاستثمار فى صناعة السينما على انشاء دور العرض فقط يجعل هذا الاستثمار تحت رحمة تقلبات الانتاج ومزاج المشاهدين ولابد من تكامل عناصر الصناعة السينمائية : انتاج - توزيع - دور عرض ، ليصبح الاستثمار ذا جدوى وغير خاضع للعشوائية وهذه كلها أمور فى حاجة الى ابحاث ودراسات تضع الاستثمار فى المنتج الثقافى فى موقعه الصحيح وتسد الفجوة بين المثقفين ورجال الأعمال فى عصر لم تعد فيه الثقافة ترفا تمارسه النخبة بل اصبحت صناعة غير منفصلة عن التطورات الهائلة التى يمر بها العالم صناعة تحتاج المستثمرين المستنيرين كما يحتاجها المستثمرون بنفس القدر.

أجندة الاستثمار

■ **إلغاء القيود على ٧١٥ سلعة مستوردة فى الهند**

اعلنت ادارة أسيا فى جهاز التمثيل التجارى انها تلقت اخطاراً من الحكومة الهندية تؤكد قيام السلطات الاقتصادية فى الهند برفع القيود (الغاء كامل) على وارداتها لحوالى ٧١٥ سلعة يتم استيرادها من الخارج

وذكرت مصادر الحكومة الهندية ان هذا الاجراء يأتى فى اطار توجه الهند نحو تحرير اسواقها وهو الامر الذى يفتح باباً جديداً لزيادة الصادرات المصرية للهند .

■ **المستثمرين فى معرض الفاتح**

تشارك مجموعة من اعضاء الشعبة العامة للمستثمرين فى معرض الفاتح فى سبتمبر بمناسبة احتفالات الجماهيرية الليبية باليوم الوطنى وهى المشاركة السنوية التى تنفذها مجموعة من الشركات المصرية تحت شعار المنتجات المصرية المتميزة بعد أن حققت المشاركة المصرية نجاحاً كبيراً فى الدورات السابقة لهذا المعرض .

الجدير بالذكر أن زيادة التعاون بين مصر وليبيا يرجع الفضل فيه لنشاط الغرفة الاقتصادية المصرية الليبية التى تسعى لعمل مزيد من التنسيق مع المنظمات العاملة لدى كل من مصر والعراق والسودان وليبيا وسوريا حيث يتوقع عقد لقاء مشترك لهذه المنظمات فى ليبيا على هامش فعاليات معرض الفاتح بهدف تطوير التعاون التجارى والاقتصادى بين هذه الدول .

■ **انشاء غرفة مصرية فلسطينية**

وقع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية برئاسة خالد ابو اسماعيل ومحمد القدوة نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية اتفاقا لانشاء غرفة تجارية بين الجانبين رداً على الاجراء الاسرائيلى باغلاق غرفة القدس العربية .

الجدير بالذكر أن غرفة تجارة القدس تمثل أحد أهم رموز السيادة الفلسطينية فى القدس المحتلة حيث تم انشائها منذ عام ١٩٢٠ .

■ **انتخابات مستثمرى العاشر فى نوفمبر**

جمعية مستثمرى العاشر من رمضان قررت إجراء انتخابات تجديد ثلثى مقاعد مجلس الادارة (١٠ مقاعد) حيث تقرر فتح باب الترشيح لعضوية المجلس فى الفترة من ٢٢ حتى ٢٧ سبتمبر على أن تجرى الانتخابات يوم ١٤ نوفمبر القادم الجدير بالذكر أن انتخابات التجديد الثلثى لمقاعد مجلس الادارة التى تجرى سنوياً مؤجلة منذ عام ١٩٩٩ .

■ **تأشيرات فورية لرجال الاعمال عند دخول السودان**

أعلنت مصادر اتحاد أصحاب الاعمال السودانى أن وزارة الداخلية هناك أصدرت قراراً وزارياً يتضمن تسهيلات لدخول رجال الاعمال والمستثمرين العرب الى السودان حيث يتم منحهم تأشيرات دخول فورية فى كافة المنافذ وذلك بناء على أوراقهم ومستنداتهم الشخصية او ما يثبت تمثيلهم لشركاتهم أو مناصبهم بها بهدف تطوير وتنشيط التعاون مع رجال الاعمال والمستثمرين العرب .

■ **إصدار وتعديل ٣٧ مواصفة قياسية فى مصر**

اصدرت الهيئة العامة للتوحيد القياسى ١٥ مواصفة جديدة تشمل مواصفات جديدة لتصميم واستخدام الدوائر المطبوعة وطرق الفحص الشامل للسيارات وطريقة تمييز مجموعات صلب السرعات العالية وحاويات الشحن الحرارية ونوعية المياه والعبوات المستخدمة فى تعبئة المبيدات ، ومواصفات تحديد ثبات لون الصبغة فى المواد النسيجية وطرق التنظيف المعملى باستخدام طرق الاستخلاص بالرش .

كما اصدرت الهيئة بياناً يوضح تعديل ١٦ مواصفة أخرى تشمل المراوح الدوارة ومنظماتها ومتطلبات الامان الكهربائية والالبان المجففة والالبان المبسترة واللبن الخام وجبن الشيدر وجبن الامنتال والجبن الروسى كما قامت الهيئة باعتماد قرار تحديث مواصفات مصرية أخرى .

■ **قريباً عملة معدنية جديدة فئة ٥٠ قرشاً**

يجرى حاليا بمصلحة سك العملة بوزارة المالية الاستعداد لإصدار عملة معدنية جديدة فئة الخمسين قرشا وذلك بعد تزايد شكاوى البنوك والعديد من المؤسسات المالية من العملة الورقية فئة ٥٠ قرشاً حيث لا توجد أماكن لتخزينها بجانب سرعة تلفها فى الوقت الذى يرفض فيه الكثير من عملاء البنوك استلام كميات كبيرة منها وتقوم حالياً لجنة مشتركة من وزارة المالية والبنك المركزى بوضع الخطوات النهائية لإصدار هذه العملة .

الجدير بالذكر ان العمر الافتراضى (كما اوضحت الدراسات للعملة الورقية) لا يزيد عن ٣ سنوات فى حين ان العمر الافتراضى للعملة المعدنية ٣٠ عاماً.

■ **المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب فى دبى ١٢ نوفمبر القادم**

اعلنت مصادر اتحاد المستثمرين العرب ان المؤتمر التاسع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب سيبدا اعماله فى دبى بالامارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٢ حتى ١٤ نوفمبر القادم .

وذكرت أمانة المؤتمر ان المؤتمر سيعقد دورته التاسعة تحت عنوان الاستثمار فى تقنية المعلومات خاصة فى ظل تزايد أهمية ودور المعلومات فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة والنشاط الصناعى والتجارى والاستثمارى بصفة خاصة .

وأكدت امانة المؤتمر ان فعاليات المؤتمر ستشهد مشاركة كبيرة من رجال الاعمال والمستثمرين فى مختلف البلدان العربية فى ظل تزايد الدعوة نحو تنشيط التبادل التجارى والاستثمارى بين البلدان العربية.

■ **مشروع تعديل لقانون الضرائب وإعفاء أرباح التصدير منها**

اكد « طلعت حمام » رئيس مصلحة الضرائب العامة انه يجرى حاليا دراسة اعفاء ارباح التصدير بالكامل من الضرائب مع اعتبار نفقات وسطاء التصدير بالخارج ضمن تكلفة الانتاج

وقال فى تصريحات صحفية: انه تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون ضريبى جديد يشمل تعديلات فى سعر الضرائب وشرائحها وقيمة الاعفاءات العائلية .

واضاف ان المصلحة ارسلت عناصر منها فى بعثات للخارج للاطلاع على دراسة الانظمة الضريبية المطبقة فى بلدان العالم خاصة آسيا واوروبا وامريكا خاصة فيما يتعلق بأسعار الضريبة والشرائح وطريقة واسلوب العمل وهى العناصر التى تم مراعاتها فى تعديلات قانون الضرائب مشيراً الى ان المصلحة تسعى لتوثيق اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبى مع كل الدول التى لها علاقات اقتصادية متميزة مع مصر .

مصر التي في خاطري

بقلم
د. محمد الباز

الناس في بلدي هم المشكلة وهم الحل .. فالزيادة السكانية المتسارعة والمتناسية تكاد تجعل الزحام ، والتزاحم هو السمة الغالبة في التعليم والصحة والمرور والاسكان فالفصول مكدسة بالتلاميذ .. والمدارس ليست لها فترة واحدة والجامعات تزدحم بطلابها .. والنقل يتخبط ويتزاحم على فرص العمل .. والخدمات الصحية في حاجة الى المزيد من التحسين .. والعلاج على نفقة الدولة لا يكاد يستوعب كل طالبيه .. والكل ينتظر خدمة طبية افضل وعدد المستشفيات اكثر .. والشوارع في العواصم تشتكي الزحام والمرور لا يكاد يعرف الانسياب .. وحوادث الطرق باتت مقلقة .. والاستثمارات في البنية الاساسية من مرافق وطرق ومياه شرب وصرف صحي رغم ما انفق عليها تتطلب يوماً المزيد .. والاسكان بات هو الاخر مشكلة تبحث عن حلول .. ربما يكون قانون التمويل العقاري احدها ، والموازنة العامة للدولة تتزايد عاماً بعد اخر .. ولكن مازالت هناك حاجة الى المزيد من الانفاق العام وتدبير الموارد اللازمة لذلك وهذا ليس امراً سهلاً وميسوراً .. فالناس لم تعد قادرة على تحمل المزيد من الضرائب .. التجار والصناع والحرفيون والمهنيون والموظفون والعمال والشركات والهيئات تشكو من تعدد الوعاء الضريبي وارتفاع سعر الضريبة .. وينادي الجميع باصلاح ضريبي شامل يستند الى ضريبة وحيدة ذات سعر معتدل لا يتجاوز ٢٠٪ من الدخل وفي نفس الوقت الكل في حاجة الى مزيد من الانفاق العام ، في التعليم والصحة والثقافة والامن والدفاع والعدالة والقضاء .. فكيف يتسنى هذا في ظل الزيادة السكانية ؟ .. هنا نقول ان تلك الزيادة هي المشكلة.

وفي الوقت نفسه فان عظمة مصر وقدرتها وقوتها ومكانتها انما حققه على مر التاريخ هؤلاء المصريون الذين احبوا تراب هذا الوطن وقدسوه وعرفوا الحضارة والعمارة واقاموا السدود والقناطر وشقوا القنوات ودفعوا عن مصر كل غاز .. وقدم كل بيت في مصر الشهداء دفاعاً عنها وزياً عن ترابها .

ان الانسان المصري كان ومازال هو باني النهضة وصانع المعجزة منذ عرف التاريخ اول حكومة ومنذ عرفت البشرية العلم والتنوير .. ومرة اخرى الناس في بلدي هم الغلى ما نملك واعز ما نمتلك .

ومصر التي في خاطري اراها تحرص على هذا العنصر الناير بالغ القدرة .. انه الانسان راس المال البشري ، ولابد ان نوفر له كل ما من شانه ان يدعم قدراته وينمي مهاراته ويحفظ صحته ويوفر له حياة طيبة امنة حتى يبني ويشيد ويضع مصر في مكانها ومكانتها التي تليق بها بين العالم .

مصر التي في خاطري اراها تحرص على حقوق هذا الانسان وتوفر له عدالة ناجزة واجهزة حكومية على اتساع الوطن تصون حقه وتنمي اديه الولاء ولا تشعره بالغربة وهو على ارضه وبين اهله .. تصون كرامته وتعلي من قدره ايا كان وضعه الوظيفي وايا كان ترتيبه في السلم الاجتماعي وايا كان الحزب الذي ينتمي اليه او المكان الذي يسكنه سواء في العاصمة او النائية او المدينة او النجع فهو في النهاية الانسان المصري.

مصر التي في خاطري اراها تحاصر الامية بكل حزم وعزم وتقضي عليها بسبل ووفق آليات غير تقليدية ويشعر جميع ابنائها انه من العار ان يبقى امي واحد على ارض هذا الوطن الحبيب .

مصر التي في خاطري اراها وطناً للجميع واراها دولة للمؤسسات يتواصل فيها عطاء الاباء والابناء ، اراها وطناً تحركت قدراته بسواعد ابنائه وعقول علمائه وفكر ابنائه ، الحق والواجب فيه لا ينفصلان والحرية والمسئولية لا ينصادمان .

مصر التي في خاطري اراها انساناً يحرص على ان تكون له اسرة سعيدة معتدلة العدد يوفر فيه الاباء للابناء حياة طيبة ونشئة صالحة .. اسرة لا ترهقها كثرة الابناء ولا تعرف ظاهرة «اولاد الشوارع» .. ولكن العشوائية في الانجاب السكاني تحوله الى انفجار سكاني قد يأتي على كل اخضر ويابس ويجعل جودة الحياة حلماً بعيد المنال .

تلك مصر التي في خاطري والتي اراها تحدث الخطى وتصحح المسار وتزيل العقبات ، وتقتلع المعوقات لكي تكون على هذا النحو وافضل منه .

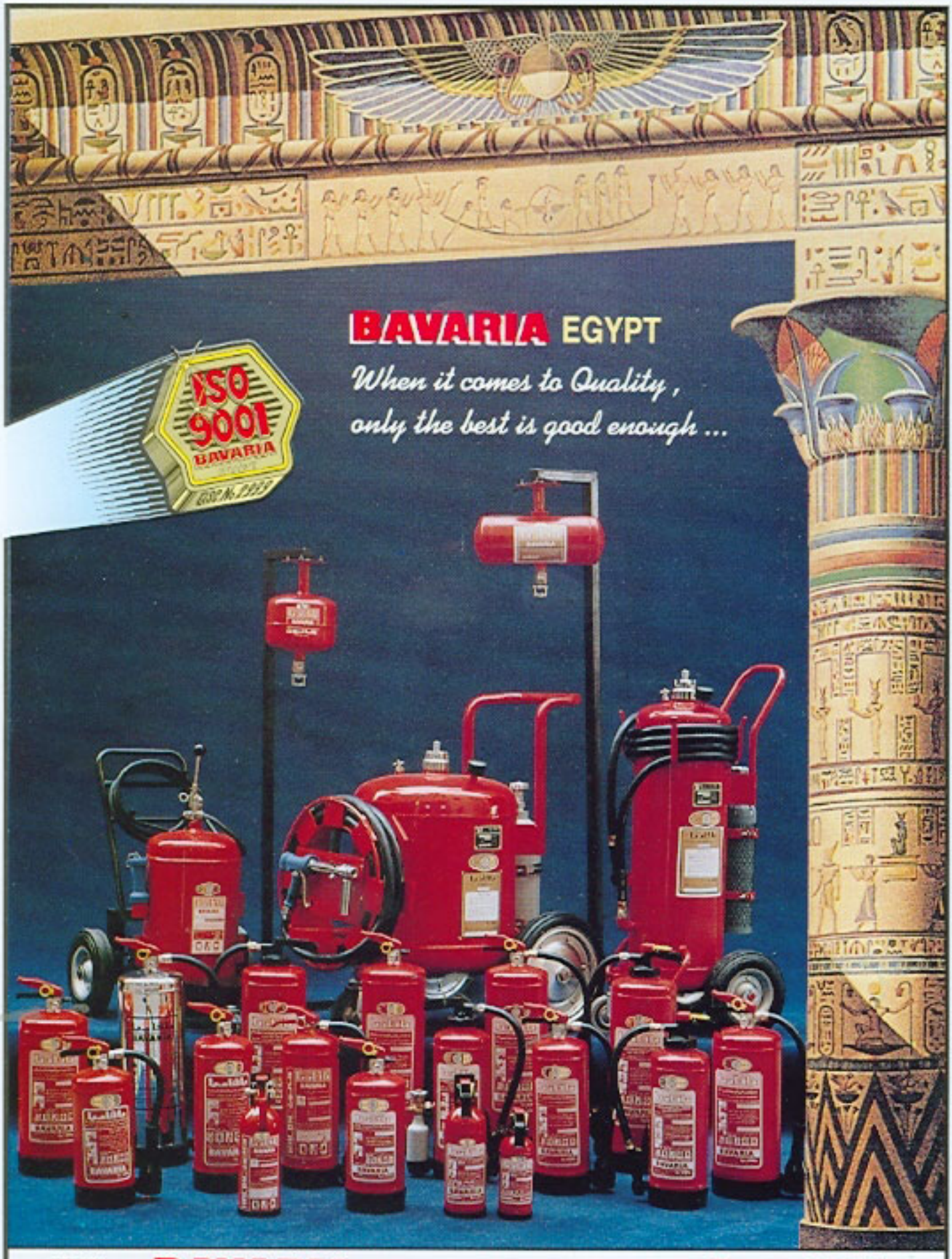

BAVARIA EGYPT

بافاريا مصر

١٧ ش عماد الدين - القاهرة - ص.ب : ٢٠١٦ القاهرة - ت :٥٩١٨٠٤٣/٥٩١٠٠٥٠ (٠٢) - فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) - تلكس : ٩٢٣٧٧

17, Emad El Din Str. Cairo - P.O.Box:2016,Cairo - EGYPT - Tel :(02) 5910050 / 5918043 - Fax:(02) 5913762 - Tlx : 92377

رسالة من الوالى .. اللهم اجعله خير